قاسيون

العدد 446
السبت 27 آذار 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.307.266) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

«القمة ٢٢»..
فاقد الشيء لا يعطيه!

من حق الشعوب العربية ألاّ تراهن على النظام الرسمي العربي المهزوم بالتقادم، والعاجز بالتراكم عن مواجهة العدو الخارجي منذ سايكس بيكو وحتى الآن، لا بل كان في حالة تعارض دائمة مع شعوبنا لأنها كانت ترفض الهزيمة وتنزع نحو المقاومة والمواجهة، وليست مصادفة أن كل أسماء القادة المقاومين الذين خلدتهم ذاكرة الشعوب (يوسف العظمة، عمر المختار، عبد الكريم الخطابي، سلطان الأطرش، محمد سعيد الحبوبي، حسن نصر الله) لم يكونوا حكاما أو سلاطين، بل خرجوا من صفوف الشعب والتزموا خيار المقاومة، وعرفوا الطاقات الجبارة لمن يمثلون في مواجهة العدو الأجنبي!.

تنعقد «القمة العربية» في ليبيا تحت الرقم «٢٢» ولن تكون أفضل من سابقاتها التي انشغلت بالمصالحات العربية- العربية بغض النظر عن عدد الموضوعات المعلنة في جدول أعمالها والتي تجري معالجتها ببيانات الاستنكار والإدانة اللفظية، وبالإرجاء والترحيل أو بتشكيل اللجان للمتابعة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية وبالتالي إلى التراجع التدريجي عن القضايا الوطنية للشعوب العربية وأكبرها قضية فلسطين بدليل تراجع هذه القضية على المستوى الرسمي العربي بعد كل مؤتمر قمة عربي ينعقد على إيقاع المطالب الأمريكية التي تتضمن قبل كل شيء «حماية أمن الكيان الصهيوني»، واتهام كل من يعترض على ذلك بدعم الإرهاب والمغامرة والتطرف السياسي.

.. بعد أن تبرعت لجنة المبادرة العربية (عدا سورية) وتجاوبت مع المطلب الأمريكي عشية القمة بإعطاء مهلة أربعة أشهر لاستمرار المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية رغم كل إجراءات التهويد في القدس، جاء خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مؤتمر «إيباك» بمثابة «ترسيم حدود» مؤتمر القمة بشأن الموقف من التسوية في المنطقة!

ففي خطابها غير المسبوق من حيث حجم ووضوح التزام الولايات المتحدة بأمن الكيان الصهيوني والمحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي على كل دول المنطقة، ربطت الوزيرة كلينتون علناً بين التسوية في فلسطين و«مواجهة المشروع النووي الإيراني» من كل دول المنطقة!

وعندما تحدثت عن «حل الدولتين» الذي يرحب به قادة دول الاعتلال العربي وسلطة رام الله، جاهرت كلينتون «بأنه الحل الوحيد الذي يحافظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية- يهودية خالصة مع حدود آمنة ومعترف بها، ويستجيب لقيام دولة فلسطينية تستند إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات وتبادل أراض متفق عليها» دون أي ذكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك دون أية التفاتة إلى «المبادرة العربية للسلام».

إن كل ذلك شجع رئيس وزراء العدو الصهيوني للتصريح في واشنطن وإسماع الذين يتحضرون لقمة ليبيا «أن القدس ليست مستوطنة، بل هي عاصمة كل اليهود في العالم وسيستمر الاستيطان فيها مثلها مثل تل أبيب»!

من الواضح هنا أنه يتم بين واشنطن وتل أبيب عملية «استلام وتسليم» وإطلاق يد الكيان الصهيوني بكل شؤون المنطقة أمام هزالة موقف النظام الرسمي العربي وقممه المتتالية. ولعل تصاعد النبرة الإسرائيلية بوجه الإدارة الأمريكية يعود إلى تعثر المشروع الأمريكي من شرق المتوسط حتى أفغانستان، وقد أشارت إلى ذلك كلينتون عند قولها: «إن التحديات أمامنا كبيرة وتغدو أشد إذا نما الرافضون للتسوية وزادت قوتهم، وعندما نعزز أمن إسرائيل إنما نعزز أمن الولايات الأمريكية..»!

إن تأكيد واشنطن وتل أبيب على تعزيز أمن الكيان الصهيوني لا يعكس خوفا أو حسابا للنظام الرسمي العربي- قبل أو بعد القمة- بل يعكس حقيقة قلق التحالف الإمبريالي- الصهيوني من خيار المقاومة و«التغيرات الديمغرافية وتكنولوجيا الصواريخ التي تضع الكيان الإسرائيلي أمام تغيير الوضع القائم على الأرض». أي إن التحالف الإمبريالي- الصهيوني بدأ يستشرف أن التاريخ سيكتب للمقاومة في لبنان وفلسطين، وخلفهما سورية وإيران، رسميا وشعبيا، والشارع العربي، وكل شعوب هذا الشرق العظيم، أنهم سجلوا لحظة بدء انهيار المشروع الإمبراطوري الأمريكي وبدء زوال الكيان الصهيوني.

المسألة تكمن في امتلاك الإرادة السياسية للمواجهة، والانتقال من حالة الدفاع إلى الهجوم.

في رده على أسئلة تلفزيون «المنار» أكد الرئيس بشار الأسد قائلاً: «لسنا مغامرين، لكن علينا أن نفرق بين المغامرة والمقامرة.. نحن لن نقبل أن نكون جزءا من مشروع خارجي وكان لابد من دفع الثمن»، وأكد من جديد أن «ثمن المقاومة أقل من ثمن الفوضى..»!

إذا كان خيار النظام الرسمي العربي الالتزام بالتبعية والبطش بالشعوب، فإن قدر شعب سورية وشعوب المنطقة الالتزام بخيار المقاومة الشاملة حتى النصر الأكيد!



هذا جدول حياة الفلسطينيين، فماذا على جدول أعمال قمة سرت؟

واشنطن «تغدق» وإسلام آباد «تتوسل»..



تحت عنوان مفاده إقامة حوار إستراتيجي بين أمريكا وباكستان في واشنطن، وبمشاركة وزيري خارجية البلدين، برزت على السطح مسألتا «تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين واشنطن وإسلام آباد»، و«بحث سبل دعم الولايات المتحدة للاقتصاد الباكستاني الهش»، بما يؤسس لعلاقة تبعية جديدة بين الطرفين تبتعد عما أوضحه الوزير الباكستاني شاه محمود قرشي من أن «بلاده رحبت بالتزام الرئيس الأمريكي باراك أوباما إقامة علاقات مع باكستان قائمة على الاحترام المتبادل والشراكة» على اعتبار أن باكستان «تمثل دولة محورية ومعتدلة بالعالم الإسلامي»، ولكن «لدى البلدين مصالح مشتركة من بينها مكافحة ما يسمى التطرف والإرهاب، واستقرار باكستان»، موضحا أنه «طلب من الولايات المتحدة القيام بدور بشأن أزمة كشمير، والحصول على الطاقة».

أما وزيرة الخارجية الأمريكية فقد أوضحت أنه «ستتم مناقشة أهداف البلدين لشراكة مستقبلية وطويلة المدى» وأن بلادها «تريد علاقات جديدة مع باكستان لكنها تدرك التحديات التي تواجهها لإنهاء عقود من انعدام الثقة».

وقدمت باكستان قبيل الحوار للأمريكيين وثيقة من ٥٦ صفحة تتضمن قائمة طويلة من المطالب تتضمن مساعدات بالجوانب العسكرية والأمنية، إضافة إلى المساعدات بشأن المياه والطاقة حيث من المرجح أن يسفر «الحوار الإستراتيجي» عن توقيع اتفاقيات عدة من بناء السدود والطرق إلى مشاريع كهرباء في باكستان، بالإضافة إلى تعهدات أمنية إضافية.

وفي إطار هذا الحوار، التقى رئيس هيئة أركان الجيش الباكستاني أشفق كياني نظيره الأمريكي مايكل مولن ووزير الدفاع روبرت غيتس، بعدما حصلت باكستان على «شهادة حسن سلوك» من المخابرات الأمريكية التي «لحظت تحسنا في الدور الباكستاني في مواجهة عناصر طالبان العابرة للحدود الباكستانية والأفغانية، والقاعدة» بموازاة وعود من واشنطن بتقديم مساعدات سخية لقاء «ما تقدمه إسلام آباد من تضحيات بهذا المجال»، علما بأن الولايات المتحدة قدمت ٧.٥ مليارات دولار مساعدات لإسلام آباد سابقا، بما يبقيها على دريئة الاستهداف الأمريكي.

«ابن النفيس» و«فارمكس» تتبادلان الاتهامات..
ومرضى الكلية يوشكون على الهلاك

فجأة، ودون سابق إنذار، وجد مرضى الكلية في سورية أنفسهم بلا أدوية، وهم الذين لا يمكنهم تحمل أيام قليلة دون دواء، كون وضعهم الصحي دقيقاً وحساساً ولا يحتمل الانتظار الطويل حتى يفرغ كل من مشفى ابن النفيس وشركة «فارمكس» من تبادل الاتهامات بخصوص المسؤولية في عدم توفر الأدوية المطلوبة.

فحسب العديد من الشهادات الحية والتقارير الصحفية، يعاني مرضى الكلية في مشفى ابن النفيس حالياً من ندرة الأدوية اللازمة لعلاجهم، وهذه الأدوية تشمل العقاقير التي يجب تناولها أثناء عملية غسل الكلية، وتلك التي توصف عادة بعد عمليات الزرع، وهو ما يضطر المقتدرين منهم للجوء إلى الصيدليات الخاصة للحصول على الدواء، أما الفقراء فوضعهم حالياً حرج للغاية!!.

والغريب أنه بينما يئن المرضى باتنظار الدواء، ينشغل كل من مشفى الكلية وشركة (فارمكس) بإلقاء مسؤولية التقصير على كاهل الآخر، فالمشفى يؤكد انقطاع الدواء من مصدره، بينما تصر (فارمكس) أن الأدوية متوفرة، ولكن إدارة المشفى لم تتقدم بطلبات شراء من أجل تأمينها.. وإلى أن تُحسم المسألة قد يفقد العديد من المرضى حياتهم.. القضية برسم وزارة الصحة..

بصراحة

في مؤتمر عمال دمشق: اختلاف في المطالب... والمواقف

■ عادل ياسين

تزامن التصويت على المادة /٦٥/ من قانون العمل الجديد في مجلس العشب مع انعقاد مؤتمر اتحاد عمال دمشق، حيث وتَّر التصويت على تلك المادة بـ«نعم» (على الطريقة السورية المشهورة) الأجواء التي هي متوترة أصلاً منذ سنوات مع الحكومة بسبب:

أولاً: المستوى المعيشي المتدني للطبقة العاملة، الناتج عن ارتفاع الأسعار الجنوني، بالرغم من ارتفاع نسبة الأجور الاسمية للعمال في المرحلة السابقة، والتي امتصتها ارتفاعات الأسعار وجعلتها هباءً منثوراً.

ثانياً: الهجوم «الإصلاحي» الواسع للحكومة على شركات القطاع العام، والذي أدى إلى خسارات حقيقية للعمال والشركات، فقد خسر العمال الكثير من المكتسبات والحقوق التي كانت في السابق تشكل مع الأجر سنداً يعين العمال على تلبية احتياجاتهم الأساسية، والتي تقلصت إلى أن وصلت لمستويات لا يحسد عليها العمال المتهمون دائماً من الحكومة (ويجاريها في ذلك الكثيرون) بمسؤوليتهم المباشرة عما آلت إليه الشركات والمعامل، مطالبةً العمال بضرورة تغيير ثقافة العمل لديهم، وأن ثقافتهم التي اكتسبوها في المراحل السابقة لم تعد مقبولة ويجب عليهم تغييرها وإلا فاتهم قطار «الإصلاح».

وفي هذه الحالة، ولكي يكتسب العمال المفاهيم الجديدة، المطلوب منهم تمثلها وفقاً للمتغيرات الجارية على الصعيد العالمي، وبالتالي المحلي، كان من المفترض تقديم وجهة النظر هذه كاملةً إلى العمال، من حيث الرؤيا والآليات المفترض اتباعها، والتي ستتبعها النقابات وفقاً لهذه المتغيرات؛ هل هي باتجاه التوافق بشكل كامل مع التغيرات أم غير ذلك؟ وهل هذه الرؤيا والآليات تقتضي تعديلاً جذرياً في قانون التنظيم النقابي /٨٤/ ليتوافق مع التوجهات الجديدة؟ كل ذلك يحتاج إلى توضيح كي يصبح العمال أكثر ديناميكيه وتفاعلاً مع تلك المتغيرات التي يطلب منهم أن يقبلوا باتجاهها، ويتخلوا عن عاداتهم «السيئة» في تخريب القطاع العام.

يمكننا أن نستنتج مما جاء في الردود على المداخلات أن هناك قفزاً عن الحقائق الماثلة على أرض الواقع، من حيث ضعف الأجور وتدني المستوى المعيشي للعمال، وعدم إصلاح القطاع العام وتخليصه من أزمته، فقد طُلب من العمال أن يقارنوا فاتورة مصروفاتهم منذ العام /٢٠٠٠ - ٢٠١٠/، وكذلك أن يقارنوا بين مستوى معيشة آبائهم ومعيشتهم الحالية، ليقتنعوا أن مستوى معيشتهم الآن أفضل من السابق بسبب أجورهم التي ازدادت كما قيل بنسبة /١٦٥٪/ !!!، وكذلك قيل للعمال إن اقتصادنا الوطني بخير ويجري إصلاحه على قدم وساق من خلال طرح العديد من الشركات للاستثمار، وعائدات الاستثمار هذه ستوضع في صندوق ينشئ لهذه الغاية، وسيجري إصلاح القطاع العام من عائدات الاستثمار هذه، لأن الدولة ليس لديها موارد كافية لتضخها في عملية الإصلاح كما قال وزير الصناعة!!

لقد كان هناك توافق كبير في وجهات نظر من ردوا على المداخلات، ورغم أن الردود لم تعبر تماماً عن الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة، ووضع القطاع العام، فقد أظهرت بشكل واضح وجلي أن هناك وجهتي نظر، أو بالأحرى موقفين يسودان في الحركة النقابية:

الأول: يتبناه ويطرحه معظم الكوادر النقابية الوسيطة والقاعدية، بالرغم من التوجيهات التي تصدر قبل كل مؤتمر، ووجهة النظر تلك هي انعكاس مباشر للمعاناة اليومية للعمال، وللخوف الحقيقي الذي تبديه هذه الكوادر على مستقبل حقوق العمال ومكاسبهم، وعلى مستقبل شركات القطاع العام الذي تهوي شركاته الواحدة تلو الأخرى بسبب الفساد والخسارات الكبيرة الذي تمنى به.

الثاني: يتبنى إلى حد كبير وجهة النظر الحكومية ويدافع عنها، ويعتبر أصحابه أنفسهم في موقع القرار شركاءً في كل ما يجري اقتصادياً، وهم بهذا يحملون الحركة النقابية بمجموعها مسؤولية السياسات الحكومية ونتائجها الكارثية التي أوصلت الاقتصاد الوطني ومستوى معيشة العباد إلى مأزق حقيقي يحتاج إلى جراحة مستعجلة.

إن مجريات عقد مؤتمر اتحاد نقابات دمشق أظهرت بوضوح الموقف مما طرحه النقابيون، وخاصةً فيما يتعلق بعمال القطاع الخاص، وتحديداً عندما حددت المداخلة النقابية الأولى موقفها الجريء من القانون الجديد وخطورته على عمال القطاع الخاص، حيث تم بعدها منع النقابيين من الإشارة أو التحدث عن القانون، وهذا المنع الذي تم أفقد المؤتمر أحد أهم مهامه وهو تحديد الموقف الواضح والجريء من على منبر المؤتمر، وذلك حقٌ مشروع للأعضاء لا يجوز الاعتداء عليه تحت أية ذريعة، فهذا قد فتح الباب واسعاً لمصادرة حق العمال بالتعبير عن وجهة نظرهم والدفاع عنها في مؤتمرهم، بالوقت الذي تملك قوى الرأسمال كل المواقع والمنابر للحديث عن مصالحها والسعي لتحقيقها.

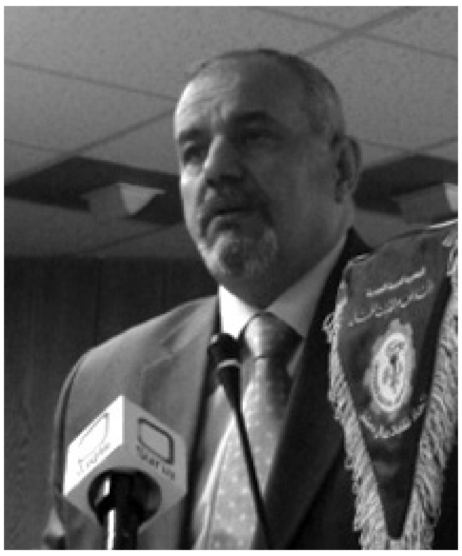
إن الطبقة العاملة السورية التي استطاعت بكفاحها البطولي انتزاع حقوقها عبر مختلف العهود التي مرت بها سورية، لقادرة الآن على مواصلة نضالها، وإن كانت صامتةً الآن فهذا لا يعني قبولها بواقعها، فالصبر له حدود.

adel@kassioun.org

نقابيو العاصمة يواجهون السياسات الحكومية بجرأة



● حسام منصور: الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشرة أربك الفريق الاقتصادي



● جمال المؤذن: المادة /٦٥/ ضربة قاصمة لثلاثة ملايين عامل في القطاع الخاص.



● غسان السوطري: جميعنا أبناء القطاع العام، ومن الصعب على الابن رؤية أبيه يموت.

بالنسبة للعديد ممن حضروا مؤتمر اتحاد عمال دمشق فإن ما جرى فيه جعلهم يغادرون قاعة المؤتمرات في مبنى الاتحاد وهم يحملون معهم الكثير من الأسئلة وإشارات الاستفهام حول واقع ومستقبل الحركة النقابية السورية، فعلى الرغم من أن منظمي المؤتمر قد بذلوا كل جهودهم كي يمر دون إشكالات، إلا أن المستجدات التي طرأت على واقع الطبقة العاملة في سورية لم يكن من الممكن إلا أن ترخي بظلالها على طروحات ومداخلات النقابيين.

تعليمات مشددة بعدم الإشارة إلى مشروع قانون العمل... مداخلات نارية تحدت تلك التعليمات... مقاطعة عدد من المتحدثين ومحاولة إسكاتهم... أحاديث جانبية علا صوتها، وهتافات تأييد أو همهمات تذمر انطلقت من بين الحضور... انسحابات فردية وجماعية من قاعة المؤتمر، مع تهديد المنسحبين بالفصل من التنظيم النقابي... تلك هي التفاصيل التي شكلت جو الاجتماع وأكسبته طابعاً سجالياً محتدماً..

أبطال هذه الدراما النقابية كانوا الجالسين في منصة المؤتمر من جهة، والنقابيين من جهة أخرى... فمنذ بداية المؤتمر أكد أحد المسؤولين في المنصة على تحسن الوضع المعيشي للطبقة العاملة (!!)، وأن على العمال أن يعيدوا النظر بثقافة العمل التي يتبنونها، لأن العالم تغير منذ عام ١٩٩٠. في حين اتهم مسؤول آخر النقابات بالفساد ونهب المال، وطلب من المؤتمرين عدم التطرق لقانون العمل الجديد، وأشار إلى أن المادة /٦٥/ تحقق التوازن بين مصلحة العامل ورب العمل، كما أكد أن وضع الطبقة العاملة في سورية أفضل بكثير من الوضع الذي كانت تعيشه الطبقة العاملة في بلدان المعسكر الاشتراكي سابقاً، وللدلالة على ذالك طالب العمال بمقارنة وضعهم الحالي مع الوضع الذي عاشه آباؤهم!! أما وزير الصناعة فؤاد الجوني فقد أكد أن الإصلاح جار في القطاع العام، حيث تقوم الحكومة بطرح العديد من الشركات للاستثمار من أجل استخدام عائداتها في إعادة هيكلة شركات القطاع العام. وحول قانون العمل أكد على مشاركة الاتحاد العام في نقاشات اللجنة الاقتصادية، وموافقته على ما ورد في القانون من مواد، لذا تمت إحالته لمجلس الشعب لإقراره والتصديق عليه.

«قاسيون» كانت في المؤتمر، وقامت برصد مجرياته، وبما أن بعض المداخلات قد تفردت باستقطابها للكثير من الاهتمام وردود الفعل، فإن الجريدة ستقوم بنشرها كاملةً فيما يلي:

الأسعار ماتزال ترتفع ومستوى المعيشة بانخفاض مستمر



مداخلة النقابي حسام منصور (رئيس نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين)

يبدو أن الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشر يربك الفريق الاقتصادي لعدم توفر بيانات إحصائية نهائية عن السنوات السابقة، فما هو متوفر الآن من أرقام فعلية يمكن للمخططين بناء تصوراتهم وخططهم عليها لا يعود لأبعد من نهاية عام ٢٠٠٨، أي لنتائج السنوات الثلاث الأولى من الخطة العاشرة، وبالتالي فإن على المخططين أن ينتظروا حتى نهاية عام ٢٠١٠ للحصول على بيانات العام الرابع من الخطة، أي بيانات عام ٢٠٠٩ الفعلية، وعليه فإن الخطة الخمسية الحادية عشرة ستبنى على نتائج ومؤشرات الثلاث سنوات الأولى من الخطة العاشرة وستضع أهدافها المستقبلية بناء على ما تحقق وما لم يتحقق في تلك السنوات، وربما أنها ستحتاج إلى تعديل مستقبلي بناء على ما ستوضحه أرقام العامين الأخيرين منها.

إن كل المؤشرات تؤكد أن هناك خللاً بنيوياً بين الدخل والإنفاق، وخاصة من خلال العلاقة المختلة بين الأجور والأرباح /٢٥٪ - ٧٥٪ /، والعلاقة بين التراكم والاستهلاك /١٥٪ - ٨٥٪ / وأخيراً بين الكتل النقدية والكتلة السلعية.

واللافت أنه لم يتوافق ارتفاع الدخل الذي جرى أثناء الخطة مع ارتفاع مستوى المعيشة، لأن الأسعار ظلت ترتفع، وبوتيرة أسرع وأكبر من ارتفاع الأجور، وبالتالي فإن ما جرى في الحقيقة كان انخفاضاً لمستوى المعيشة المطلقة مع ارتفاع نسبي في الأجور .. لذلك فإن ربط الحد الأدنى للأجور بمستوى المعيشة وغلاء الأسعار باتت قضية اقتصادية هامة نظراً لحالة الركود الاقتصادية التي نعيشها اليوم، والتي يصدر عنها تدني القدرة الشرائية، والمطلوب من الحكومة هنا ردم الفجوة بين الدخل والإنفاق.

لقد بدى واضحاً أن الجانب الاجتماعي في «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي تغنى به الفريق الاقتصادي في الخطة لم ير النور حتى الآن، وهو مهمش ومفقود، ومن مفردات ذلك الجانب وعلى سبيل المثال لا الحصر ما أوردته الخطة حرفياً بالقول «ضرورة تطوير نظام الضمان الاجتماعي بحيث يشمل الفئات والمهن المتدنية الدخل والهامشية في القطاع الاقتصادي غير المنظم ووضع خطة لشبكات الأمان الاجتماعي، وترتبط بتطوير برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير العون المادي المباشر للأسر المحتاجة وتوسيع فرص العمل للفقراء في المناطق الأقل نمواً من خلال المشاريع الاستهدافية، ووجود برنامج وطني لتطوير المناطق النائية»، والأمثلة على تلك العموميات كثيرة.

وقد أيدت الأرقام التالية تراجع الجانب الاجتماعي بشدة خلال تنفيذ الخطط الخمسية، فقد تراجعت معدلات نمو الأجور الحقيقة من (٩,٩٪) عام ٢٠٠٥ إلى (٩,٧٪) عام ٢٠٠٦، ومن ثم تراجعت إلى (٢,٣٪) عام ٢٠٠٧، وهذا معناه انخفاض شديد بالقوة الشرائية للمواطن السوري، كما زادت نسبة السكان تحت خط الفقر العام، أي الذين يقل دخلهم عن ٢ دولار باليوم، من (٣٠٪) عام ٢٠٠٥ إلى (٣٤,٥٪) عام ٢٠٠٧، وبالمقابل فقد شهد توزيع الدخل القومي انحيازاً واضحاً لصالح رأس المال، إذ بلغت حصة رأس المال حوالي ٧٠٪ من الدخل القومي، في حين نزلت حصة الأجور ٣٠٪ منه في العام ٢٠٠٧ .

والأغرب من ذلك أن الحكومة تبحث الآن عن محاولة لإيجاد آلية جديدة لتوزيع الدعم على مستحقيه ولا تستطيع الوصول إليها، فما بالكم بقدرتها على تصميم آلية وخطة لشبكات الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية واستراتيجية لدعم الفقراء؟

من الواضح إننا سنرث عبء الخطة العاشرة ذاته لاستكمال تحقيق ما لم يتحقق؟!

إن الخلل بين الأجور والأسعار يعني:

١ - عدم تجديد قوة العمل، لأن سعر قوة العمل عملياً أدنى من قيمته بكثير، ويعني بالتالي تآكله وانهياره التدريجي بما يعنيه ذلك من آثار سلبية على مستوى المعيشة التي تظهر عبر انخفاض المستوى الصحي التعليمي، وصولاً إلى وسطي العمر المحتمل وتسريع دوران اليد العاملة.

٢ - لجوء ذوي الدخل المحدود للبحث عن مورد آخر لسد حاجتهم.

٣ - زيادة الفساد وتوسيع رقعته.

٤ - الحد من فرص الاستثمار.

٥ - زيادة البطالة.

وليسمح لي الحضور هنا بمناقشة بند زيادة البطالة فقط من البنود السابقة، من خلال شرحي لعمل مكاتب التشغيل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي أنيط بها منذ عام ٢٠٠١ مهمة تنظيم شؤون طالبي العمل، وحصر أعداد اليد العاملة بمختلف تصنيفاتها تحت إشراف الوزارة، بعد أن ارتأت أن تنظيم سوق العمل هو العامل الأساس لإتاحة مزيد من فرص العمل التي تؤدي بدورها إلى تحسين المستوى الاجتماعي، بالإضافة إلى ضخ المزيد من السيولة لزيادة إمكانية تحقيق تنمية اجتماعية أوسع، ومن المؤسف القول أن تلك المكاتب أصبحت متعثرة لانحراف بعض القائمين عليها!! وعلى الرغم من وجود بعض الملاحظات على الطريقة التي يتم فيها إجراءات التأهيل لإتقان اللغة الأجنبية والعمل على الحاسوب، فإن الملاحظة الأهم هو أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدراسة سوق العمل من خلال إحداث مراكز تدريب خاصة بها، تحدد من خلالها الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل، كما قامت سابقاً بهذه العملية الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في مشروعها للتخفيف من حدة البطالة التي أحدثت بمرسوم رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦.

حقوق العمال ليست لقمة سائغة بيد أحد مهما كان موقعه

- سُمع همس نسائي من داخل القاعة يقول: «لا يحق لأحد أن يحاسبنا على مستوى معيشتنا المتردي الآن، وعما كان عليه سابقاً، فالمقارنة خاسرة من كل الأوجه».
- أحد القادة النقابيين أبدى امتعاضه من اتهام النقابات بالفساد وتعميم ذلك على كل الحركة النقابية، وطالب بكشف مواطن الفساد بدقة بدلاً من التعميم.
- عدد كبير من المؤتمرين غادروا القاعة، ولكل منهم سببه، فالبعض استأذن لمبررات شخصية، والبعض الآخر خرج دون إذن استنكاراً لبعض الردود التي جوبهت بها المداخلات النقابية.
- وزير الصناعة كان أكثر المنسجمين مع ذاته ومع الأسلوب الليبرالي الذي يدير به وزارته!!
- أكد وزير الصناعة أن رئيس الاتحاد العام وافق على مشروع قانون العمل في اللجنة الاقتصادية، والمفاجأة كانت أن رئيس الاتحاد لم يعلق على الموضوع نفياً أو تأكيداً!!
- أحد المسؤولين قال في أحد ردوده: «ما دخلكم بمشروع قانون يخصُ العمال في القطاع الخاص، بينما أنتم عمال في القطاع العام وحقوقكم مصانة».
- أعضاء المكتب التنفيذي في الاتحاد العام غادروا القاعة مبكراً بعد إلقاء رئيس الاتحاد وعضو القيادة القطرية كلمتيهما.

■■

صوت عمال القطاع الخاص... لا يمكن إسكاته



مداخلة النقابي جمال المؤذن
(رئيس نقابة عمال السياحة)

تتصادف ذكرى تأسيس الاتحاد مع دراسة رفاقنا في مجلس الشعب لمشروع قانون العمل الذي أعدته «مشكورة» وزارة العمل، وهي الجهة التي من المفترض بها أن ترعى مصالح العمال في هذا الوطن. لقد ولد قانون العمل أيها الرفاق في عهد الانفصال، واستمر العمل به أكثر من خمسين عاماً، وصدقوني أن العيب لم يكن في القانون السابق، إنما هو في تطبيق أحكام القانون، فقد كنا نحن عمال القطاع الخاص ونقابييه على احتكاك مباشر بأسلوب تنفيذ أحكام قانون العمل، فأدركنا أن هذا القانون في جهة، والمسؤولين عن تنفيذه في جهة أخرى!!

نحن نعرف أن القوانين وضعت لخدمة البشر لا لهضم حقوقهم، ولذلك اسمحوا لي أن أوجز لكم الأسباب الموجبة لطرح مشروع تعديل هذا القانون، فقد قيل إن المطلوب من المشروع الجديد ضمان حقوق العمال المسرحين، حماية العمالة السورية من المنافسة، توفير العمل اللائق، تأسيس علاقة قانونية وتعاقدية لمصلحة طرفي العقد (العمال وأرباب العمل)، العمل على دراسة كافة الثغرات القائمة في التشريعات. وقيل أيضاً أن مشروع القانون يقدم نموذجاً عصرياً، ويسعى لمواءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات والتشريعات العالمية. ولكن للأسف اعتمد واضع هذا المشروع على قانون العمل المصري واللبناني والعراقي والليبي والجزائري وكأن سورية ليس لديها أفكار، وليس لديها عقول تضع مبادئ قانون لحماية عمالها. اعتمدنا في هذا القانون مع احترامي لجميع الحضور على القوانين الرجعية، وعلى دول ليس لديها القدرة على حماية عمالها، ومنها ما هو مرتهن للولايات المتحدة الأمريكية والاستعمار!!

يقال أن العتب محمود والغضب مذموم، لكن اسمحوا لي هنا أن أنقل لكم عتب عمال القطاع الخاص وغضبهم في الآن ذاته، بسبب تجاهل كل مطالب حركتنا النقابية التي نعتز بها، رفاقنا في المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال ولأكثر من خمسة أعوام عانوا الكثير في اجتماعات متتالية لدراسة أحكام هذا القانون، ولديهم ملاحظات مهمة، فماذا كانت النتيجة؟ أهملت ملاحظاتهم، وعرض المشروع كما ارتأته الوزارة ورغبت به، والسؤال: لماذا أجريت كل تلك الحوارات إذاً؟! نحن نتحدث عن شراكتنا مع الحكومة، لكن أين الشراكة؟! لقد اتبعت الحكومة سياستها التي نعرفها منذ البداية، ولسان حالها يقول: «أنتم تحدثوا مثلما ترغبون كقيادة نقابية، ونحن كحكومة سنعمل مثلما نريد»!! وهذا أكبر مثال على عدم واقعية فكرة «التشاركية»، فلو كانت هناك تشاركية لكانت الحكومة قد نفذت وجهة نظر رفاقنا في الاتحاد العام، لأنهم لم يعترضوا إلا في النقاط التي تسيء إلى حقوق عمالها.

رفاقنا في القيادة النقابية، هناك نضالات كبيرة بني عليها هذا الاتحاد، ولا يجوز أن يعدل هذا القانون وفق رغبة الوزارة والحكومة، بل يجب تعديله وفق رؤية الاتحاد العام، ووفق مصلحة طرفي المعادلة....

(يقاطعه شعبان عزوز طالباً منه التوقف عن الكلام، فيرد المؤذن: «رجاء رفيق أبو عبدو، (قلوبنا مليانة) من القانون، فدعني أكمل، وأتمنى منك سماعي، لأن هذا المؤتمر ينعقد بالسنة مرة، فاسمعونا ثم تصرَّفوا كما تريدون»)

... سأتناول هنا مجموعة مواد لابد من مناقشتها، فنحن لسنا ضد تسريح العامل المسيء والمقصر، ولكن المشروع وضع في مادته /٦٤/ ضوابط كثيرة يحق فيها لرب العمل تسريح العمال لأكثر من سبب. ولا يجوز أن تسمح المادة /٦٥/ من القانون لرب العمل بتسريح العمال لقاء التعويض.

نحن عمال القطاع الخاص، أيها الرفيق رئيس الاتحاد العام، لسنا بحاجة للتعويض، وهنا نسجل عتبنا على رفاقنا في مجلس الشعب الذين وقفوا موقف المتفرج من تمرير القانون، واسمحوا لي الآن أن أحيي كل الرفاق الذين ناضلوا لعدم إقرار هذا القانون، والمواد الجائرة فيه، وأخص بالشكر الرفاق الشيوعيين الذين نكن لهم كل الاحترام، فمن خلال متابعتنا لمداخلات مجلس الشعب لحظة بلحظة...

... إن خلافنا ليس مع المادة /٦٥/، لأنها رغم جهنميتها أُقرَّت وانتهى الموضوع، ولكن الكرة مازالت في ملعب رفاقنا بالاتحاد العام وأخوتنا بمجلس الشعب، وإذا أردتم أن تصلحوا ما فاتنا فعليكم بعدم السماح بتمرير المادة /٢٧٧/، والتي تأتي خطورتها في تشميل هذا القانون على علاقات العمل السابقة واللاحقة... سلمنا أمرنا لله بعد إقرار المادة، لكن المادة /٢٧٧/ يجب أن لا تمر مرور الكرام نهائياً، ولا بأي شكل من الأشكال، بالإضافة لهذا أنا مازلت أصر أن هناك غبناً تجاه قيادتنا النقابية، فإحدى الفقرات تذكر أن وزارة الخارجية والعمل تتابع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمال، والسؤال: أين أنت أيها الاتحاد العام؟ ألهذه الدرجة لم يعد لنا أي دور في مشروع هذا القانون؟ لا يجوز في القانون تشغيل أحد إلا إذا حصل على شهادة خبرة، وهذا يعني عودة المعاناة التي كنا نعانيها أمام مكاتب التشغيل وتحت رحمتها، وكأننا لا نعرف ماذا كانت تفعل هذه المكاتب طيلة السنوات السابقة... لابد من التأكيد أن مشروع القانون جائر، ولا يدل على وجود نية طيبة، وبعد نظر عند معديه...

(يقاطعه للمرة الثانية رئيس الاتحاد العام، فيرد جمال المؤذن: «رجاءً يا رفيق، نحن جئنا هنا كي نتكلم»)..

... لن نختلف أن القانون فيه الكثير من البنود الجيدة، لكن إذا أقرت المادة /٢٧٧/ كما حصل مع المادة /٦٥/ فإن كل المواد التي جاءت لمصلحة العمال ستسحق. وكما قلت في البداية المشكلة ليس في البنود وإنما في التطبيق، فتصوروا أن مديرية العمل في دمشق ليس فيها سوى مفتشين عمل اثنين، فكيف ستطبق هذه المديرية ذلك القانون المليء بالمواد؟!! إن هذا قد يعيق حتى أرباب العمل، لكنه يسيء أكثر للعامل، لأن أصحاب العمل لديهم مئات الأساليب لطرد العمال وفصلهم، ولتحقيق رغباتهم. إن صلاحيات وزارة العمل بالقانون الجديد باتت تشمل كل شاردة وواردة، وهذا يتطلب مكننة ويد عاملة، ونحن لا نملك الإمكانات لذلك.

إن لمشروع القانون انعكاسات سلبية عديدة، فلم تؤخذ بعين الاعتبار مصالح ثلاثة ملايين عامل من القطاع الخاص، وأنتم في الوقت ذاته تطلبون منا نشاطاًواسعاً في هذا القطاع، لم يعد لدي أي براهين لإقناع العمال في هذا القطاع بالانتساب إلى المظلة النقابية، وبالأصل لم يعد لدي شيء لأقدمه لهم، فالعمال في القطاع لا حق لهم بالقروض... «**يقاطعه رئيس الاتحاد للمرة الثالثة**»... أعطوني ربع دقيقة فقط لأتحدث عن قانون التأمينات الذي لا يقل شأناً عن قانون العمل... يقال إن هذا القانون إذا أقر فذلك سيعني أن قانون التأمينات الاجتماعية سيـ.... (**يقاطعه رئيس الاتحاد بالقول: «طول بالك رجاءً»**)... إن هذا المطر من ذاك الغيم، وأقسم أنه لو تم تمرير قانون العمل فإن قانون التأمينات الاجتماعية والعمل سيقر بعد ثلاثة أو أربعة أشهر ووفق وصفات البنك الدولي... (**يعلو صوت نسائي من القاعة: «والله مظبوط، ويسلم تمك على الحكي»**)... هذا مؤتمرنا إذا لم نتحدث فيه ونوصل رأينا فمتى نوصله؟... (**يقاطعه جمال القادري: «الله يعطيك العافية على كل شيء قلته، خلِّصنا بقى» وهنا يغير المؤذن لهجته وأسلوبه في الطرح**)... نحن من خلال هذا المؤتمر نناشد معتصم هذا الزمان السيد رئيس الجمهورية، ونقول له إنك الضمانة الوحيد... «**تصفيق حاد**»... لأنه ضمانتنا الوحيدة بعد الله في هذا الوقت، ونقول له: يا سيادة الرئيس، كلنا أمل فيك. ونقول لقيادة الاتحاد: السيد الرئيس أعطاكم الضوء الأخضر حين قال لكم: «عندما تجدون أي غبن لحقوق العمال فخطي مفتوح مباشرة لكم»، ولذلك فنحن نطلب من رئيس الاتحاد العام أن يتصل بالسيد الرئيس ليوقف هذه المهزلة في تعديل القانون... «**تصفيق حاد**»... والسلام عليكم.

يتدخل أحد أعضاء القيادة بحزم: «هذه أول وآخر مداخلة تناقش قانون العمل»، ويطلب جمال القادري من الجميع بأن لا تزيد مداخلتهم عن خمس دقائق.

في رثاء القطاع العام... أيامه وإنـجازاته وعماله!

مداخلة النقابي غسان السوطري
(رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية)

لقد جاء في التقرير الاقتصادي الصفحة /٩١/ البندين /١٠ و١١/ تراجع أداء القطاع العام، وإلغاء قانون إصلاح القطاع العام، رفيقنا جمال المؤذن تحدث عن قانون عمل أقر أو يدرس، وأنا سأتحدث عن قانون تم إلغاؤه، ونتساءل: لماذا ألغي قانون إصلاح القطاع العام؟ هل ذلك بسبب عدم القدرة على الإصلاح أم لعدم الرغبة فيه؟ أم لحماية المتضررين منه؟ وأظن أن هذه الأسئلة حق مشروع لنا كتنظيم نقابي، وإن مطالبتنا بإصلاح القطاع العام لا ترتبط بأية إيديولوجية شيوعيةً كانت أم اشتراكية أو إسلامية أو رأسمالية، بل هي عبارة عن حاجة وطنية اقتصادية اجتماعية سياسية، عندما يكون القطاع العام في ألقه واقتصادنا متيناً يكون مجتمعنا مستقراً، ويزداد القرار السياسي استقلالاً.

بدأ الحديث عن قانون الإصلاح منذ العام ٢٠٠١، وشكلت له اللجنة /٣٥/، وتتابعت اللجان تحت أرقام وأسماء مختلفة، ووضعت المقترحات على طاولة الحكومة، وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠ لم تهتد الحكومة إلى قرار لتنفيذ عملية الإصلاح، نحن في النقابات وكتنظيم نقابي لا يقل اهتمامنا بالقطاع العام عن القطاع الخاص لأن الطير لا يطير إلا بجناحيه، فالقطاع العام جناح والخاص جناح آخر، وإن كسر إحداهما فسنهوي، لكن للمقارنة فقط نقول أن الحكومة تقدم جميع التسهيلات والامتيازات للقطاع الخاص، وإن حصل شيء بسيط له تتنادى كل الأطراف لعقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات لحل المشاكل في القطاع الخاص، والقطاع العام لا أحد ينظر إليه ولو بطرف عين.

وإذا نظرنا إلى الموجودين في هذه القاعة، من الجالسين على المنصة وحتى من يقعون في الصفوف الأخيرة من القاعة فجميعهم من أبناء القطاع العام، حتى لو كان بيننا أرباب عمل، فما أصعب أن يرى الأب أبناءه ينتظرون موته... «**تصفيق حاد**»... في كل مجتمعات العالم، الرياضي عندما ينجز إنجازاً، وكذلك الفني والمخترع والأديب عندما يكبر، يكرم ويقدر، إلا قطاعنا العام فكان تكريمه محاولة تصفيته.

قبل فترة بسيطة جداً جاء في الصحف عن وزارة الصناعة أنها بدأت بالإصلاح عام ٢٠٠٨، وتم توطين صناعات إستراتيجية في بعض الشركات المتوقفة، ولكن من خلال متابعتنا للقطاع العام فالشركات المتوقفة زادت ثلاثة أضعاف في الأعوام الثلاثة الأخيرة. إذا كان الإصلاح استبدالاً لخطوط إنتاجية فنقول: ليس هذا هو الإصلاح الذي ننشده، نحن نريد إصلاحاً في عقلية القطاع العام، من الإدارات الدنيا حتى العليا، وأن تقر تشريعات تحرر القطاع العام من قيوده وتعطيه ما يبتغيه، حتى تكون عملية الإصلاح حقيقية، فإذا ركَّبنا خطوطاً إنتاجية وأدرناها بالعقلية السابقة القديمة نفسها... نقول هذا بسبب المعاناة الطويلة، وللأسف كلما تحدثنا عن القطاع العام يقال لنا أن العمال هم السبب، وكلما تحدثنا عن الشركات المتوقفة يقدمون الجواب نفسه: «حقوقكم مصانة، رواتبكم مؤمنة». نحن لا نريد أن نستجدي الرواتب، ولا نريد شركات متوقفة وخاسرة، بل نريد أن نحصل على رواتبنا بعرق جبيننا، لأن العامل لدينا أصبح بلا كرامة وبلا عمل.

أيها الرفاق هناك مواضيع أخرى لم نتناولها بعد، فعندما صدر القرار أن عمال الشركات المتوقفة سيتم نقلهم إلى الشركات والمؤسسات الخدمية، أصبح عمالنا يعاملون معاملة الرقيق، فيذهب المندوبون إلى هنالك ليلاقوا مصير الغنم والقطيع عند الفرز والتقسيم، وهذه إهانة لنا ولعمالنا، فإذا كان توقيف الشركات المتعثرة في سبيل إصلاح الشركات الحدية والخاسرة، فنحن مع توقيف هذه الشركات، ولكن الخوف أن شركاتنا تتجه بتسارع نحو التوقف، فالمازوت بدعمه البسيط تم إلغاؤه بقانون رغم المشكلة المعيشية الكبيرة التي سببها هذا الإلغاء، بينما القطاع العام الذي بنى سورية ليس له حق في قانون للإصلاح... «**تصفيق حاد**»... نحن صدقنا من قال لنا بأننا شريك في العملية، ولكن من التزم بشراكتنا؟! فنحن لا نمتلك سوى عرقنا وجهدنا، لا نملك القرار، ولا نملك المال، فمن يملك المال هو من يملك الشراكة. وفي الفترة الأخيرة أطلوا علينا بمفهوم التشاركية والتنافسية، التشاركية من أي ناحية؟ إن كانوا يقصدون التشاركية مع القطاع الخاص فأظن أن التشاركية ستكون خاسرة، لأن القطاع العام مقيد، بينما الخاص لديه كامل الحرية ويأخذ ما يريد من القطاع العام (أصول ثابتة، آلات... كامل البنية التحتية) أي أنه يأخذ كامل العوائد ويعطينا بعض الفتات، وإذا كانت التشاركية بالصناعة فأغلب صناعاتنا تحويلية لا تستحق شراكات، لأن الشراكات يجب أن تقام بالصناعات الكبرى. وحتى بالتنافسية لا نستطيع منافسة القطاع الخاص بما نتقيد ونُقيد به من قوانين تعرقل العمل بالقطاع العام، فنحن نصطدم بمائة معوق لحين الوصول لأي هدف.

لنا مطلب عمالي جماهيري: نريد هيئة أو لجنة خاصة للاستثمار في القطاع العام على غرار هيئة الاستثمار في القطاع الخاص، تكون مسؤولة عن تشغيله ولها الاستقلالية المالية والإدارية، وتكون مسؤولة عن الشركات وملتزمة أمام الدولة، بما يستحق عليها من ضرائب وفوائد مالية.

العمال يرفضون الصدقة

مداخلة النقابي أيهم جرادة
(رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية)

إن التقرير المقدم لأعمال مؤتمرنا قد شخص المشكلة بالتفصيل وبإيجاز، فقد تحولت معظم شركاتنا إلى هياكل عظمية و تحولت آلاتها ومعداتها إلى خردة، وقد جاء قانون الاستقلال المالي رقم ٥٤ متأخراً جداً، بالوقت الذي لم يبق في هذه الشركات أي رمق، وقد فعلت الإدارات السيئة فعلتها باستنزاف مقدرات هذه الشركات وأموالها، وراكمت عليها الديون والقروض، ولم تعن بتأهيل الكوادر العمالية والفنية والأبحاث، مما جعلها عاجزة ومشلولة تماماً، غير قادرة على المنافسة ومواكبة السلع المتطورة والحديثة المتوفرة في الأسواق المستوردة منها، أو المنتجة محلياً.

نقترح الحلول الناجعة والاقتصادية التي من شأنها استثمار ما هو موجود والبناء عليه، ومعالجة المشكلات الفنية والتسويقية بعملية الاستبدال والتجديد، والاعتناء بعملية التسويق والاعتماد على الأساليب العلمية والمتطورة بهذا الشأن، إذ أصبح التسويق واحداً من المشاكل الأساسية التي تعترض غالبية شركاتنا، ولم تقم وزارة الصناعة بمعالجة هذه المشكلة التي هي أم المشاكل، وليس مشكلة العمالة الفائضة التي أصبحت على لسان كل مسؤول.

نؤكد على حقنا بالمحافظة على مواقع عملنا وشركاتنا وحقوقنا كاملة، وإننا مستعدون للعمل، ولا نريد رواتب دون عمل أيضاً.

جرائم الشرف بين القانون والقيم الاجتماعية

◄ نجوان عيسى

تُرتَكَبُ عشرات الجرائم كل يوم، إلا أن لبعضها دلالات خاصة تتعلق بقيم المجتمع، وكيفية فهم المشرِّع والقضاء لهذه القيم. ومن هذه الجرائم، تلك التي لا يزال القانون السوري رغم مرسوم إلغاء العذر المحلّ، يصفها بـ«جرائم الشرف»، مع كل ما فيها من تخلُّف وهمجية. ولكن كيف يمكن أن نحافظ على وصف الدافع لارتكابها بأنه دافعٌ «شريف» عندما يستغل مرتكبوها القاصرين، لكي ينجوا من العقوبة، لعلمهم بأن القانون يخفف العقوبة عن القاصرين، ويضعهم في إصلاحية الأحداث لفترة وجيزة، ثم يطلق سراحهم ليواصلوا حياتهم في كنف آباء قتلة ومجتمع يحتضنهم ويشد على أيديهم، وكأن شيئاً لم يكن؟

إذ يقوم الكثير من الآباء بـ«غسل العار» الذي قد تلحقه إحدى بناتهن بالأسرة، من خلال تحريض أطفالهم القصَّر على ارتكاب الجريمة، لتجنب العقوبة التي قد يتعرضون لها. يقومون بهذا الفعل المشين الخالي من كل معاني الإنسانية بدون أي إحساس بالذنب، والمضحك المبكي في الأمر أنهم يقومون به بـ«دافع شريف» على حد تعبير القانون والقضاء في سورية. وبعد ارتكاب الجريمة من القاصر يخرج الأب مزهواً بابنه الذي أصبح «رجلاً»، و«غسل عار» العائلة. فكيف يعالج القضاء هذه المسألة؟

كانت الحادثة التي نشرتها جريدة الثورة في صفحة الحوادث في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٣ نموذجاً صارخاً على هذا النوع من الجرائم، والمفجع في الأمر أن الأب جُرِّم بجناية التدخل بالقتل القصد «بدافع شريف» في هذه الحادثة، وعوقب بالاعتقال لمدة سنة ونصف فقط، لأن فعله بقي في حيز التدخل، أما القاصر فهو يحاكم أمام محكمة جنايات الأحداث بجناية القتل قصداً «بدافع شريف».

ونقول إنه أمرٌ مفجع، لأن معاقبة أب على هذا القدر من القسوة والخطورة الإجرَامية، بالاعتقال عاماً ونصف يعدُّ مكافأة لا عقوبة، ذلك أن واقع الحال يظهر أنه هو القاتل الفعلي، وهو فضلاً عن القتل، دمَّرَ إنسانية ومستقبل ابنه، وزجَّه في عالم الإجرام، بدافع يصفه القانون السوري حتى اللحظة بأنه دافع شريف. أيُّ دافع شريف هذا الذي يجعل أباً يحتمي بقاصر كي لا يرتكب بنفسه الجريمة التي تفتقر أصلاً إلى أي دافع شريف، فينجو من العقوبة، ويبقى «مرفوع الرأس» وفق عرف اجتماعي بال يعترف به القانون ويحميه حتىً اليوم.

أما في التحليل القانوني فإن توصيف فعلة الأب على أنها تدخل في جناية القتل القصد، يعني أن القضاء اعتبر أن فكرة الجريمة كانت موجودةً في ذهن القاصر أصلاً، واقتصر دور الأب على المساعدة وإعطاء الإرشادات لارتكاب الجريمة. ولكن الواضح من مجريات القضية، أن الأب هو الذي حملَ ولده على ارتكاب الجريمة. وبالتالي فإن التوصيف الصحيح لدور الأب في الجريمة هو التحريض على جناية القتل القصد، وعليه فإنه يجب أن يعاقب بعقوبة الجريمة نفسها التي حرَّض عليها، كما لو أنه ارتكبها بنفسه وفق المادة ٢١٧ من قانون العقوبات السوري ونصها «يتعرض المحرِّض لعقوبة الجريمة التي أراد أن تُقتَرَف سواء كانت الجريمة ناجزةً أو مشروعاً فيها أو ناقصة». ولنا أن نسأل هنا، ترى هل «الدافع الشريف» نفسه هو الذي حدا بالقضاء إلى التخفيف عن هذا المجرم واعتباره متدخلاً فقط؟ وأين كان صوت النيابة العامة، وهي الممثل الوحيد أمام القضاء لدم الضحية المهدور؟ والأهم، ترى هل كانت القضية ستأخذ المنحى نفسه لو أن هناك مؤسسات أهلية تعنى بقضايا كهذه؟

لا بد أن تنتهي محاباة مرتكبي هذه الجرائم، التي أصبحت ظاهرةً متفشيةً في المجتمع السوري، إذا ما أردنا بناء مجتمع سليم. ولا بد أن تعمل السلطتان التشريعية والقضائية، ومعهما كل القوى الحية في المجتمع السوري على قمع الأعراف والعادات المتخلفة بشكل جديّ، وإغلاق المنافذ القانونية على مرتكبي هذه الجرائم. وإلا فإن المجتمع سيبقى أسير قيم القرون الوسطى، وستبقى سيادة القانون منقوصةً، وسيبقى دوره كرافعة للقيم الاجتماعية بعيداً عن التطبيق الفعليً على أرض الواقع.

■

التشاركية مع الرأسمالية التجارية في سورية

◄ نزار عادلة



لازالت التصريحات الحكومية تتوالى عن التشاركية بين القطاعين العام والخاص، والمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، وفي هذا الصدد قال وزير الكهرباء في مؤتمر نقابة الكهرباء «إن الحكومة لا تفكر بخصخصة قطاع الكهرباء، لكن هناك فكرة التشاركية مع القطاع الخاص».

وسبق التصريحات الحكومية مشاركة القطاع الخاص في مواقع إستراتيجية هامة، كمرفأي اللاذقية وطرطوس ومعمل الورق وبعض المعامل الأخرى، فلماذا تلجأ الحكومة إلى التشاركية؟

في حال عدم توفر الظروف السياسية والاجتماعية، وعدم القدرة على التمويل وتوفير مستلزمات العمل، يمكن اللجوء بالأساليب التشريعية لجر الرأسمال الوطني إلى ميادين الاستثمار وإلى التشاركية.

ما هي مواقع التشاركية؟

أهم ميادين التشاركية التي يمكن الاستفادة منها الاستثمار الزراعي، إذ يمكن العمل لقيام قطاع مشترك بين القطاع العام والرأسمال الوطني في الميدان الزراعي، يتاح بواسطته إرشاد الاستثمار وتوظيفه ضمن الخطط الإنمائية، وليس إلى الخدمات والسمسرة والتجارة. فالرأسمالية الزراعية رأسمالية ثابتة لأن أموالها تتحول إلى مشاريع الإنتاج الغذائي، ومع ذلك لم تحاول الرأسمالية السورية دخول الميدان الزراعي، بل ترغب دائماً في الميدان التجاري وميدان الخدمات. لأن عيونها كانت ولازالت مسمرة دائماً على أرباحها.

دخول الرأسمال الوطني في الاستثمار الزراعي والصناعي يعني استيطانه في الاقتصاد الوطني، وخروجه منهما ودخوله ميادين التجارة والخدمات والوساطة والسمسرة وغيرها يعني «اغترابه» عن الوطن، لأنه رأسمال مائع غير ثابت، غير منتج زراعياً أو صناعياً، يضاف إلى ذلك أنه يوسع ميدان نشاطه على حساب التوسع الأفقي في الزراعة والصناعة، يضرب القطاع العام ويتلاعب بالنظام النقدي، ويبلبل قواعد الأجور والأسعار، أي يخلق الجو السلبي المعاكس للإنماء بعد أن يفرض مفاهيمه الخطيرة على المجتمع.

الرأسمالية السورية في نسبتها الأكبر ليست رأسمالية زراعية أو صناعية، لأن الرأسمالية الزراعية والصناعية وطنية، مصالحها مرتبطة بالوطن، موظفة فيه، على هيئة مشروعات ومستلزمات إنتاج، ولكن الأمر مختلف تماماً مع الرأسمالية التجارية وأشكالها، إن مصالحها مرتبطة مباشرة بالرأسمالية العالمية، وبتعبير آخر فالرأسمالية التجارية المحلية تمثل الوسيط والسمسار للإنتاج العالمي، وتعمل بشكل أو بآخر لدفع مواقعها إلى الأمام على حساب التنمية والدولة والمواطن، تمد أذرعها داخل الأجهزة الحكومية، داخل القطاع العام، داخل السوق، وتمارس الفساد والإفساد للإنسان وللمجتمع.

أكدت السنوات الماضية أن الاستثمارات في القطاع الخاص لم تعوض النقص الحاصل في الاستثمار العام، والنسبة الأكبر من الاستثمارات الخاصة توجهت نحو قطاع المال والتأمين والعقارات، على حساب قطاعات التنمية الأخرى والإنتاجية تحديداً، وتمثل الاستثمار الأجنبي أيضاً في قطاع السياحة والتأمين والمصارف الذي بلغ عام ٢٠٠٦ مبلغ ٦٣١ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٧ بلغ ٨٩ مليون دولار.

رافق ذلك تنامي الاقتصادي الريعي، وقد أشار إلى ذلك د .غسان إبراهيم في ندوة الثلاثاء الاقتصادية بأن الاقتصاد الريعي أدى إلى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الصناعة والزراعة، ومن ثم تراجع دور العمال الصناعيين والزراعيين على مختلف الصعد، ما يفضي موضوعياً إلى تراجع القوى الاجتماعية المساندة والداعمة لإستراتيجية الإصلاح الاقتصادي، وعدد إبراهيم أنواعه الخارجية المتمثلة بريع النفط والغاز وريع المعادن والممرات وخطوط النقل الإستراتيجية، وريع السياحة، وريع تحويلات المغتربين، وريع المساعدات الخارجية، أما أنواعه الداخلية فهي ريع السياحة والخدمات والمضاربات المالية والعقارية، ويؤكد بأن الريع لا يعتبر مشكلة اقتصادية وإنما المشكلة هي فشل أو إخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطة غير ريعية، وضمن هذا السياق يفهم الفريق الاقتصادي الحكومي في سورية التشاركية أو المشاركة مع القطاع الخاص، وكان نموذج ذلك عقد استثمار وتشغيل محطة الحاويات في مرفأ طرطوس الموقع بين الشركة العامة للمرفأ والشركة الفلبينية «انترناشيونال كونتير تيرمينال سيرفيسز».

القضية ليست فقط في تسليم محطة حاويات مرفأ طرطوس، على أهميتها، بل في هكذا توجه لمعالجة أوضاع القطاع العام ومفهوم التشاركية، وجاءت مسوغات تسليم المحطة للقطاع الخاص تحت يافطة استقدام خطوط ملاحية جديدة وتوفير مستلزمات عمل أفضل وتوفير فرص عمل جديدة عبر تنشيط حركة الاستيراد والتصدير والقدرة على المنافسة مع المرافئ المجاورة. والآن وبعد أكثر من عامين ما هي المحصلة؟

لم تتوصل الشركة المستثمرة إلى الخطط والطموحات، فالعدد المطلوب في السنة الأولى ٦٠ ألف حاوية، وبلغ المفرغ ٢٧ ألف حاوية فقط. وفي العام الثاني المطلوب ١٥٠ ألف حاوية، والمفرغ ٥٠ ألف حاوية فقط، وقدمت الحكومة للمستثمر الأرصفة والساحات والمستودعات وآليات بمئات المليارات من الليرات السورية، ولم تستطع الوكالات الخاصة استقدام أية بواخر جديدة ولا خطوط ملاحية، بل أخذت البواخر التي كانت بعهدة التوكيلات الملاحية، وهي قطاع عام، أيضاً في مرفأ اللاذقية وبعد توقيع عقد التشاركية في ٢٠٠٩/١٠/١ تم هروب البواخر من مرفأ اللاذقية وهناك مشاكل في التفريغ والتحميل، وكانت فائدة الاستثمار فقط تحويل مئات الملايين من الليرات السورية إلى جيوب الفئات الطفيلية التي تسرق الوطن تحت يافطة التشاركية.

الغرابة هنا أن الجهات الوصائية السورية لم تسأل الشركات المستثمرة عن أدائها، ولم تسأل الوكالات الخاصة في مرفأي طرطوس واللاذقية عن نتائج أعمالها وعن مخالفاتها للعقود الموقعة، رغم أن التعليمات أجازت للوزير حق إلغاء الترخيص إذا فقد أحد شروط منحه الترخيص، أو خالف الأنظمة المرعية والقوانين، والملاحظ أنه لم يُلغَ أي ترخيص بالرغم من المخالفات الصريحة والإخلال بالعقود.

والسؤال: هل هذه هي التشاركية التي يتحدث عنها الفريق الاقتصادي الحكومي في سورية؟

■

من كلية الآداب قسم الآثار... يبدأ العلاج

تنتشر الأمراض الاجتماعية وتتغلغل في كل التفاصيل المحيطة بحياتنا اليومية، تتشكل وتتفاقم في ظل الظروف الضاغطة المحيطة، لتساهم بالتالي في زيادة تعقيد البيئة الاجتماعية، وجعلها أكثر إعاقة وأقل إمكانية للتطور. فالفساد الذي نخر وينخر في قلب المجتمع، أصبح نهجا لا يستثني فئة اجتماعية، وعرفاً يمارسه ضعاف النفوس من أصحاب السطوة ومعدومي الحيلة، وحتى بعض الصامدين الذين تمكنت الظروف القاسية من النيل مما تبقى لهم من كرامة.

جامعة دمشق، المؤسسة التعليمية العريقة، إحدى المرافق التي يعبث فيها الفاسدون والمتبجحون، مسجلين يومياً أهدافاً مؤلمة في مستقبل الطلاب، وفي انتمائهم لجامعاتهم وثقتهم بمكانتها العلمية والمعنوية، إلى أن حولوا سنوات الدراسة الجامعية إلى مرحلة خالية من المضمون العميق الذي يفترض أن تملأه في حياة الشباب، حولوها إلى مجرد مرحلة للمرور إلى سوق العمل.

في كلية الآداب قسم الآثار، مبادرة من مجموعة من الطلاب، شكلت خطوة إلى الأمام في محاولات القضاء على سطوة الفساد الأكاديمي. فبتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٢، وبعد أن انتهت امتحانات الفصل الأول لطلاب السنة الرابعة قسم الآثار وبدأت النتائج بالظهور، لم يُفاجأ الطلاب بنتائج مواد الدكتور (خ.غ) الذي يقوم بتدريس أربع مواد في السنة الرابعة والأخيرة، تلك النتائج التي تبتعد تماما عن تقديراتهم، ويبدو أن الكيل كان قد طفح من سطوة الدكتور المعروفة في أوساط طلاب القسم، فقد قام ٣٠ طالباً بكتابة شكوى تفصيلية عددوا فيها الممارسات غير الشرعية التي يقوم بها الدكتور، والتي تتضمن: الرشوة، بيع أسئلة المقررات، تجنيد مجموعة من الطلاب ليقوموا بدور الوسيط بينه وبين زملائهم، إثارة النعرات العشائرية خلال محاضراته، وابتزازه للطالبات، وقد شمل التقرير الذي قدمته المجموعة للجهات المختصة في الجامعة تفاصيل وأحداث ومعطيات مباشرة من الطلاب الذين تعرضوا لهذه الممارسات.

لقيت المجموعة تعاوناً من الكلية وعميدها، وتم فتح التحقيق والاستماع إلى شهادات الطلاب التفصيلية، واستدعاء ما يزيد عن عشرين طالباً للإدلاء بشهاداتهم. والنتيجة حتى الآن إيقاف الدكتور (خ.غ) عن ممارسة عمله لمدة ٣ أشهر بسبب إحالته إلى التحقيق.

تعمل المجموعة المبادرة على متابعة الموضوع، ونجحت في تحفيز الطلاب على طرح مشاكلهم المتعلقة به، والوصول إلى اعتراف طلاب بشراء الأسئلة الإمتحانية من الدكتور، واعتراف آخرين باستخدامه لهم للوصول إلى الراغبين بشراء الأسئلة والعلامات وحتى المعدلات العالية. ويأمل الطلاب بكل ثقة أن تكون نتيجة التحقيق لمصلحتهم، بحيث يتوقف الدكتور (خ.غ) عن الإعطاء بشكل كامل و تتوقف الممارسات المماثلة.

الوسط الجامعي لا يستغرب هذه الممارسات، إلا أن هذا لا يعني أنه لا يستهجنها، فمبادرات شبيهة تمت سابقاً، بالرغم من أنها أخذت في الغالب طابعاً فردياً، أو لم تستطع الحصول على أدلة وإثباتات قاطعة، أو لم تستقطب تعاضداً طلابياً، إلا أنها حققت مع ذلك خطوات للأمام. لكن نتائجها السائدة كانت بأحسن الأحوال توافقية (إغلاق ملفات أو إيقاف مؤقت) وبأسوأ الأحوال كانت تعود بآثار سلبية على الطلاب المبادرين، وهذه نتيجة طبيعية في ظل الفساد المنتشر والتوافقات الضمنية والارتباطات النفعية بين المستفيدين التي يصعب اختراقها بدون قوة ضغط المتضررين، حيث يفترض أن يتم ذلك من خلال الأطر الممثلة للطلاب، إلا أن الأخيرة مصابة أيضا بعدوى الأمراض الاجتماعية في تشكيلها وممارساتها وتمثيلها للمصالح، ما يجعلها بعيدة عن ممارسة دورها الفعال.



ولكن تبقى المبادرة الجريئة هي الواجب والحل الأنجع والأكثر ضماناً للطلاب، للوصول إلى حقوقهم و تحسين ظروف الحياة الجامعية، لعل الجامعة تعود القلب النابض بالأمل والفعل.

فتحية إلى طلاب كلية الآثار، وتحية إلى كل السبّاقين.

■

شيوعيو دير الزور يحيون أعياد الربيع..

بدعوة مشتركة من اللجنة المنطقية للحزب الشيوعيً السوري (النور)، واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وفي يوم ربيعي دافئ.. قام شيوعيو دير الزور وأصدقاؤهم وعائلاتهم وضيوفهم يوم الجمعة ٣/١٩ برحلة إلى ريف المدينة، إحياءً ليوم المرأة العالمي وعيدي الأم والمعلم، وذلك في إطار احتفالهم السنوي التقليدي بهذه المناسبات.

وقد سبق الاحتفال الاستماع إلى الأغاني الوطنية والتقدمية، ثمّ بدأ الحفل الخطابي بكلمة سكرتير اللجنة المنطقية في فصيل النور الرفيق ناجي العكيلي الذي أشار إلى أهمية دور المرأة في العمل والنضال، مذكّراً بأن المرأة الفلسطينية تسطر ملاحم وبطولاتٍ كبيرة على الرغم من معاناتها، مؤكداً على ضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية لمساواة المرأة بالرجل. ووجه التحية لكل نساء الوطن والأمهات والمعلمين.

من جهته هنأ الرفيق زهير مشعان عضو مجلس اللجنة الوطنية في كلمته، المعلمين، والنساء والأمهات بعيدهن، وأكد أنّ المرأة بالنسبة للشيوعيين هي الرفيقة والأم والزوجة والأخت والصديقة والحبيبة والزميلة والشريكة في الدراسة والعمل، وخاصةً بالنسبة للشباب والعمال والفلاحين، وتستحقّ من الجميع كلّ التقدير والاحترام والوقوف إلى جانبها ومساندتها، وقد جسد الكاتب الشيوعي مكسيم غوركي دور المرأة الفعال في النضال من خلال روايته العظيمة (الأم)، لذا، نقدر ونهتم ونعوّل على دورها في كلّ المجالات الاجتماعية والوطنية خصوصاً وأنها تمثل عملياً أكثر من نصف المجتمع.

وألقى الرفيق الشاعر الشعبي فاضل حسون (أبو سلام) قصيدتين بهذه المناسبة، كما ألقت الطفلة جود قصيدتين، الأولى عن الأم مهداة إلى الأمهات في عيدهن، والثانية عن الطفل الفلسطيني الشهيد محمد الدّرة.

وقد عبرت بعض النساء المشاركات في الاحتفال عن شكرهن لهذا التقدير، وأعربن عن استعدادهن للاستمرار في العطاء والنضال.

ثُمّ بُدئ الاحتفال الفني مع الفرقة الموسيقية بالأغاني الشعبية التي عبرت بعض كلماتها عن أماني الرفاق والرفيقات.. وشارك الكبار والصغار في الدبكات الشعبية المتنوعة من تراث المنطقة والوطن، وقد شارك فيها بعض أبناء الريف ولم تنته الفرحة بهذه المشاركة حتى بطريق العودة مما يدل على أهمية تعميق العلاقات الرفاقية والاجتماعية والعمل لتعزيزها وتحقيق وحدة الشيوعيين السوريين ليقوموا بدورهم على كافة الصعد تجاه الشعب والوطن .

■ **دير الزور – مراسل قاسيون**

ماذا بعد زيارة محافظ طرطوس إلى بلدة يحمور؟!

◄ صلاح معنا

للمرة الثانية خلال ستة أشهر زار محافظ طرطوس بلدة يحمور للاطلاع على واقع الخدمات فيها ومعالجة شكاوى المواطنين. وتفاءل أهالي البلدة والقرى التابعة لها لهذا الحدث، وهو شيء لم يحدث من محافظ آخر منذ أكثر من ٢٥ عاماً لأن زيارات المحافظين السابقين كانت تتم بصورة خاطفة وفلكورية، إما لتدشين مشروع أو وضع حجر الأساس، ولم تكن زيارات عمل..



والحقيقة فإن لقاء أي مسؤول بشكل مباشر مع المواطنين هو شيء حضاري ويعطي للمواطنين ثقة وتفاؤلاً بأن الدولة تفكر بمصالح مواطنيها. وكانت بلدة يحمور من مناطق المحافظة التي تفاءلت بذلك، أملاً في حل المشاكل الكثيرة التي تعاني منها، خاصة أنها بلدة زراعية متميزة ويتبع لبلديتها سبع قرى أخرى يسكن فيها أكثر من ٢٥ ألف نسمة.

وللحقيقة فإن الزيارة الأولى للمحافظ للبلدة أقر فيها مساعدة لخدماتها ولبلديتها بمبلغ تجاوز الـ١٨ مليون ل.س، ولكن للآسف لم يجر الاستفادة سوى من جزء من تلك المساعدات، فمثلاً تم تكملة شبكة الصرف الصحي الواسعة والتي تجاوزت ٥ كم، ورغم الأهمية الكبيرة لهذا المشروع الذي صرفت عليه الملايين تفاجأ الأهالي في المناطق الجديدة المخدَّمة أنهم لن يستطيعوا الاستفادة من الصرف الصحي قبل ثلاث أو أربع سنوات على الأقل، لأن مشروع الربط الرئيسي المتصل بالحميدية لم ينفذ بعد، وهذا أثار استغرابهم، فكيف تُدفع الملايين على مشروع لن يتم الاستفادة منه قبل أربع سنوات، بينما الملح هو شق وتعبيد طرق في البلدة وجوارها نظراً للحاجة الماسة إليها، نظراً لكثافة الآليات المختلفة ولضيق الطرقات التي تحتاج إلى توسيع وتعبيد فوراً. وأما لناحية تنفيذ المخطط التنظيمي والاستملاك فلم تنفذ بلدية يحمور سوى طريق واحد يصل بين قرية الزرقان ومنطقة العقبة شرقاً، وهو ما أثار استغراب الأهالي أيضاً لأنه توجد طرقات أكثر أهمية وأكثر حاجة لتنفيذها في داخل الأحياء السكنية، وهناك العديد من الطرق الأساسية التي تحتاج إلى توسيع وتعبيد يحتاج لها السكان بشكل ضروري وعاجل مثل طريق ساحة القلعة، وصولاً للطريق العام لصافيتا، فهو ضيق جداً وأساسي لبلدة يحمور والقرى المجاورة كونه يربط بين الطرق العامة ببعضها. وكذلك هناك طريق لا يتجاوز طوله /٥٠٠/م بين مدرسة يحمور ومدرسة الزرقان تم نسيانه لأنه مزدحم جداً؟ وطريق يحمور الذي يصل إلى ساحة القلعة بطريق الزرقان - يحمور وهو ضيق جداً...

وللحقيقة أيضاً، تضع بلدية يحمور اللوم دائماً على الاستملاك، فمتى يتم تنفيذ المخطط التنظيمي؟ وهل ننتظر عشر سنوات أخرى؟ علماً بأن المخطط التنظيمي منته وجاهز منذ أكثر من خمس سنوات، وأن بلدية يحمور هي من أقدم بلديات ريف طرطوس حيث تأسست عام ١٩٧٤ ...

في الزيارة الثانية للمحافظ، قدم المواطنون شكاوى عديدة أملاً في تحقيقها..

المواطن علي زهرة قال إن يحمور بلدة المليون شجرة وهي أكبر قرية بمحافظة طرطوس، ومع ذلك فإن طرقاتها الرئيسية والزراعية تحتاج إلى تعبيد وهي تستحق ذلك.. وتساءل: لماذا لا يعطي المصرف الزراعي القروض الزراعية؟ وطالب بتخفيض ثمن الأسمدة الزراعية..

أما المواطن محمود فياض فقد شكا من صوامع الحبوب في سهل يحمور ومن ضررها الكبير على البيئة والبشر والشجر..

المواطن محمود قاسم طالب بتطويب الأراضي الزراعية وتحديدها وتحريرها، لأنها المشكلة الأكبر أمام المواطنين.. أما المواطنة هيفاء حرفوش فقد طالبت مديرية التربية بطرطوس الرد على الكتب الكثيرة لديها لبناء مظلة قرميدية في مدرسة سهل يحمور. وطالبت المواطنة بهيجة مشقوف المحافظة بالتدخل لدى بلدية يحمور لشق طريق البلدية الإرشادية وصولاً لمستوصف يحمور الذي وعد به المواطنون منذ ثلاث سنوات بدون أي تنفيذ؟ وطالب المواطن نبيل الآغا باسم أهالي ضهر الطاحون بضم ضهر الطاحون للبلدية للاستفادة من خدماتها في الصرف الصحي والطرقات. المواطن نضال كرميا طالب بوقف تعديات بعض المسؤولين الذين يملكون مزارع في سهل يحمور.. وأن يكون الجميع تحت القانون. والسيد شادي رجبية طرح موضوع ترميم القلعة الأثرية وإنهاء التعديات الموجودة حولها وتعويض السكان بمنازل لأنها تحفة أثرية يزورها الزوار من مختلف أنحاء العالم. وطالب السيد رضوان نجار بتنفيذ الملعب الرياضي بالمخطط خاصة بعد التلاعب الذي حصل سابقاً بتحويل الملعب إلى معمل أحذية؟! وطالب أهالي قرية الهيشة بضم قريتهم لبلدية يحمور، وطالب أهالي اليازرية بتنفيذ طرقات لديهم..

وأما المطالب الأهم فكانت المطالبة بتحويل يحمور لمركز ناحية، وكلنا أمل بأن تتحول الأقوال إلى أفعال؟!

لقطة من سورية

يخرج الطلاب من الثانويات، فيشعل عدد كبير منهم سجائرهم أمام الأبواب الكبيرة التي خرجوا منها توّاً، أمام المدير والأساتذة والموجهين، ويسيرون في الشوارع بلباسهم المدرسي وهم على هذه الصورة.. ولا أحد من المتفرجين العاديين والرسميين ينبس ببنت شفة.. في اليوم التالي يدخلون إلى المدرسة فلا يسألهم أحد عما رآه من سلوكهم.. لا المدير، ولا الأساتذة، ولا الموجه التربوي.. وهكذا دواليك، يتكرر المشهد، ويتكرر الصمت.. ترى لماذا؟ هل لأن القضية باتت مستعصية ولم يعد ينفع الزجر والكلام؟ أم لأن الجميع كانوا خارج الدوام الرسمي، وبالتالي (ما حدا إلو عند حدا شي)؟ أم لأن المصائب والأوبئة الاجتماعية أصبحت أكبر وأخطر من مجرد مظهر طالب مراهق يحمل سيجارة؟

ما السبب الذي يجعل المجتمع كله في حالة ذهان وسلبية؟

مرض الصدأ يهدد محصول القمح الفراتي.. «السويعية» و«الغبرة» نموذجاً..

بات محصول القمح في البوكمال مهدداً بالتلف أو التراجع، من خلال إصابة آلاف الدونمات من حقول القمح بمرض الصدأ، إضافة لإصابتها بحشرة المن، وهذا مؤشر خطير لاحتمال حصول كارثة كبرى، دون أن يرف جفن للجهات الوصائية العليا، حيث لم يحرك القائمون على المسألة الزراعية ساكنا، على الرغم من أن مديرية المنطقة الزراعية في البوكمال قد أخبرت مديرية زراعة ديرالزور بهذا المرض، لكن لا حياة لمن تنادي، فهل هناك من يسعى إلى هدم معقل هام من معاقل اقتصادنا الوطني؟!

والحال كذلك، فإن فلاحي البوكمال يتسابقون على الصيدليات الزراعية بحثاً عن مبيد لحشرة المن، حيث يضطر الفلاح لدفع ٢٠٠ ل.س قيمة مبيد عن كل دونم، إضافة إلى ٢٣٠ ل.س أخرى لمكافحة الأعشاب الضارة ومرض الصدأ، ناهيك عن تكاليف السماد وأجور الري، ما جعل الفلاح يعيش كوابيس متلاحقة في الليل والنهار، بالوقت الذي يجب أن تقوم فيه وزارة الزراعة بمكافحة مرض الصدأ الناتج عن حالة الجو السديمية المستمرة مجاناً، باعتباره وباء طبيعياً خطيراً.

في جولة لقاسيون على بعض الحقول في قريتي السويعية والغبرة، كنماذج لعشرات القرى الأخرى وحقولها، تبين لنا أن هذا المحصول يتهدده الخطر الأكيد إذا بقيت اللامبالاة سيدة الموقف، فهل ستبقى الحكومة واقفة تتفرج مكتوفة الأيدي، ليفنى أهم محصول للعباد والبلاد؟! على نية أن تبدأ بالبحث عن دولة أخرى لتستورد منها هذه المادة الضرورية والهامة في حياة المواطن السوري؟! إن هذا يعد ضربة قوية للاقتصاد الوطني، وبالتالي ضربة خطيرة لموقف الممانعة الذي تقفه سورية.

وفي الإطار نفسه فمازال الكثير من الفلاحين في البوكمال لم يستلموا مبلغ الـ٨٠٠ ل.س التشجيعي، عن كل دونم زُرع بالقطن في الموسم الماضي، رغم مضي أكثر من عشرة أشهر، باستثناء جمعيتين اثنتين فقط، فأي تشجيع هذا الذي تدّعيه وزارة الزراعة ومديريتها في ديرالزور؟!

نضم صوتنا إلى أصوات فلاحي البوكمال، ونطالب وزارة الزراعة بالبدء فوراً بمكافحة مرض الصدأ الذي أصاب حقول القمح، ويهددها بالتلف الكامل، كما نطالب بصرف المبلغ التشجيعي المذكور لمن زرع وسلم محصوله من القطن، وفي ذاك تعزيز لكرامة المواطن، وتمتين لصمود سورية في وجه المخططات الإمبريالية الصهيونية، عبر الالتفات إلى مصالح العمال والفلاحين وسائر جماهير الكادحين وتأمين احتياجاتهم ودعم معيشتهم، وبذلك تصان كرامة الوطن والمواطن التي تبقى فوق كل اعتبار.



■ تحسين الجهجاه

توضيح حموي.. ولا تعليق

وصل إلى قاسيون التوضيح التالي من المكتب الصحفي في محافظة حماة، رداً على ما نشر في صحيفتنا بالعدد /٤٤٣/ تاريخ ١٠/٣/٢٠١٠ بعنوان: «اكتشاف جغرافي جديد في محافظة حماة.. المهاجرين لا تقع في منطقة السلمية»..

يقول الرد:

«نستغرب ما كتب في صحيفتكم جملة وتفصيلاً لأنه عار عن الصحة، ولا تحمل كلماته الحقيقة، وكنا نأمل من صاحب المقال توخي الدقة في معلوماته لأنه تعب كثيراً في انتقاء المفردات ووضعها ضمن السطور ظناً منه أنها خبر يستوجب القراءة، ولكنها للأسف كانت مجرد عرض واستعراض ليس إلا، ومهنة الصحفي أن يسأل، وأن يتأكد، وأن يتعرف عن قرب إلى كل الأطراف التي لها علاقة بالشكوى والرد عليها، ولا يعتمد على خياله الذي هيأ له أن ما كتبه هو حقيقة، سيكون خبطة صحفية يتحدث عنها الآخرون.. وواقع الأمر ليس كذلك على الإطلاق، فقد أحيل إلينا في محافظة حماة شكوى تحمل العنوان (لا يتقيدون بالتسعيرة) المكتوبة في جريدة الثورة بعدد /١٤١٤٨/ على موقع وزارة الإدارة المحلية، وقمنا بالرد عليها بياناً للحقيقة، فالمنطقة التي أشير إليها ليست تابعة إلى محافظة حماة، ونحن نعلم علم اليقين أنه لا علاقة للمحافظة بالموضوع بتاتاً، ولكن كان الرد من باب الإيضاح وبياناً للحقيقة، وليس إنجازاً علمياً كما ذكر، ولو بحث صاحب الكلمات عن حقيقتها لوجدها، ولكنه أعمل خياله على الواقع.. ونحن بدورنا نعلم رئاسة تحرير الجريدة أن الذي كتب الموضوع وأنفق الجهد والوقت من غير طائل لا معنى له، ثم هو متجن على الكلمة الصادقة والمخلصة والشفافة، وهذا يناقض رسالة الصحفي الذي يسعى جهده لإنارة الطريق ورصد الحقيقة ونشرها في النور لا في العتمة والدهاليز».

عطشٌ على عطش!؟

لا يكفي أهالي مدينة البوكمال والقرى التابعة لها، التهميش والاهمال والمعاناة الاقتصادية التي يعانونها، وإنما تزداد أمورهم سوءاً بسبب تدني الواقع الخدمي، وأهم معاناة حالية لأهالي البوكمال هي العطش رغم أن المدينة وقراها تتكئ على نهر الفرات، لكن الوهن والتلوث اللذين أصابا النهر فاقم الأمور وزادها عطشاً على عطش، ومما يثير الغضب أن عشرات إذا لم نقل مئات الملايين صرفت على تحديث شبكة الري ومحطتها الجديدة ضاعت هدراً ونهباً بسبب الفساد، حيث مضى على إقامة المحطة نحو عشرين عاماً، وافتتحت عدة مرات في مناسبات رسمية ولم تشتغل بسبب عيوب فنية وسوء التنفيذ كاختلاف المستوى بين أحواض الترقيد وأحواض السحب ومشكلة تصريف البقايا المرتدة في وادي علي أم إعادتها إلى النهر وغيرها، كتصدع البناء وتحوله إلى أطلال عفا عليها الزمن نتيجة سوء تنفيذه والاهمال والعجاج ويضاف إلى ذلك اهتراء الآلات وصدئها، أما اهتراء الشبكة واختلاطها بالصرف الصحي فلا يقل ماساويةً عن المحطة، حيث يضطر الأهالي إلى تركيب محركات ولا تأتيهم المياه إلاّ فجراً مما يدفعهم لشراء ماء الخزان المنزلي بخمسمائة ليرة وخاصةً في الأطراف حيث يسكن الفقراء والمهمشون بينما تصل المياه إلى أصحاب الفلل والمزارع الخاصة والمنشآت الخاصة بغزارة ويروون حتى مزروعاتهم منها ..!!

ورغم الشكاوى المتعددة لكل الجهات المسؤولة في المدينة والمحافظة، إلاّ أننا لم نجد آذاناً صاغية، ولم تجر أيّ مساءلة أو محاسبة لأحد، وقد التقت قاسيون بعدد من المواطنين الذين بثوا لها شكواهم ومعاناتهم الّتي ستزداد وتتفاقم في الصيف.

نعتقد أنّ الحلول ممكنةٌ وسهلةٌ، ولا تحتاج إلى سحر وشعوذة كحلّ تيس البوكمال، أولها محاسبة الفاسدين والمقصرين والعمل على إعادة تأهيل محطة التصفية وشبكة الري، وشبكة الصرف الصحي وخاصةً أن منطقة البوكمال كآخر نقطة حدودية هي مركز لتلوث البيئة سواء النهر، أو الهواء من نتاج الآبار النفطية مما جعلها بؤرة لكثير من الأوبئة ومنها التهاب الكبد الوبائي الذي يعاني منه أغلب السكان، مما ينعكس على حياتهم وكل نشاطاتهم وعملهم.

ونحن بدورنا نتضامن مع أهالي منطقة البوكمال، ونؤكد أن إرواءهم حقٌ لهم وليس منّةً، ونطالب بمحاسبة المسؤولين وتقديم حلول جدية لمعالجة المشكلات العالقة..

■ حميد عطاالله

توضيحات أولية من بلدية العمقية

وصل إلى قاسيون توضيح من السيد فواز مصطفى رئيس بلدية العمقية، يرد فيه على ما نشرته الصحيفة حول التجاوزات الجارية في قرية العمقية، وأهمها الاعتداء على المخطط العقاري وتغيير منطقة حرم النبع كرمى لعيون بعض المتنفذين مما طال بالضرر الشديد عدداً كبيراً من السكان..

يقول الرد:

«إشارة إلى ما نشر في صحيفة قاسيون العدد /٤٤٤/ تاريخ ١٣/٣/٢٠١٠ تحت عنوان «سكان الحي الجنوبي في قرية العمقية بالغاب ضحية خديعة كبرى».. نفيدكم ما يلي: إن البلدية قد تم إحداثها بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٠ ولم يتم تسمية رئيس بلدية إلا بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٠ بموجب القرار رقم /٢٢٥٠/م، أي أن البلدية لم تباشر عملها بشكل فعلي إلا بعد بداية عام ٢٠٠١.

أما تحديد حرم النبع فقد تم بعام ١٩٩٩، واعتمد بقرار السيد وزير الري رقم /١٦١٥/ تاريخ ٣٠/٦/١٩٩٩ والمرفق صوره عنه أي قبل أحداث البلدية.

كما نفيدكم بأن القرية قد خضعت لعمليات الفرز والتجميل وإزالة الشيوع من قبل مديرية المصالح العقارية بحماة بالقرار رقم /٤/ تاريخ ١٩/١١/١٩٩٦، وانتهت بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٦.

وإن منطقة النبع المستملكة من قبل مديرية الموارد المائية قد تم حسمها من جميع المالكين بالقرية لصالح مديرية الموارد المائية بحماة، وذلك وفق المخطط العقاري رقم /٩/ المرفق صورة عنه.

تم إشادة بناء المواطن عبد الرزاق عبود الطابق الثاني قبل القانون رقم /١/ لعام ٢٠٠٣.

ولقد تم تبيان حدود المخطط العقاري لحرم نبع العمقية مع بلدية العمقية بموجب الكتاب رقم /٥١٢/ص تاريخ ١٥/٨/٢٠٠٤ بحضور المساح محرز ديب من مديرية الري العامة لحوض العاصي (فرع الغاب).

وبالنسبة لدراسة مشروع الصرف الصحي، فقد تمت دارسته في عام ٢٠٠٤ بالتعاقد مع جامعة البعث الممثلة بالدكتور محمد المحمد، وقد تم المباشرة بتنفيذ المشروع في عام ٢٠٠٨ وهو الآن قيد الإنجاز والتنفيذ.

تعقيب أولي

نشكر السيد رئيس بلدية العمقية على رده، ونؤكد له أن مجمل ما ورد من توضيحات في كتابه هو موضع دراسة وتدقيق في هيئة تحرير الصحيفة، وسنتوقف مطولاً عند كافة البنود الواردة في الرد في العدد القادم ..

مطبات

هكذا نحن.. هكذا نفكر

لأننا نلوث المدينة بتنفسنا، وبدخان تبغنا المعطر بأنفاسنا الصدئة، وبالغبار الذي تنثره أحذيتنا القديمة، وبانتظارنا المشحون بالثرثرة.. ولسبب صغير آخر هو تخفيف الضغط المروري والتلوث، من أجل هذه الأسباب ما كبر منها وما صغر، قررت محافظة دمشق مدججة باقتراحات مديرية هندسة مرورها نقل كراج البرامكة إلى السومرية.

لأن إدارة مشفى الكلية تقاعست عن طلب دواء مرضى غسيل الكلى، وليس لأن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية من خلال شركة (فارمكس) الحكومية لا توفره، مرضى الغسيل القاتل ينتظرون انتهاء الملاسنة الكلامية خوفاً من الموت الذي قد يأتي في أي وقت.

خلقنا الله فقراء، والمثل يقول: الغنى غنى النفس، ونحن من هذا الصنف متخمون، والفقير فقير العقل والدين، كما أن الناس درجات، أما الحكومة فهي لا تترك فسحة لها دون التفكير بنا، ودون أن تذكرنا بأن من أولوياتها رفع الأجور ومنع الاحتكار، والضرب على أيدي المحتكرين، وأن مؤسساتها الاستهلاكية والخازنة في خدمتنا على مدار الساعة، وبأقل من أسعار السوق بـ٣٠ ليرة على الأقل، لكننا .. خلقنا فقراء.

وزارة الإدارة المحلية توجه إنذاراً شديد اللهجة لمحافظة دمشق، تطلب فيه عدم تعيين أي عامل مؤقت أو موسمي أو عرضي جديد أو بدل العمال المنفكين عن عام ٢٠٠٩ وما قبل بالإضافة إلى عدم قبول طلبات النقل أو الندب، وعدم منح تعويض عمل أو كسوة أو إعاشة إلا لمستحقيها، والسبب كما تقول الوزارة: يأتي ذلك نتيجة التضخم في موازنة القطاع البلدي لمجلس مدينة دمشق، والذي بات يشكل أكثر من ثلث الموازنة، نتيجة لقيام المحافظة بتعيين أعداد كبيرة من عمال النظافة بعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بسبب احتفالية دمشق كعاصمة للثقافة العربية، وعدم قيام المحافظة بفك هؤلاء العمال لكونه تم تعيينهم لمدة محددة؟... هذا ما فعلته بنا احتفالية دمشق.. ويشكو جيل بأكمله من البطالة.

ينتحر الشباب والأطفال لأسباب تافهة، لمشهد مؤثر في مسلسل تركي أو سوري معاصر، لرسوب في امتحان، لقسوة امرأة مثيرة، أما الكبار فيقتلون أنفسهم لصفقة خاسرة، للهروب من المقاضاة بسبب رشوة سريعة أو بطيئة، لديون لا تطاق ولا تسد، والقاموس الاقتصادي السوري فائض بالمؤشرات.. النمو، الاستثمارات، الخطط الخمسية، توفير فرص العمل لعشرات الآلاف من طالبي العمل والعاطلين.

الطبقة العاملة تشكو، عقود إذعان، استقالات مسبقة، عمال خارج التأمين والحماية، أبواب موصدة، أرباب عمل لا يخشون من أحد، ضمان صحي مجرد مشروع، شركات تتقاعد، مصير مؤكد للشركات المترنحة مع عمالها، العامل إما إلى شركة أخرى، أو وزارة لا تحتاجه، أو إلى البيت زوجاً طائعاً... لكن الحكومة ومجلس الشعب يدرسان ويناقشان قانون عمل جديد، والتسريح التعسفي، والتسريح المبكر الذي يخشاه نقابيو الصف الثاني في اتحاد العمال لأسباب منطقية وخاصة.

الباحثة النفسية والتربوية في البرنامج الصباحي (نهار جديد) تناقش قضية عمالة الأطفال كما لو أنها قضية طلاق، والمذيع والمحرر يتذكر ببساطة كل الأسباب التي تتنامى بسببها هذه الظاهرة لتصل إلى المشكلة، تزور الكاميرا المعامل، ورش الحدادة والميكانيك، وربما الوقت لم يساعدها لترصد أطفال الميزان، والمتسولين، مقطوعي الأرجل بسبب استثمار العاهة، بائعي الدخان، المستغلين جنسياً... لكن لا أحد يمكن أن يسأل لماذا تنامت هذه الظاهرة؟ ولماذا يرسل الأهل أبناءهم إلى الشوارع، إلى مستثمري العاهات، إلى التسول.. أين دور الدولة، المجتمع، المؤسسات ذات الصلة؟

هكذا بكل بساطة نناقش كل قضايانا المستعصية، وهكذا نفكر في حلها، وبالعقلية نفسها التي لا تقبل إلا صوتها، صوتها الوحيد وإن تحرر صداه فقط نحل مشاكلنا، البطالة لا يقابلها فرص عمل، الفقر لا تقابله زيادة الراتب وخفض الأسعار... الميزان الرابح، والنمو، والسياحة المتطورة، والاستثمارات الكبرى، والخطط الاقتصادية القصيرة وطويلة الأمد.. نقابلها نحن وأحوالنا.

■ عبد الرزاق دياب

أسواق الفقراء جحيم مستعر..

موجات الغلاء المتتالية تؤكد تراجع دور الدولة

◄ يوسف البني

لم يخرج أي من وعود الحكومة بتحسين الوضع المعيشي للمواطن إلى حيز التنفيذ، والأهم هنا أننا لم يعد بوسعنا القول إن هذه الوعود قد بقيت حبراً على الورق كما في السابق، فقد كنا نتمنى بكل صدق لو بقيت كذلك، ولكن ما نجده من نتائجَ لسياسات الحكومة الاقتصادية على أرض الواقع المعيشي قد أثمر عكس ما أضمرته الحكومة في بياناتها وخططها أو جاهرت بالوعد به تماماً. فقد بات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتموينية مصدر قلق وهمٍّ وانعدام للأمان والاستقرار، والمواطنون الذين بقيت أجورهم تراوح مكانها ككتلة نقدية، بينما تراجعت بشكل كبير قوتها الشرائية، كفروا بالحكومة وبعجزها أو عدم نيتها اتخاذ إجراءات تحد من الارتفاع الجنوني للأسعار، وبمساهمتها في أغلب الأحيان في افتعال الأزمات وتفاقمها، خدمةً للتجار الكبار وحيتان المال والأسواق، وأملاً في إرضاء جشعهم وطمعهم الذي ليس له حدود، على حساب لقمة عيش المنتجين الكادحين.



ـ أين دور جمعية حماية المستهلك؟! لماذا تتخذ موقعاً حيادياً، ولا تمارس دورها المأمول منها في الوقوف بوجه الاحتكار والاستغلال؟!

إن المتتبع لنشاط وحركة الأسواق في السنوات الخمس الأخيرة يجد أن موجات الغلاء وارتفاع الأسعار لم يتوقفا أبداً، ولم تقتصر الارتفاعات المتواصلة على موجة واحدة، بل جاءت على موجات متتابعة ودورية قصمت ظهر المواطن وأنهكته، في الوقت الذي تعاني فيه معظم شرائح المجتمع السوري الواسعة من ضائقة مالية شاملة، وتواجه الأُسَر عامة، وذوو الدخل المحدود خاصة، وعلى مساحة سورية كاملة، تحدياً قاسياً لتدبير مصاريف الحياة اليومية، وتحاول بكل أساليب التوفير والتقتير الموازنةَ بين الدخل والإنفاق، في محاولة للوصول إلى آخر كلِ شهر دون الانهيار الكامل، ولو بالاعتماد على الدَّين.

الأسواق الشعبية كساد رغم التخفيضات

قامت «قاسيون» بجولة على معظم الأسواق الشعبية الكبيرة التي تعرض المواد التموينية والاستهلاكية اليومية بأقل من أسعارها في البقاليات ومحلات الخضار بنسبة بسيطة، ولكنها كافية ومغرية للمواطن كي يتحمل عناء المواصلات، أو السير من أماكن بعيدة، مثل سوق مخيم فلسطين وسوق الفحامة وساروجة وحي الأمين والطبالة، حيث أن التوفير حتى ولو كان مجرد ليرتين أو ثلاث ليرات بالكيلوغرام الواحد، إلا أنه بالمجموع يجد أنه يوفر حوالي نصف قوت يومه التالي, وفي نظرة محاسبة ومراجعة لأسعار المواد في مثل هذه الفترة من العام الماضي، نجد أنه خلال السنة الأخيرة من الخطة الخمسية العاشرة، التي كان من المفترض أن تأتي بالراحة وتحسين مستوى المعيشة، قد زادت أسعار بعض المواد ذات الطابع الاستهلاكي اليومي أو الآني بمعدلات لا تقل عن ٥٠٪، وقد تصل إلى ١٠٠٪، عن أسعارها في مثل هذا الوقت من العام الماضي. وهذا ما شكا منه الكثير من المواطنين الذين التقيناهم وصوروا معاناتهم على الشكل التالي:

لم تقتصر ارتفاعات الأسعار المتواصلة على موجة واحدة، بل جاءت على موجات متتابعة ودورية قصمت ظهر المواطن وأنهكته.

الفقر في سورية ازداد خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بدل أن يتراجع، وتوسعت حلقاته وتعمقت، وأصبحت مؤشراته أكثر وأخطر على المستوى المعيشي العام للمواطن السوري.

ـ أبو حسين الموظف صباحاً والعامل في فرن ليلاً، قال: «أنا رب أسرة مكونة من أربعة أولاد إضافة لي ولزوجتي، وكل طبخة مهما كانت بسيطة تكلف سبعمائة أو ثمانمائة ليرة سورية، أي أنه فقط للأكل والشرب يلزمنا حوالي ٢٥٠٠٠ ليرة سورية، ناهيك عن اللباس والسكن والمدرسة والدكتور والخدمات الأخرى، في حين راتبي من الدولة لا يصل إلى ٨٠٠٠ ل.س بعد أن تآكلته الأقساط والديون. وفي ظل هذا الارتفاع المستمر للأسعار يصبح الحديث عن الفجوة الواسعة بين المصروف الضروري للأسرة ودخلها، أمراً بالغ الخطورة، ويجعلنا نعيش بقلق دائم وانعدام للأمان والاستقرار».

ـ أم سامر، المرأة الخمسينية التي لا تعرف بالحساب والأرقام، ولكن إحساسها بالأزمة عميق رغم بساطتها، قالت: «أنا مضطرة للقدوم إلى هنا يومياً من مكان بعيد، أملاً بتوفير ليرتين أو ثلاثة في كل كيلوغرام من الخضرة، وكانت السنة الماضية أبرك قليلاً من هذه السنة، فاليوم ورقة الألف ليرة سوري تشتري بها غرضين، وكأنك لم تشتر شيئاً، وصلنا إلى أيام بلا بركة، والسنة الماضية كان راتب زوجي يكفينا حوالي عشرة أو ١٢ يوم من الشهر قبل أن نضطر للتوجه لتأمين معيشتنا بالدَّين، ولكن هذه السنة الراتب لا يكفينا أربعة أو خمسة أيام، وصلنا إلى جحيم الفقر والعوز يا ولدي، اللّه على الظالمين اللي وصّلونا لهذه الحالة».

صراع حقيقي من أجل البقاء

ـ السيدة انشراح، المعلمة المتزوجة من موظف في شركة عامة للنسيج، والأم لثلاثة أطفال قالت: «إن ما نعيشه في السنوات الأخيرة من جحيم الغلاء هو صراع حقيقي من أجل البقاء، ورغم وجود راتبين للأسرة إلا أننا نواجه تحديات قاسية في تدبير مصاريف الحياة المعيشية اليومية حتى أخر الشهر، فالأسعار في هذه الأيام لبعض المواد الاستهلاكية اليومية من الخضر والفواكه تزيد عن أسعارها في مثل هذا الوقت من السنة الماضية بمعدل ١٠٠٪، وأحياناً أكثر من ذلك، فمثلاً في شهر الأمراض حيث يتأرجح الطقس بين الدفء تارة والبرودة الشديدة تارة أخرى، مسبباً الرشح والكريب والالتهابات التنفسية المختلفة، يحتاج أبناؤنا إلى الفواكه التي تزودهم بالفيتامينات، فالبرتقال الشمّوطي كنا نشتري الكيلوغرام منه في الموسم الماضي بـ١٥ إلى ٢٠ ل.س، ولكن اليوم سعر الكيلوغرام ٣٥ ل.س، والبرتقال أبوصرةّ كان بـ٢٥ ل.س، ولكن السنة لا ينزل عن ٥٠ ل.س، والبرتقال المصري المستورد وصل إلى ٦٠ ل.س. هذا على مستوى مادة استهلاكية واحدة، فما بالك بالسلة الغذائية المعيشية مجتمعة؟! إننا نحرم أنفسنا من كثير من المواد الأساسية لتعويض مواد أخرى، وإذا بقيت أسواقنا فلتانة هكذا، فنحن على أبواب مأساة حقيقية، واللّه يجيرنا».

ـ السيدة أم عمر، ربة المنزل المدبرة، تتحايل على تدبير مؤونة الشهر بالتوفير والتقتير، ليس بخلاً ولا استكثاراً، فمثلها مثل الكثير الكثير من الأُسَر السورية على مساحة الوطن قد استغنت عن اللحمة الحمراء، إن كانت لحم عجل أو غنم، أو حتى اللحم المستورد الذي ظهر أن الكثير منه مخالف للمواصفات الصحية وشروط السلامة العامة، واستغنت أيضاً عن لحم الفروج الذي كان يشكل بديلاً عن اللحم الأحمر في أحيان كثيرة، بسبب ارتفاع أسعاره هو الآخر عن سعره في مثل هذه الأيام بنسبة تزيد عن ١٠٠٪، منها قفزة واحدة في الشهر الماضي بمعدل ٥٠٪. تقول السيدة أم عمر: «خليها للّه يا بني، الشكوى لغير اللّه مذلة، والمعيشة في ظل هكذا أوضاع اقتصادية وأسعار كاوية هي ذل حقيقي للمواطن، ووضعنا مثل الكثير من جاراتنا اللواتي يشكين لي معاناتهم دائماً، فمع أننا نؤَمِّن مؤونة الشهر بالجملة من المواد الاستهلاكية طويلة الأمد، فإننا نعجز بعد ذلك عن التوازن في تأمين المعيشة اليومية، وقد استغنينا عن الكثير من أصناف المؤونة التي ورثنا طقوسها عن أهلنا، كالجبنة واللبنة والمكدوس، وحتى الزيتون الذي أصبح رفاهية نحلم بها، واللحم أيضاً غادر طبخنا، وأصبحنا نحتفل به في الشهر أو الشهرين مرة فقط، وحتى لحم الفروج الذي كنا نستند إليه كبديل عن اللحم الأحمر، فقد زاد سعره في الشهرين الأخيرين بمعدل ٥٠٪، إضافة إلى الزيادات الصغيرة المتتابعة على مدى العام، والتي لم نكن نحس بها، ففي القفزة الأخيرة وحدها ارتفع سعر الفروج الحي من ٨٠ إلى ١٢٥ ل.س، والفروج المذبوح من ١٣٠ إلى ١٨٥ ل.س، والجوانح التي كانت ملاذ الفقير وكان الكيلوغرام بـ٦٠ أو حتى ٥٥ ل.س أحياناً، أصبح الكِغ بـ١٢٥، والشرحات حدث ولا حرج، فقد أصبَحت أيضاً رفاهية لا نحلم بها، فقد ارتفع الكغ من ١٨٠ إلى ٣٥٠ ل.س دفعة واحدة، غلاء في كل شيء اللحمة الحمراء والفروج والخضار والفواكه، كل السوق جحيم مستعر، فإلى أين سيوصلنا هؤلاء الناس المسؤولون عن الوضع الاقتصادي بالبلد؟!! وإلى متى سيتركوننا عرضةً لطمع التجار واستغلالهم؟!».

يقولون ما لا يفعلون

هذا ما نتج عن السياسات الاقتصادية الليبرالية، وهذه منجزات الخطة الخمسية العاشرة.. الفقر ازداد بدل أن يتراجع، توسعت حلقاته وتعمقت، وأصبحت مؤشراته أكثر وأخطر على المستوى المعيشي العام للمواطن السوري، وكان من أخطر الضربات التي تلقاها المواطن خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، رفع الدعم عن المازوت بحجة منع تهريبه، مع أنهم يعلمون من الذي يقوم بتهريبه وكيف وأين ومتى؟؟؟. وقد ساهم رفع الدعم عن المازوت بتفاقم الأزمة في المعيشة اليومية حيث تسبب برفع أسعار أكثر من ٨٠ مادة من المواد الغذائية والاستهلاكية، وبقي الميزان التجاري لسورية عام ٢٠٠٩ عاجزاً بـ١٣٠ مليار ل.س، حسب التصريحات الرسمية، وقد يكون الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير.

إن الأزمات المتتابعة التي يواجهها المواطن السوري تدق إسفيناً تلو الأخر في نسيج الوحدة الوطنية الداخلية، وتسبب القلق والاضطراب وانعدام الأمان والاستقرار، فإن كان هناك من الشرفاء في هذا الوطن من يريدون حماية الوطن وحفظ كرامة المواطن، فعليهم الوقوف بحزم أمام من يتلاعبون بمقدرات المواطنين وأرزاقهم، ومنع احتكار السلع واستغلال حاجة المواطنين للتحكم بالسعر كما يشاؤون، أو لتخزين السلع أو إخفائها من أجل رفع ثمنها، لتحصيل أكبر ربح منها، ففي الاحتكار والاستغلال إضرار بمعيشة المواطنين وكرامتهم، وخاصة الشريحة الكبيرة من الفقراء على مساحة الوطن.

أين دور جمعية حماية المستهلك؟

يقف المواطنون أمام وحش الغلاء عاجزين، بيدين عاريتين وظهر مكشوف، يهددهم دعم الحكومة لمصالح التجار في الربح الفاحش والاحتكار والاستغلال، وقد تخلت تماماً عن دعم مواطنيها في مواجهة الأزمات. وهنا نسأل سؤالاً هاماً ومشروعاً: أين دور جمعية حماية المستهلك؟! هذه الجمعية التي تضم في هيكليتها مدافعين عن مصالح المواطنين، إلى جانب ممثلين عن الجانب الحكومي؟ لماذا تتخذ دوراً حيادياً، ولا تمارس دورها المأمول منها، في الوقوف بوجه الاحتكار والاستغلال؟! إننا نهيب بهذه الجمعية وغيرها من الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن لقمة الشعب وكرامة المواطنين، أن يقفوا صفاً واحداً وبنياناً مرصوصاً لصد الهجمات الشرسة المتتالية التي تعمل للنيل من وحدتنا الوطنية، واستنزاف مقدرات شعبنا في مخطط هادف لأخذ سورية من الداخل، بعد أن عجزوا عن تركيعها من الخارج...

youssef@kassioun.org

تحرير التجارة الخارجية.. هل هو قاطرة للنمو؟

د. الحمش: التحرير قبل التمكين خطر جسيم!

تصدى د. منير الحمش في الندوة الأخيرة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية لموضوع تحرير التجارة من حيث شروطه وأبعاده، وتوقف مطولاً عند هذا التحرير، وإمكانية اعتباره قاطرة للنمو الاقتصادي..



بدأ الباحث محاضرته بتوضيح الدوافع التي قادته لطرح هذا التساؤل على أنها عديدة، ومنها حسب قوله: إصرار المسؤولين الاقتصاديين في الحكومة على رفع شعار تحرير التجارة كأولوية تكتسبها سياستهم الاقتصادية؛ والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وما سببته من تداعيات كان أهمها فشل اقتصاد السوق الحر؛ إضافةً إلى تعثر مفاوضات جولة الدوحة وفشل الاجتماع الوزاري السابع لوزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الذي انتهى في ٢٠٠٩/١٢/٤ دون الاتفاق على أية موضوعات أو خطوات لاحقة سوى الإعلان عن مواصلة التشاور وتبادل وجهات النظر حول الموضوعات العالقة وأهمها مسألة تحرير التجارة العالمية..

وأوضح د. الحمش أنه «في الوقت الذي تطالبنا به الدول الغنية وأدواتها من المؤسسات الدولية ودُعاتها من أنصار اقتصاد السوق، بالانفتاح الاقتصادي وفتح أبواب الاستيراد وتحرير التجارة، تتبع هي سياسات حمائية تجاه منتجات البلدان النامية والصاعدة، مما يدفعنا مجدداً لطرح هذا التساؤل، وتطرق الباحث إلى تحرير التجارة، كبند رئيسي في وصفة التحول نحو اقتصاد السوق الحر موضحاً أن الدعوة إلى تحرير التجارة تأتي بوجه عام شاملةً تحرير التجارة الخارجية التي توصي بها المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي، كما أن تحرير التجارة الخارجية يعتبر من أهم عناصر (توافق واشنطن) الذي التقت ثلاث جهات مركزها الرئيسي واشنطن على صياغته، وهي حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

توافق واشنطن

(توافق واشنطن) الذي تمثل الليبرالية الاقتصادية الجديدة جوهره حسب د. الحمش يدور حول ثلاثة أمور أساسية:

١ - إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أو المعاملات بين الداخل والخارج، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.

٢ - إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية، وتشجيعه بشتى السبل بما في ذلك الخصخصة وإشراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة.

٣ - إحداث خفض ملموس في دور الحكومة، وفي حجمها وفي تدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وباختصار، فإن العناصر الجوهرية لتوافق واشنطن/الليبرالية الاقتصادية الجديدة، هي حسب د. الحمش: سوق حرة، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة، وحكومة صغيرة..

وأشار الباحث إلى علاقة تحرير التجارة الخارجية بمشروعي (الشرق الأوسط الكبير) و(الشراكة الأوروبية)، مبيناً أن تحرير التجارة الخارجية يندرج في إطار دعوة الغرب لبلدان العالم الثالث للتحول نحو اقتصاد السوق، وبالتالي الالتحاق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تهيمن البلدان الصناعية المتقدمة على مقدراته.

وتابع د. الحمش موضحاً أن التدقيق في البند الخاص بتحرير التجارة الخارجية المتضمن في الشراكة الأوروبية واقتصاد السوق يظهر أن الهدف الرئيسي هو فتح أسواق جنوب وشرق المتوسط أمام المنتجات الصناعية الأوروبية، ما سيؤدي إلى إغراق أسواق الجانب العربي بهذه المنتجات، الأمر الذي سيعرض المنتجات الوطنية لمنافسة غير متكافئة، وبالتالي إغلاق العديد من الورش والمعامل الوطنية بكل ما سيعكسه ذلك من بطالة.

التحرير والتمكين

وشدد د. الحمش على أن التحرير قبل التمكين خطر جسيم، إذ يشتمل تحرير التجارة الذي تدعونا إليه وصفات الإصلاح المستوردة، ويرفع شعاره دعاة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنادي به نخب العولمة، يشتمل ليس فقط على فتح الاقتصاد والأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية، وإنما على عدم توجيه أي دعم للصناعات المحلية، ما يساعدها على الصمود في وجه المنافسة غير العادلة في الأسواق المحلية والأجنبية.

وأوضح د. الحمش أن تحرير التجارة على النحو الذي تطالب به الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي إلى عرقلة جهود التنمية وإعاقة إقامة صناعات متقدمة، وبالتالي اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة..

وبالنسبة للدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية السورية والاندماج بالاقتصاد العالمي، أوضح د. الحمش أنها تأتي في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تنادي به الليبرالية الاقتصادية الجديدة في تحرير الاقتصاد والانفتاح، على الرغم من أن القيادة السياسية اعتمدت التحول إلى (اقتصاد السوق الاجتماعي).

وتابع الباحث أنه تم التركيز في القرارات الاقتصادية على هذا الجانب دون أي اعتبار للجانب الاجتماعي وما ستخلفه هذه القرارات على حياة الناس ومتطلبات حياتهم الكريمة.

وتوج الباحث محاضرته بطرح السؤال المباشر: هل سيحقق تحرير التجارة الخارجية ما يروج له أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة من نمو اقتصادي؟ وهل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ ورأى أن من أهم ما يواجه قضية التنمية في البلدان النامية عموماً، هو تحدي (ضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع العالم الخارجي) وما يترتب عليها من تداعيات تضع تلك البلدان في إطار الاستقلالية أو التبعية. وانطلاقاً من ذلك، فإن سياسات التجارة الخارجية تكتسب أهمية خاصة في ضوء التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي والإقليمي، اقتصادياً وسياسياً، وكذلك مع تزايد التوجهات نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والترويج للعولمة ولفكرة أن (التجارة قاطرة للنمو) وإشاعة الفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد، من خلال العمل الدؤوب الذي تقوم به أطراف (توافق واشنطن) والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وتجربته الاشتراكية، وانتهاء الحرب الباردة والإعلان عن نهاية التاريخ، بالانتصار الحاسم للرأسمالية وفكر اقتصاد السوق.

وأكد د. الحمش أن هدف تحرير التجارة الخارجية يقع في صلب برامج الإصلاح الاقتصادي التي توصي بها المؤسسات الدولية وكذلك في برامج الإصلاح التي تندرج في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تدعو إليه الولايات المتحدة ومشروع الشراكة الأوروبية الذي يدعو إليه الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أنه أحد أهداف منظمة التجارة العالمية.

إجراءات خطيرة ومتسرعة

وبين أنه جرى في سورية انتهاج سياسات تحرير التجارة الخارجية على نحو متسارع حيث تعلن الإدارة الاقتصادية باستمرار عن قناعتها بأن تحرير التجارة الخارجية هو قاطرة النمو، وإذ يرتبط تحرير التجارة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن المسؤولين الاقتصاديين لا يتورعون عن الإعلان عن رغبتهم في الاندماج بالاقتصاد العالمي، وترافقت هذه الدعوات باتخاذ العديد من الإجراءات الانفتاحية مثل إلغاء حصر وتقييد استيراد المواد والسلع الأساسية، والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد دون عوائق، مع إجراء تخفيضات متتالية في الرسوم الجمركية وقد بدا واضحاً التأثير السلبي لعمليات فتح باب الاستيراد على الصناعة الوطنية، مما يؤكد ما سبق أن أعلناه مراراً بأن تحرير التجارة قبل التمكين خطر جسيم، والدليل على ذلك أن القيادة السياسية لمست الآثار السلبية للشراكة الأوروبية فأوقفت التوقيع النهائي على الاتفاقية من أجل التدقيق من آثارها وإيجاد الوسائل الكفيلة لمنع الآثار السلبية للشراكة الناجمة عن تحرير التجارة وغيرها من الشروط المجحفة التي تصر عليها أوروبا.

وأشار د. الحمش إلى أن جوهر الشراكات مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، هو تحرير التجارة والتحول نحو اقتصاد حرية السوق، بما يعنيه ذلك من تصاعد دور القطاع الخاص إلى حد توليه قيادة الاقتصاد الوطني، وكذلك السير قدماً في مجال الخصخصة توصلاً لحكومة الحد الأدنى، وجميع هذه النتائج لا تتفق مع توجهات القيادة السياسية في التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، ولا مع الرغبة الشعبية الواسعة بتحقيق التنمية، مما يؤدي إلى التخلص من براثن الفقر والبطالة. وتوصل د. الحمش إلى أنه نظراً لارتباط تحرير التجارة الخارجية بحزمة من السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تقع تحت عنوان التحول نحو اقتصاد السوق، بما يتنافى مع مراعاة عدالة التوزيع، فقد أدت هذه السياسات إلى اتساع دائرة الفقر، وزيادة معاناة المواطنين، وزيادة معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والضغط على الشرائح الوسطى؛ كما أدى تحرير التجارة أو فتح باب الاستيراد على مصراعيه إلى خلق جو من المنافسة غير العادلة بين السلع والمواد المستوردة والمنتجات الوطنية، مما أدى إلى إغلاق العديد من المعامل والورش وتشريد عمالها؛ وأدى تحرير التجارة المتسارع إلى ظهور عجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي)؛ وأضاف د. الحمش أن دعاة تحرير التجارة يدعون بأن ذلك سيؤدي إلى إغلاق بعض المصانع لكنهم يقولون بأن ذلك سيكون مؤقتاً، إذ ستنهال الاستثمارات الأجنبية بعد التحرير، وتقوم بفتح معامل جديدة تؤدي بدورها إلى تشغيل العمال، لكنهم لا يضمنون هذه النتائج، فالمستثمر يتخذ قراره بالتوجه للاستثمار إلى بلد معين بعد دراسة أوضاع هذا البلد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يخضع في قراره للسلطة السياسية، وهذا يعني أن النتائج الضارة للانفتاح وتحرير التجارة واقعة حتماً، في حين أن النتائج الإيجابية في عالم الغيب.

النموذج البديل

لم يكتف د. الحمش بعرض المشكلة بل تعدى ذلك لما رآه الحل الذي يتمحور حول إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي، وتخفيف التسارع نحو الانفتاح واعتماد مبدأ التدرج والانتقائية، واتخاذ كل ما يمكن اتخاذه من أجل الحفاظ على قوة الاقتصاد بتمكينه أولاً، وبحيث يدعم ويقوي من دور الدولة، ويصعد من قدرتها التفاوضية تجاه الخارج، وضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع العالم الخارجي حفاظاً على استقلالية قرارنا الاقتصادي، ومن أجل تحقيق أعلى درجة من درجات النمو والتنمية.

ودعا الباحث إلى وضع النموذج البديل لسياسات الانفتاح والتحرير المتسارع على طاولة البحث والحوار لإغنائه وتطويره أساساً للخلفية النظرية للخطة الخمسية الحادية عشرة، بديلاً عن الخلفية النظرية التي تم اعتمادها في إعداد الخطة الخمسية العاشرة، والتي كان عنوانها اقتصاد السوق الاجتماعي، في حين أنها انحرفت بالاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق الحر بتغليب آليات السوق الوحشية، والتراجع عن الأهداف الاجتماعية لاقتصاد السوق الاجتماعي.

■■

الواقع والأرقام يتبرءان من التصريحات الحكومية

◄ حسان منجه

تنفي التصريحات الحكومية «الطازجة» ما يشاع حول عدم انعكاس أرقام النمو المعلنة على الحياة المعيشية للمواطن بالقول: «إن هذا غير صحيح».. وتهرب إلى الأمام بالتأكيد أن «هناك توجهاً لناحية زيادة الرواتب والأجور بنسبة ٣٥ ٪ قبل نهاية العام».



التصريحات هذه تفتقد شرعيتها، لافتقارها إلى الرقم الداعم لادعاءاتها، فانعكاس أرقام النمو إيجابياً على حياة المواطن السوري، يفترض تقليص الفقر والبطالة، وارتفاع المستوى المعيشي، والذي يؤدي بدوره لحركة نشطة في الأسواق بالدرجة الأولى، وارتياح نفسي لدى المواطن السوري ناتج عن التحسن الاقتصادي..

وهذا لم يحصل، فعدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل حسب سنوات الخطة الخمسية التاسعة ١٩٦ ألف طالب للعمل سنوياً، على أن يرتفع عدد هؤلاء إلى ٢٥٠ ألف داخل سنوياً في الأعوام المقبلة، لذلك قررت الخطة الخمسية العاشرة خلق ١,٢٥٠ مليون فرصة عمل في خمس سنوات، لكن الموازنات العامة للدولة لم تخطط نظرياً لخلق أكثر من ٦٠ ألف فرصة عمل سنوياً خلال السنوات الخمس المنصرمة – إذا ما تم تحقيق هذه الفرص فعلاً - وفي هذه الحالة وبشكل طبيعي كنا أمام زيادة ٢٠٠ ألف عاطل عن العمل سنوياً، مما خلق مليون عاطل إضافي خلال هذه السنوات الخمس، وهذا أدى إلى رفع نسبة البطالة الإجمالية ثلاث أو أربع درجات على الأقل مقارنة بالعام ٢٠٠٥ (١١٪)، مما يعني أننا أمام نسبة بطالة تقدر بحدود ١٥٪ الآن.

ومن جهة أخرى، جاءت سورية في المرتبة السادسة عشرة بمعدلات البطالة بين الشباب، وفقاً لدراسة صادرة في الشهر الثالث من العام ٢٠١٠ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، حيث بلغت هذه النسبة ٢٠٪ بين الشباب السوري، وهذا يؤكد بشكل قاطع أن معدل البطالة ارتفع وفق الإحصاءات العربية، ومنطق فرص العمل المخطط لها على حد سواء، أي أن منفذي الخطة الخمسية العاشرة فشلوا في إيصال البطالة إلى نسبة ٨٪ في نهاية العام ٢٠١٠ كما أعلنت الخطة وقت انطلاقها.

وفي السياق ذاته، فإن واقع الفقر ومستوى معيشة المواطن السوري لم يكونا بأفضل، لأن الارتفاع الدراماتيكي للبطالة يفترض ارتفاعاً تلقائياً بأرقام الفقر، وآخر التقارير الحكومية أفصح عن ارتفاع الفقر في سورية إلى ١٢,٣٪، علماً أن الخطة الخمسية العاشرة طمحت لإيصاله إلى ١٢,٧٪ في العام ٢٠١٠، وهنا نسأل: أين الانعكاس الايجابي لأرقام النمو على المواطن السوري؟!! هل ارتفاع البطالة والفقر انعكاس للنمو على حياة المواطن السوري؟!!

إن الركود في الأسواق، بات سمة دائمة من سمات السوق السورية، ودليله التنزيلات الكبيرة التي أطلقتها المتاجر والمحلات في جميع المحافظات السورية، والتي وصلت إلى ٧٠٪.

كما أن أرقام النمو لم تنعكس بشكل ايجابي أيضا على الاقتصاد السوري والموازنة العامة، فمعدل التضخم الذي كان ٢,٣٠٪ في العام ٢٠٠٢، ٣,٥٥ ٪ في العام ٢٠٠٣، ٥٪ في العام ٢٠٠٤، ٦٪ في العام ٢٠٠٥، ارتفع - حسب الأرقام الرسمية - إلى ١٠,٣٪ في العام ٢٠٠٦، و ٤,٥ ٪ في العام ٢٠٠٧، ووصل إلى ١٥,١٥٪ في العام ٢٠٠٨ ، وبلغ ٢,٨٪ في العام ٢٠٠٩.

كما أن العجز في الموازنة العامة تراوح منذ العام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ بين ٢٠ – ٣٣٪ من إجمالي الموازنة العامة، وهو أقل من حجم عجوزات التي تخللتها موازنة أعوام الخطة الخمسية التاسعة.

والعجز في الميزان التجاري وصل في العام ٢٠٠٩ إلى ١٣٠ مليار ليرة، وهو مرشح للزيادة الدائمة بفضل زيادة الصادرات بنسبة ١٤٪ تقابلها زيادة في الواردات بنسبة ١٨٪، وهذا ينذر بخطر كارثي على الميزان التجاري السوري ستظهر نتائجه في الفترة القصيرة القادمة.

كل هذه الأرقام لا تدعو للمفاخرة، بل إنها تتطلب ضرورة مراجعة السياسات المتبعة التي أثبتت فشلها، بدلاً من تجاهل نتائجها الحاصلة.

■■

المدهش ليس الاقتصاد!

◄ وسيم الدهان

التطور الانتقائي في الإعلام الرسمي «مدهش»، والوصف هنا مستوحى من العنوان الذي أبرزته إحدى الصحف على صفحتها الأولى وكان: «الغارديان: التطور الاقتصادي في سورية مدهش»!.

ولفرط الإدهاش كان لابد من قراءة الخبر الذي نقلته الصحيفة عن وكالة الأنباء الرسمية، وإذ بالسطر الأول منه يزيد العيون اتساعاً: «الوضع في سورية الآن أقوى مما كان عليه خلال السنوات العشر الماضية اجتماعياً واقتصادياً»، والمستغرب هنا أن الكلام يأتي من وراء البحار ليدعم نهجاً اقتصادياً يرى معظم السكان أنه سبّب تراجعاً غير مسبوق في الوضع الاجتماعي، وبطبيعة الحال فالوضع الاجتماعي هو انعكاس للوضع الاقتصادي، فكأن كاتب المقال- الذي لن تجد للبحث عن اسمه على «غوغل» نتيجةً غير المقال اليتيم الذي ترجمته «سانا»- يصف الحال السورية بعكس ما هي عليه تماماً. فمن أين وصل إلى هذا الاستنتاج؟!

يجيب الكاتب عن هذا السؤال فيما بين السطور، فمن الواضح أنه من الداعمين لنهج اقتصاد السوق المالي والمصرفي، لأن الميزة التي أشار إليها تركزت حول أن «سورية هي الآن رسمياً مركز السوق الاقتصادي (.) فقد انتشرت المصارف الخاصة والمؤسسات من الدول المجاورة إضافة إلى تقديم التشجيع للبنوك الأجنبية للدخول إلى السوق السورية فضلاً عن إقامة سوق للأوراق المالية».

وللحقيقة يخلط الكاتب «الغارديانى» في تحليله بين أمرين، الأول هو دور سورية الإقليمي الذي ما انفك يزداد بروزاً وتأثيراً في كل الاتجاهات، والثاني هو الإجراءات الاقتصادية الداخلية التي لم تثبت حتى اليوم رغم كل ادعاءات القائمين بها وعليها أنها توازي ذلك الدور الفعال الذي هو مدهش بالفعل، ولاسيما حين أجبر الولايات المتحدة على إدراك فشلها بعزل سورية، وحين ذكّر البريطانيين بأهمية الدور السوري، وليس السبب بذلك كما يقول الكاتب: «بزوغ نجم الاقتصاد السوري»!.

ليس في مجريات الاقتصاد الوطني اليوم ما يثير الدهشة سوى لجوء البعض إلى آخر الدنيا لتحصيل دعم إعلامي يرتدي ثوباً مزقته الأزمة الاقتصادية!.

■■

شايلوك.. يأتينا من جديد (8)

◄ إبراهيم البدرواي - القاهرة

الاختراق من أسفل كان مستحيلاً سوى بعملية التفاف خبيثة ومعقدة.

كيف تم الاختراق من أسفل؟

في عام ١٩٤٢ (ذروة الحرب العالمية الثانية) كانت القوات الغربية تعبر مصر من الجبهات الغربية الى الشرقية وبالعكس. أي أن مصر كانت منطقة ترانزيت للقوات العابرة، بينما كانت الرأسمالية اليهودية في مصر تستكمل الاعداد لإقامة «الكيان الصهيوني» في فلسطين. ولذلك كانت العائلات الرأسمالية اليهودية تقوم بدأب باستقبال القوات العابرة التي كانت تمكث بمصر لفترات للراحة، بهدف التعرف على الضباط والجنود اليهود ودعوتهم لحفلات تقام في قصورهم، حيث تلقى عليهم محاضرات للدعاية للصهيونية وضرورة إقامة وطن لليهود في فلسطين. وكانت قصور عائلات «كورييل– عدس– موصيري.. وغيرهم» هي مستقر هذه الحفلات ومحاضرات الدعاية.

فجأة حدث تحول استهدف «إحداث ثغرة» في جدار الرفض الشعبي للمشروع الصهيوني (وللرأسمالية اليهودية بطبيعة الحال)، إذ قدمت أسر رأسمالية يهودية عديدة من بينهم (موصيري– كورييل– عدس.. وغيرهم) عدداً من أبنائهم الشبان ليقوموا باختراق الحركة الشيوعية المصرية الوليدة في هذا الوقت، حيث كان قد سبق توجيه ضربات شديدة للحزب الشيوعي المصري المجيد الذي كان علنياً من عام ١٩٢١ حتى ١٩٢٤ والذي كان معادياً للصهيونية ومدركاً لخطرها، وتمت الضربة الهائلة بواسطة الثلاثي الشهير: القصر الملكي والاستعمار البريطاني والبرجوازية المصرية.

كان هذا الاختراق هو الأخطر والأشد فتكاً، وعانى منه النضال الشيوعي في مصر منذ ذلك الحين وحتى الآن. إذ أهدر نضالات عشرات الألوف من مناضلي الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والطلاب.. الخ. وأسفر عن نتيجة مفجعة هى الموافقة على قرار تقسيم فلسطين في اتجاه معاكس للرفض الشعبي العارم لذلك. وأدى إلى انقسامات قادها شيوعيون حقيقيون ومخلصون: الشهيد شهدي عطية الشافعي– أنور عبد الملك، الشهيد زكي مراد، عبد العظيم أنيس– عبد المعبود الجبيلي. واتخذ فؤاد مرسي الموقف نفسه في أثناء وجوده في باريس وبعد عودته منها. ولعل موضوع «شذرات من سجل هنري كورييل» الذي تفضلت جريدة وموقع «قاسيون» بنشره في نوفمبر ٢٠٠٩ يلقي قدراً من الضوء على هذا الاختراق الكارثي.

فيما عدا هذا الاختراق كانت المقاومة واسعة من الطبقة العاملة والفلاحين والموظفين المصريين ضد الرأسمالية اليهودية.

نماذج من المقاومة:

كانت مقاومة العمال والفلاحين والموظفين المصريين ونضالاتهم رغم طابعها الاقتصادي تحمل قدراً من الوعي السياسي رغم غياب القيادة. ورغم المعلومات الشحيحة فإن الباحث التقدمي اللامع الراحل «أنس مصطفى كامل» قد أورد جانباً منها في كتابه «الرأسمالية اليهودية في مصر» تضمنتها محافظ وثائق الشركات اليهودية.

في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، وفي شكوى الموظفين والعمال بشركة كوم أمبو وردت العبارة التالية نصاً: «إن هذه الشركة الإسرائيلية تقوم بإذلال الشعب المصري وتسخيره لأغراضها ومعظم المستخدمين والموظفين من اليهود والأجانب، وفي الوقت الذي تصل فيه أجرة أقل واحد منهم إلى ما بين ١٠٠ و١٥٠ جنيهاً في الشهر فإن أجرة العامل المصري لا تتجاوز العشرة قروش في اليوم». وننبه هنا إلى أن ذلك يعني أن أجر المصري كان ثلاثة جنيهات شهرياً. وننبه أيضاً إلى أن الأراضي الشاسعة لهذه الشركة كانت بمثابة مستوطنة يهودية يتدرب فيها اليهود على ممارسة الزراعة قبل رحيلهم الى فلسطين لإقامة المستوطنات اليهودية فيها.

في عام ١٩٤٩ شكوى ضد شركة أراضي واستثمارات الدلتا تقول نصاً: «إن هذه الشركة تعتبر شركة صهيونية ومركزها معاد لمصر ومصالحها ولا يوجد بها مصريون سوى الخدم..! إن هؤلاء الرأسماليين اليهود يجمدون أصول وأموال الشركة ويرسلونها إلى تل أبيب عن طريق اليهود المقيمين بالمعادي والذين يسافرون الى فلسطين دورياً ...».

في عام ١٩٥١ يرفع عمال شركة البحيرة المساهمة شكوى يقولون فيها: «إن هناك مؤامرة من الأجانب الاستغلاليين الصهيونيين ضد المصالح الوطنية». واختتمت الشكوى بقولهم: «أيها الأجانب الصهاينة لا تتآمروا على أبناء الوطن وكفى اغتصاباً للحقوق».

قبيل حرب فلسطين عام ١٩٤٨ تطوع الكثيرون للحرب ضد الصهاينة. كان من بينهم ضباط من الجيش المصري.

رغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على التسوية المذلة والمشينة مع العدو الصهيوني، فإن الرفض الشعبي للكيان والمشروع الصهيوني وللتطبيع معه لا يزال على أشده. والتخندق والفرز بين الوطنيين والخونة على أشده. وأصبح جلياً لكل ذي بصيرة أن وجود «الكيان الصهيوني» يستهدف حماية المصالح الامبريالية من ناحية، وحماية الطبقات الرأسمالية العميلة في بلداننا من ناحية أخرى، وكمنصة للقفز على مصر وكل الاقليم العربي– الإسلامي من ناحية ثالثة. كما أصبح واضحاً أن الرأسمالية اليهودية في مصر كانت فرعاً للرأسمالية الامبريالية قبل وبعد إقامة الكيان الصهيوني.

الاستحقاق:

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ شهور قليلة، ادعى «نتنياهو» أنهم ليسوا غزاة وإنما أتوا إلى أرض أجدادهم. ومنذ أسابيع وأمام أهرام الجيزة تم ضبط مرشدين سياحيين إسرائيليين– سمحت لهم الحكومة المصرية بالعمل في مصر (!!)– يروجون للسائحين أن اليهود هم بناة الأهرامات، رغم أن بناء الأهرامات كان سابقاً على وجود العبرانيين وأساطيرهم بألف عام. أي أن اليهود لا يسرقون الأرض فحسب، وإنما يسرقون التاريخ أيضاً.

منذ سنوات تم طرح مشروع «الشرق الأوسط الجديد» إسرائيلياً، ثم أمريكياً، وهو المشروع الذي يبين بوضوح وعلى رؤوس الأشهاد، أن فلسطين ليست هي نهاية المطاف في المشروع الصهيو– امبريالي. ولا حتى الحلم اليهودي القديم «من النيل إلى الفرات»، ولكنه تجاوز كل ذلك إلى الإقليم العربي الإسلامي جميعه.

كلما أمعن الصهاينة والامبرياليون في عدوانهم وتوسعهم واحتلالهم لبلداننا، أمعن غاصبو الثروة والسلطة في بلداننا في الركوع الذليل، و افتضحت خرافة وأكذوبة السلام.

الاستحقاق الوحيد الذي دونه اختفاء مصر والعرب والمسلمين من الوجود هو أن يتم «الخروج الثالث» لليهود، ليس من مصر التي عادوا إليها من جديد وإنما من الإقليم العربي– الإسلامي كله.

هذا الاستحقاق لن يقوم به «الليبراليون الجدد» والطبقات العميلة في بلداننا. هؤلاء الذين يكرسون المشروع الصهيوني الضامن لوجودهم.

هذا الاستحقاق يتحتم أن تكون مصر هى طليعة انجازه، ليس بواسطة النخبة المهترئة ولكن بأن يخرج منها «عبد الناصر» جديد. نخوض معاً تجربة أكثر نضجاً، متخطية للنواقص.

الاستحقاق ينتظر «تحالفاً وطنياً شعبياً» يحمل مشروع التحرير والعدل الاجتماعي والتقدم والديمقراطية الحقة للشعب، قوامه جنود مصر وكادحوها.

■

مؤتمر «ايباك»... عرض فاضح لتزوير التاريخ



◄ محمد العبد الله

جاء خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» من على منصة مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأمريكية «الإسرائيلية» قبل أيام، ليعبر عن حقيقة الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية في دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني الاستعماري في فلسطين المحتلة. وإذا كان البعض يرى في بعض الإشارات النقدية للسياسة الاستعمارية، الاستيطانية في القدس، دليلاً على الخلاف الكبير بين الحكومتين، فإن الجزء الأكبر من الخطاب كان شهادة حسن سلوك للدور والوظيفة الموكلة التي يضطلع بها الكيان الصهيوني، ليس لكونه ثكنة عسكرية متقدمة لسياسات الهيمنة الاستعمارية الغربية، بل لأنه المدافع الأول عن سياسة الهيمنة الأمريكية (الولايات المتحدة تعرف أن «إسرائيل» قوية، أمر حيوي لاحتياجاتنا الإستراتيجية، لذلك فإننا نؤمن، أننا بتعزيزنا أمن «إسرائيل» إنما نعزز أمن الولايات المتحدة. وهكذا، منذ اليوم الأول، عملت إدارة أوباما من أجل تعزيز أمن «إسرائيل» وازدهارها). إن في رؤية سيدة الدبلوماسية الأمريكية لـ«السلام»، تتوضح حقيقة الدافع الرئيسي لهذه الرؤية القائمة على الحرص المطلق على يهودية الكيان وديمقراطيته! لأن الخطر الديموغرافي الناجم عن الاحتلال وتمدده (سيهدد على المدى البعيد مستقبل «إسرائيل» كدولة محمية، يهودية وديمقراطية).

لم يفاجئ المراقب والمتابع لهذه اللغة الحميمية، في تصوير العلاقات بين الحكومتين، التدخل التفصيلي في بعض الإجراءات والتوجهات الأخيرة التي تمحورت حول قضايا تتعلق بتسمية إحدى الساحات الرئيسية في رام الله المحتلة. فقد انحازت الوزيرة كلينتون للجانب الصهيوني، علانية، بما لايليق بدبلوماسية الدولة الأعظم في هذا العقد. إذ انتقدت كلينتون في خطابها السلطة الفلسطينية لقرارها تسمية ميدان في رام الله باسم الشهيدة دلال المغربي، معتبرة أن في ذلك (إهانة للطرفين)! الذاهبين لمحادثات التقارب. كما نددت بشكل فج ومباشر بـ«العرض الخاطئ والمتعمد للتدشين الجديد لكنيس في الحي اليهودي بمدينة القدس القديمة ودعوتهم للدفاع عن المواقع الإسلامية القريبة من هجمات مزعومة هو مجرد تحريض بحث على العنف). يبدو أن الغشاوة الصهيونية في عيون السيدة كلينتون منعتها من رؤية الخراب في القدس المحتلة. هذا الخراب الناتج عن سياسة الطرد والتطهير العرقي لآلاف العائلات العربية من بيوتها وممتلكاتها في كافة أرجاء الضفة المحتلة. فقد أكدت التقارير أن الشعب الفلسطيني قد تعرض لحوالي ٢٩٠ هجوماً، نفذتها عصابات المستعمرين «المستوطنين» في عام ٢٠٠٩، بازدياد واضح عما شهده عام ٢٠٠٧ (١٨٢) هجوماً. كما أن أحياء مدينة القدس تتعرض لعملية هدم للمنازل، وطرد للمواطنين بوتيرة مرتفعة، وما يتعرض له حي الشيخ جراح في هذا الوقت، يشكل الدليل الأكثر حداثة في المخطط الصهيوني التدميري/ التهجيري.

لم تكن صالة مؤتمر «ايباك» محطة جديدة لإطلاق المواقف العدائية الأمريكية لقضية حرية فلسطين وشعبها فقط، بل تحولت منصة المؤتمر، كقاعة لإطلاق صواريخ «نتنياهو» المحشوة كذباً وحقداً وعنصرية، باتجاه شعب فلسطين والأمة العربية. صفق المؤتمرون والضيوف من أعضاء الكونغرس، لفترات طويلة عندما كان المتناوبون على منصة الخطابة، أمريكيون و«إسرائيليون»، يزورون تاريخ الأرض العربية الفلسطينية، ويهددون بطرد مواطنيها. خاصة، ماتتعرض له مدينة القدس المحتلة، من بناء للمستعمرات على أنقاض خراب بيوت العرب الفلسطينيين. فـ(البناء في القدس كما هو البناء في تل أبيب. لأن القدس ليست مستوطنة بل عاصمة للدولة) كما أعلن نتنياهو.

في مواجهة هذا الصلف وتلك العدوانية المتصاعدة، التي تمارسها حكومات العدو المتعاقبة على مدى العقود الأربعة الأخيرة، من خلال سياسة منهجية واضحة تقوم على مصادرة الأرض والثروات الباطنية وبناء المستعمرات، وبحسب التقرير المسحي لمركز «ماكرو للسياسات الاقتصادية» والمنشور في صحيفة «هآرتس» ٣/٢٣، فإن اثني عشر مليون متر مربع من مساحة الضفة الغربية قد صادرها المحتل لبناء أكثر من ٥٥ ألف وحدة سكنية، وآلاف المنشآت العامة من بنى تحتية وخدمية. يقف الشعب الفلسطيني في القدس والخليل وبلعين والنبي صالح وعرق بورين وعورتا ورام الله، وفي كل مناطق وجوده، صامداً، مدافعاً عن وجوده. لكن التحركات الجماهيرية المتناثرة هنا وهناك، بحاجة لناظم لها، لإطار جامع لها، يصوغ برنامج تحركها، ويصوب مسارها باتجاه مواجهة الاحتلال وأدواته. إن تطوير أشكال النضال ليس مرهوناً فقط بقدرة القوى المشاركة فيه على المواجهة، بل في طبيعة برنامج عملها في كل مرحلة من المراحل. فالتنسيق الأمني مع المحتلين، ساهم بشكل مباشر في تضييق الخناق على القوى السياسية والمجتمعية في معركة دفاعها عن الوطن، وفي قمع أشكال نضالها..

إن وجود السلطة الأمنية البوليسية، والتخريب الذي أحدثته المنظمات غير الحكومية، منظمات الأنجزة، في ثقافة المواطن وذاكرته، والقمع الوحشي لتحركات شعبنا، قد وفرت لحكومة الاحتلال، المسارات التي تتحرك عليها في «كي الوعي». إن العمل على تفكيك السلطة وحلها، أصبحت ضرورة ملحة، لجعل العدو يدفع فاتورة الاحتلال بنفسه. كما أن تشكيل قيادة وطنية موحدة، أو هيئة تنسيقية جامعة، سيساهم بإعادة تطوير أدوات المواجهة وتحسين أدائها.

■■

على «الرباعية» الذهاب إلى مجلس الأمن وفرض العقوبات على «إسرائيل» عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

● ها هو وعلى الملأ وخطياً؛ يتحدى رئيس حكومة العدو نتنياهو، القرارات الدولية، واللجنة الرباعية، والسكرتير العام للأمم المتحدة، بأن: «إسرائيل لن توقف الاستيطان اليهودي في قلب القدس ومحيطها» أي مواصلة التهويد.

● «إسرائيل» الاستثناء الوحيد بالخروج على القانون الدولي العام والاتفاقيات والقرارات الدولية، واستباحة أمن المواطن الفلسطيني الأعزل تحت الاحتلال، بل وانتهاك حرمات الدول، وليس آخرها دولة الإمارات لتنفيذ جرائمها، فهي دولة خارج المألوف في قوانين العالم، فليس هناك ميدان في القانون الدولي لم تُستثنَ منه.

هذا ما صرح به مصدر مسؤول في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأضاف:

بالأمس ارتكبت قوات الاحتلال جريمة اغتيال بشعة وصريحة بدم بارد؛ باغتيال الشابين محمد فيصل قواريق (١٩ عاماً)، وصلاح محمد كامل قواريق (١٩ عاماً) من قرية عورتاء وأمام الناس وشهود العيان، واستشهد الفتى عبد الناصر قادوس (١٧ عاماً) في قرية عراق بورين، فضلاً عن عدد من الجرحى في مواجهات الدفاع عن الأرض وتجريف المزروعات الفلسطينية.

نطالب السلطة الفلسطينية بالوقف الكامل للمفاوضات المباشرة وغير المباشرة، فدولة الاحتلال التي تغتصب الأرض وتهود القدس عبر «وقائع جديدة على الأرض»، تطالب بالاعتراف بسرقتها ودون أن تحدد أين ستتوقف، الاستثنائية التي يغيب عنها القانون الدولي والشرعية الدولية.

وتتواصل حملة الاعتداءات الدموية على الشعب الفلسطيني، ونحيي بطلات مواجهات حاجز قلنديا الجرحى: ندى طوير «اتحاد لجان العمل النسائي»، وانعام البطل، وغرام الخطيب، ونجاة ذياب، وتمام قناوي، وماجدة علاونة، ومريم ياسين، وأسماء محمد، وميرفت مصطفى، وكل أبطال وبطلات المواجهات اليومية..

وندعو اللجنة الرباعية الدولية إلى:

● الاعتراف الجماعي بدولة فلسطين القادمة على حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية المحتلة.

● اعتبار المستوطنات في القدس والضفة الفلسطينية غير شرعية وغير قانونية عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

● الدعوة لمؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

وندعو إلى انتقال الرباعية الدولية إلى مجلس الأمن، وفرض العقوبات على «إسرائيل» عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما وقع مع حكومة جنوب إفريقيا العنصرية حتى استجابت للقرارات الدولية.

■■

لا في المؤسسات ولا في القطاع الخاص:

المساواة في أمريكا؟ حبر على ورق!

مارغريت سوزا

نيويورك- لا مساواة في الولايات المتحدة إلا على الورق. ففي مؤسسات الدولة، تشغل المرأة مجرد ٢٢.٩ في المائة من المناصب العليا، وفقط ١٦.٨ في المائة من أصل ٥٣٥ مقعداً برلمانياً. وفي القطاع الخاص، يقتصر نصيبها من أعلى المناصب التنفيذية في ٥٠٠ شركة كبيرة على مجرد ١٣.٥ في المائة.

وإضافة إلى ما سبق عن نسبة اضطلاع النساء بمناصب حكومية رفيعة، أشارت بيانات مركز المرأة والسياسات الأمريكية (كاوب) إلى أن إدارة أوباما تضم أربع نساء فقط من إجمالي ٢٠ منصباً.

وفيما يخص القطاع الخاص، أضافت معلومات منظمة «كالاسيت» الناشطة من أجل تحقيق المزيد من المساواة في القوى العاملة، أن مجرد خُمس الشركات المذكورة (٥٠٠) عهدت لنساء بمناصب تنفيذية، ولا وجود لأي امرأة في ثلث حالات هذه الشركات.

وقالت جانيت جاكوبسين، الأستاذة بكلية بارنارد ومديرة مركز بارنارد لأبحاث المرأة إن اللغة قد يكون لها دور في التمييز ضد المرأة.

فشاطرت هذا الرأي كيثي سغمباتي، عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي في نيو هامفشاير، وهي أول ولاية أمريكية تحصل فيها المرأة على أغلبية المقاعد البرلمانية.

وأفادت أنها تعمل الآن على الحصول على المساندة الكافية لتمرير مشروع قانون يهدف لتعديل الصياغة اللغوية لدستور الولاية تكون محايدة من حيث الجنس، أي فيما يخص الرجال والنساء.

فيستهل دستور الولاية نصه الحالي بعبارة «كل الرجال ولدوا أحراراً ومستقلين»، فيما تنص الصياغة الجديدة المقترحة على أن «كل الأشخاص ولدوا أحراراً ومستقلين».

ومن الجدير بالذكر أن ولايات كاليفورنيا، هاواي، مين، نيويورك، رود ايلاند، وفيرمونتو قد نجحت في إلغاء تلك العبارات التي تشير إلى جنس محدد من الجنسين في دستورها.

ويبدو أن أوجه التفرقة اللغوية وغيرها ضد المرأة تنطبق أيضاً على منظمة الأمم المتحدة في نيويورك. فصرحت موظفة بالمنظمة شريطة عدم الكشف عن هويتها، أنه ما زال أمام الأمم المتحدة «شوط طويل على طريق تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة»، ولاسيما في المناصب العليا. وأضافت أن هذا الوضع يعكس غالباً الواقع الوطني في الدول الأعضاء بالمنظمة.



جلسة لإعداد مسودة إعلان الاستقلال الأمريكي. ربما لم تكن مجرد صدفة أنها نصت في عام ١٧٧٦ على أن: «كل الرجال...»

نشرة «آي بي إس»

الشيوعيون السوريون في المؤتمر ٣٤ للشيوعي السوفييتي:

«الصراع ضد الليبرالية الجديدة جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية»

عقد في موسكو يوم السبت ٢٠ آذار ٢٠١٠ المؤتمر الرابع والثلاثون لاتحاد الأحزاب الشيوعية- الحزب الشيوعي السوفييتي بحضور وفود عديدة.
وقد مثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في المؤتمر الرفيق د.قدري جميل، عضو رئاسة مجلس اللجنة الوطنية، رئيس تحرير أسبوعية «قاسيون»، حيث ألقى الكلمة التالية:



أيها الرفاق الأعزاء!

اسمحوا لي أن أنقل إليكم التحيات الرفاقية من آلاف الشيوعيين السوريين الساعين للوحدة تحت رايات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين . لا يمكننا في هذه المناسبة إلاّ أن نتوقف عند ذكرى الرفيق الراحل أوليغ شينين- القائد الشيوعي الكبير والمناضل في سبيل انتصار الحركة الشيوعية العالمية.

لقد تعرف الشيوعيون السوريون عليه من خلال أعماله ودوره في دعم القضية الشيوعية. وإليه يعود فضل كبير في النضال لفضح أنصار البيريسترويكا- المتعاملين مع الإمبريالية العالمية والصهيونية.

نشعر بالأسف الكبير لعدم وجوده بيننا في هذا المؤتمر، وكنت أود أن أعلمه بأن يوم توحد الشيوعيين السوريين أصبح قريباً، وفي المستقبل المنظور، لأن هذا هو ما تتطلبه الظروف الموضوعية، ولأن هذا ما يريده الشعب السوري، ولأن هذا هو الهدف الذي يناضل من أجله الشيوعيون السوريون.

لقد أقسمنا أن نبني حزبنا الموحد على أنقاض انقسام الحركة الشيوعية في البلاد، لقد علمتنا خبرتنا العملية الأمور التالية:

١ . عندما يوجد في البلد الواحد أحزاب شيوعية عدة، فهذا يعني أنه لا يوجد في هذا البلد أي حزب شيوعي يقوم بدوره الوظيفي - التاريخي.

٢ . الحزب الشيوعي الاسمي شيء، بينما الحزب الفعلي الذي يؤدي دوره الوظيفي- التاريخي شيء آخر تماما .

٣ . إن وجود العديد من الأحزاب المسماة بالشيوعية لا يمكن الشيوعيين من القيام بالمهام التاريخية المنوطة بهم، لأن هذا الوضع من شأنه ليس بلبلة جماهير الشيوعيين فحسب، وإنما بلبلة جماهير الشعب أيضاً .

٤ . إذا حانت الظروف الموضوعية لإنزال ضربة قوية بقوى الإمبريالية والصهيونية، وأضعنا هذه الفرصة، فهذه جريمة بحد ذاتها,و سيكون سببها ذاتيا ألا و هو انقسام صفوف الشيوعيين.

يعاني النظام الرأسمالي العالمي اليوم من أزمة عميقة، وقد تكون نهائية. قال الرفيق فلاديمير إيليتش لينين في زمانه: «بإمكان الرأسمالية الخروج من جميع أزماتها، إذا لم تنزل البروليتاريا بها ضربةً حاسمة خلال هذه الأزمة».

كما أن مقولة ستالين بأنه لا سابقة للخروج من أية أزمة رأسمالية إلاّ من خلال الحرب، ما زالت سارية المفعول في يومنا هذا، ولهذا السبب ما زال قوياً وسارياً مفعول شعار: «فليسقط مشعلو الحروب!».

تقوم الرأسمالية اليوم بالتحضير للحروب بدءاً من باكستان شرقاً وانتهاء بمنطقة البحر الأبيض المتوسط غرباً، علماً بأن هذه الحروب لم تأخذ بعد شكل الصدام المباشر بين القوى الكبرى، غير أن الصراع بينها موجود وينتشر حالياً ليشمل مساحات شاسعة من العالم بسبب الطبيعة العدوانية للإمبريالية الأمريكية التي وصلت إلى أوجها .

أثبتت الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط هشاشة المنظومة الإمبريالية، وظهور قوى في هذا الشرق العظيم استطاعت تغيير الصورة الجيوسياسية في المنطقة، كما أن هذه الأحداث أكدت أن العامل الحاسم على أرض المعركة ليس الأسلحة المتطورة، بقدر الإرادة السياسية والمستوى العالي لتنظيم طليعة الشعوب المضطهدة التي تناضل كي ترمي من على أكتافها نير الإمبريالية .

لقد تمكن حزب الله في لبنان وحركة المقاومة الوطنية حماس في قطاع غزة، في ظروف عدم التوازن العسكري المطلق، من القضاء على فكرة بناء الشرق الأوسط الجديد الذي كانت قد تحدثت عنه إدارة إمبراطورية الشر في العالم,و التي

سيظهر مكانها شرق عظيم جديد، تحدد صورته قوى التحرر الوطني ورأس حربتها المقاومة الوطنية في كل مكان.

وعلى ضوء الظروف الحالية في العالم، نحن الشيوعيين السوريين، نرفع شعار «المقاومة الوطنية الشاملة» ضد الإمبريالية العالمية والصهيونية التي لم يعد يوجد أمامها أي أفق لمواصلة سياسة الهيمنة على العالم. وفي الوقت نفسه ظهرت لدى جميع شعوب العالم فرصة تاريخية كبيرة لتحقيق النصر على الرأسمالية وصولا الى انتصار الاشتراكية.

عند الحديث عن قوة الممانعة والمقاومة لا يمكننا إلاّ أن نذكر دور سورية وإيران في مجابهة المخططات والمشروعات الإمبريالية والصهيونية، وخير دليل على هذا هو القمة السورية- الإيرانية التي عقدت في دمشق.

أثبتت خبرتنا الداخلية أن الصراع ضد الليبرالية الجديدة هو جزء لا يتجزأ من النضال الوطني للحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية، وكذلك متابعة النضال ضد السياسة العدوانية والتوسعية التي تنتهجها كل من واشنطن وتل أبيب.

نحن- الشيوعيين- واثقون تماماً من حتمية انهيار النظام الرأسمالي العالمي وانتصار الحركة الشيوعية والعمالية العالمية.

قضيتنا عادلة..والنصر حليفنا!

■■

عالمنا..

◄ **جبران الجابر**

جاء أوباما ونشر أوراق «التهدئة والسلام المباشر» في منطقتنا، كما نشر أوراق السلام القريب جداً والذي ينتظر أفغانستان وغيرها، ويشمل العراق، وقرن ذلك بالتحرك نحو التفاهم وحل الخلافات بالحوار بما في ذلك النووي الإيراني.

مضى عام ونيف وأخذت تترسخ أكثر فأكثر ظاهرة أن العلاقات الدولية والإقليمية تسير نحو التوتر على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الإقليمية، وبدا ذلك واضحاً في الإستراتيجية الأطلسية التي نصت صراحة على حق قوات الحلف في أن تتدخل في كل مكان من عالمنا، وكان غيتس واضحاً في لومه وتأنيبه للأوربيين المتراخين الذين لا يقومون «بواجباتهم» ولا يبدون الاستعدادات العسكرية اللازمة، ووصل اللوم إلى حد الإدعاء أن اللامبالاة الأوربية بالواجب تعرض السلام العالمي للخطر، وجاء ذلك متزامناً مع التحذيرات الأمريكية لإيران من أن الصبر الأميركي ينفذ بسرعة.

لقد تراكمت عوامل التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية، فكان الطلب الأمريكي برفع سعر صرف العملة الصينية (اليوان) ثم كانت صفقة الأسلحة المتطورة لتايوان، وجاء بعدها استقبال الدالاي لاما، وأضيف إلى هذه وتلك تزايد الإنفاق العسكري الصيني وتجديد العزف على حقوق الإنسان.

ويلاحظ أن عوامل التوتر أخذت تحفر أخاديدها من جديد بعد أن جرى ترطيب العلاقات الأمريكية الروسية خلال السنة الأولى من ولاية أوباما. عادت الدرع الصاروخية بنطاقات جغرافية أكثر اتساعاً، ويلاحظ أنها ستشمل الدول التي كانت في نطاق الاتحاد السوفيتي وتزايدت الاهتمامات العسكرية بجورجيا وتسليحها ولم تنجز معاهدة جديدة بشأن الأسلحة الهجومية الذرية. كما عاد التباين والاختلاف بشأن العقوبات على إيران وعاد الموقف الروسي إلى موقف أبعاده محدودية العقوبات وجعلها مقصورة على ما يخالف الاتفاقات الدولية المرتبطة بعدم انتشار الأسلحة النووية.

أما في منطقتنا فقد ذاب الثلج بكامله وتصاعدت التهديدات الحربية العدوانية الإسرائيلية وتزايدت وتائر تهويد القدس وامتدت العنصرية التوراتية نحو الخليل ومسجدها ونحو مسجد بلال تحت إدعاءات صهيونية، وهو ما يفسر أن إسرائيل تزيد نقاط استنادها «الثقافية» كي تصل إلى أراضي يهودا والسامره كجزء من الدولة اليهودية «النقية».

ويضاف إلى ذلك الجهود الأمريكية كي تظل العلاقات العربية في وضع الأزمة واستمرار الانهيارات تحت حجة النووي الإيراني ومخاطره على الخليج وغيره. ولعل بعض الحكام العرب أدار الظهر كلياً للقضايا العربية وأخذ بنسج حبال التحالف مع «إسرائيل»، ولم تعد المسألة تتلخص في الوضع العربي والموقف من قضية فلسطين، فعامل التوتير الجديد المتنامي هو التحالف مع «إسرائيل» من بعض الحكومات العربية، وقد خرج الأمر عن كامب ديفيد وعقابيلها على حكومة مبارك وأصبح الوضع شبكة من العلاقات بين «إسرائيل» وعدداً من الحكومات العربية.

وإذا كنا قد نوهنا إلى عدد من الوقائع التي تشير إلى أن العلاقات الدولية تنعطف بوضوح نحو التوتر المتصاعد فإن ذلك لا يعتبر أمراً طارئاً أو آنياً أو رغبة فردية، إنه، في خيوطه الأخيرة، نتاج طبيعي لاستمرار الأزمة الرأسمالية التي لم تعد وقائعها مقصورة على إعلانات إفلاس البنوك وتراجع الإنتاج واستمرار تسريح العمال. إن الواقع تعدى ذلك، وبدأت ظواهر الإفلاس الوطني، كما هو حال اليونان، فيما تهتز قوائم النظم في إسبانيا وإيطاليا وغيرها .

إن هذه الأزمة مستمرة ولها خصائصها التي تميزها عن غيرها من الأزمات، إنها أزمة ترتبط باستمرار علاقات الإنتاج الرأسمالي التي دخلت كل مكان في عالمنا واستوطنت في كل البقاع الأرضية.

إنها أزمة في ظروف العولمة الإمبريالية حيث يشتد الطابع الاجتماعي للإنتاج مستنداً إلى وتائر غير مسبوقة من تركز الثروة وتمركزها وهو ما يجد مُعادله الملموس في الشركات الاحتكارية ما فوق القومية.

إن الأزمة في ظروف العولمة الإمبريالية لا تجد حلها في التدابير الوطنية المعروفة تاريخياً، ولم تعد المشكلة تجد متنفسها في حقن المليارات في مؤسسات ومعامل الاحتكارات وفروعها .

إن الأزمة مستمرة لأن تناقضاتها عصية على الحل مع استمرار علاقات الإنتاج الرأسمالي التي تفرض في ظروف العولمة مزيداً من فقر الفقراء ومزيداً من ثراء الأثرياء. إن الإحصاءات الدولية المعتمدة في الأمم المتحدة تؤكد على زيادة عدد الفقراء في ظروف الأزمة وتضيف إليهم مئات الملايين من الفقراء الجدد، وإن مليارات البشر بين جائع وفقير وعاطل عن العمل هم خارج السوق الرأسمالية فكيف يمكن تصريف الإنتاج ومليارات البشر لا يشكلون أية قوة في الأسواق الرأسمالية؟

طبيعي أن الاقتصاديات ليست في مستوى واحد. أما الاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الأوربية، فإن وضعها فرض العولمة ولا يمكن لها الخروج من الأزمة دون تطوير وتفعيل العولمة. وقد بات ذلك في حكم المستحيل ولم تعد التدابير الوطنية مجدية ولم تعد علاقات الإنتاج الرأسمالي أكثر من كابح وبنوعية جديدة إزاء تطور القوى المنتجة.

إن الأزمة تدفع نحو تعمق التناقضات بين الدول الإمبريالية الكبرى من جهة وبين الدول الناهضة من جهة أخرى، وذلك بحكم فعل وتداعيات قانون التطور المتفاوت.

إن الأزمة تخيم على عقول المفكرين والسياسيين الإمبرياليين ومؤدلجيها ومحركيها وتفرض عليهم سياسات تصعيد التوتر وصولاً إلى تدابير كبح التطور الاقتصادي للبلدان الناهضة وإثارة وتنظيم وشن الحروب لأنها المنافذ التي تفرضها علاقات الإنتاج الرأسمالي والعولمة الإمبريالية، خاصة وأن الدول الناهضة لم تستنفذ دور التدابير الوطنية الاقتصادية لمواجهة الأزمة وتداعياتها .

■■

الأزمة اليونانية.. بين نازية «ميركل».. وابتزاز صندوق النقد الدولي

◄ **ستيفان ستينبرغ/ ترجمة د. نبيل حوج**

تسعى الحكومة اليونانية لعقد صفقة مع صندوق النقد الدولي، لتأمين المساعدات المالية في الأسابيع القليلة القادمة لتفادي التخلف عن دفع دينها الوطني، ويأتي هذا التحرك بعد فشل وزراء المالية الأوربيين الذين اجتمعوا في بروكسل مؤخراً بالإجماع على أية خطة محددة لتقديم الدعم المالي لليونان. وقد كانت ألمانيا هي العقبة الأساسية في ذلك.



وتقدر الديون اليونانية بحوالي ٥٤ مليار دولار ينبغي دفعها خلال عام ٢٠١٠، ومنها ٢٢ مليار دولار مستحق دفعه في نيسان وأيار. وتمكنت الحكومة من الحصول على قروض جديدة بقيمة ٥ مليار دولار خلال هذا الشهر، ولكن فقط بسعر فائدة حوالي ٦,٣٪ على سنداتها، وهي أعلى بـ٣ نقاط من متوسط سعر الفائدة على السندات الألمانية. ووفقاً لمسؤول مالي يوناني، فإن النسب العالية طلبها المستثمرون الدوليون الذين كانوا يمنعون اليونان من محاولة بيع سندات إضافية، وقال «هناك شيء واحد مؤكد، لن نذهب للسوق ثانية مع هذه النسب البربرية من أسعار الفائدة، لأن هذه وصفة للإفلاس»..

وحذر المسؤولون اليونانيون، بأنهم أعطوا فرصة أخيرة للإتحاد الأوربي لعقد قمة، لكن وفقاً لمصدر حكومي فإن فرص الحل «لا تبدو في حالة جيدة»، وأضاف المسؤول: « إذا لم يكن هناك دعم واضح من القمة الأوربية في ٢٥ آذار، يجب أن نقرر إلى أين نحن ذاهبون. هناك سيناريوهات عديدة على الطاولة، ولكن يبقى أبرزها صندوق النقد ».

ومن جهتها، عززت الحكومة الألمانية معارضتها لخطة الإنقاذ الأوربية. فقد حذرت وزارة المالية الألمانية بشكل واضح، بأن اليونان يجب أن لا تتأمل من القمة المرتقبة في الحصول على دعم مالي، فيما حذرت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» في وقت سابق، شركاءها الأوربيين سابقاً من أي «قرار متهور» لإنقاذ اليونان.

وفي تحرك آخر يعكس مدى تصلب الموقف الألماني، أخبرت «ميركل» البرلمان الألماني بأن يدعم الاقتراح المقدم من وزير ماليتها، بأن الدول التي تخفق في الالتزام بمعايير موازنة الاتحاد الأوربي يجب أن تكون مستثناة من منطقة اليورو، وأن لا يسمح لهم بأن تكون اليورو عملتهم الخاصة، وأثناء خطابها في البرلمان، دعت «ميركل» إلى «اتفاقية- الحل الأخير- الإقصاء من منطقة اليورو إذا لم تستوف المتطلبات»، حيث لم تذكر اليونان بالاسم، ولكن تهديدها كان واضحاً . وتعقيباً على خطابها رد باباندريو من أثينا بأن «الاحتمال هو الصفر» وأن اليونان لن تترك منطقة اليورو. أما رئيس المصرف المركزي الأوربي، «جان كلود تريشيه»، فقد رفض اقتراح «ميركل» ووزير ماليتها قائلاً في تصريحات لمجلة فرنسية إن فكرة الطرد اقتراح «سخيف».

وقد اضطرت حكومة «ميركل» إلى مجابهة حقيقة فشل المعارضة للتدخل في منطقة اليورو من قبل صندوق النقد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، فقد دعت ثلاث دول من منطقة اليورو هي «فنلندا ،هولندا وإيطاليا » للتوجه نحو صندوق النقد إذا لم تستطع اليونان دفع ديونها المستحقة.

قد يكون مصادفة أن يأتي التهديد اليوناني باللجوء لصندوق النقد بعد اجتماع باباندريو في واشنطن مع الرئيس أوباما، ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، ووزير المالية تيموثي غيثنر، وأعضاء بارزين من الكونجرس ورجال أعمال، بينما تعلن الولايات المتحدة الأمريكية جهاراً، عدم مد يدها للتدخل في حل الأزمة اليونانية، وتداعياتها على الاتحاد الأوربي. ولكن المسؤولين الأمريكيين يطمئنون باباندريو بأنهم يدعمون تدخل صندوق النقد . وهذا يدل على تدخل جديد للولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للاتحاد الأوربي، الشيء التي أرادت ألمانيا على وجه الخصوص منعه . وإن الخلاف حول تدخل صندوق النقد لحل الأزمة اليونانية لحد الآن هو تعبير عن واحد من التوترات المتزايدة بين واشنطن وبرلين.

وقد أكد مارتن وولف في جريدة Financial Times، بأن اليونان ليس المشكلة الحقيقية لمنطقة اليورو. قائلاً «إن الأموال اليونانية ليست هي التي تهدد استقرار منطقة اليورو، وإنما التهديد من أموال الدول الكبرى»، وبينما تدخل الأزمة المالية في مرحلة جديدة، تزداد «الأنا »الوطنية والخلافات، حيث أشار وزير المالية الفرنسي إلى أن ألمانيا تعتمد على الصادرات بشكل جزئي ملقية باللوم على الأزمة، وأن رفضها لتحفيز الطلب المحلي يجعل الأمر أكثر صعوبة على البلدان الأخرى لكي تتعافى.

ورفض السياسيون الألمان وأجهزة الإعلام الألمانية بشدة الانتقاد الفرنسي، وأنهت ميركل خطابها أمام البرلمان الألماني بإصرار: «ألمانيا سوف لن تخسر قدرتها التصديرية».

كما تتعمق الخلافات مع أمريكا، وضمن الاتحاد الأوربي على الإجراءات لتنظيم بعض أشكال المضاربة في البورصة. وفضل كل من الزعماء الألمان والفرنسيين قانون المشتقات التجارية والصناديق الوقائية. فقد عارض وزير المالية الأمريكي علناً، وأرسل رسالة إلى مفوض الأسواق الداخلية الأوربية بأن القيود الأوربية المقترحة على حقوق الملكية الخاصة والصناديق الوقائية «موجهة ضد الشركات الأمريكية وتمنعها من الوصول للسوق الأوربية».

■■

ماذا خلف الأكمة؟

تقرير: واشنطن فقدت قدرة التعامل السريع مع التهديدات



أكد تقرير أن الولايات المتحدة ليست في وضع يسمح لها بالتعامل السريع مع التهديدات الكبرى بالنسبة لأمن البلاد في الوقت الحالي. وأوضح التقرير الذي نشره مركز معلومات الإستراتيجية الوطنية أن «الإرهابيين الأصوليين وقراصنة الصومال وتجار المخدرات المكسيكيين» يشكلون خطراً كبيراً على الولايات المتحدة يفوق بشكل كبير مخاطر الدول الأخرى.

وذكر التقرير أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) لا تولي هذه التهديدات المتغيرة الاهتمام الكافي، مشيراً إلى أن سياسة الدفاع الأميركية مازالت تعتمد على تصورات خاصة بالقرن الماضي.

ويبدو واضحاً طيف الدول المستهدفة بهذا التقرير «المستقبلي» ولغته التي توضح مسرح المعارك الأمريكية المبتغاة مع تبريراتها المسبقة، من كل دول العالم الإسلامي إلى أمريكا اللاتينية مروراً بالقرن الأفريقي، وهي بالطبع أكثر إستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية المأزومة..!

■■

دور المصارف الكبرى في قمع السكان ودعم طغاة العالم



◄ تييري بروغفان

عالم اجتماع، مؤلف كتاب: الحركات الاجتماعية في مواجهة التجارة الأخلاقية

على الرغم من أنّ الأمم المتحدة قد وصفت منذ العام ١٩٧٣ التمييز العنصري بأنّه جريمةٌ ضدّ الإنسانية، فقد واصل المجتمع المالي منح قروض لحكومات عنصرية كثيرة، وعلى رأسها حكومة جنوب إفريقيا. تمّ تمويل جنوب إفريقيا بأموال حكومية في غالب الأحيان، لكن عبر المساعدة الثنائية في العام ١٩٩٣، كانت نسبة ٩٠ بالمائة من المساعدات الخارجية طويلة الأجل تأتيها من أربعة بلدان: الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وسويسرا.

دعم المصارف وتجار الأسلحة للحرب ولديونها

طيلة فترة التمييز العنصري، انخرط ما لا يقل عن ٣٠ مصرفاً كبيراً و٢٣٠ مصرفاً أقل حجماً في تمويل نظام جنوب أفريقيا. كان يتم تحقيق هذه المساعدة المالية بالتوازي مع دعم الولايات المتحدة لتصنيع القنبلة النووية الجنوب إفريقية عبر فرنسا.

كان دعم المصارف مثار شكاوى، ولاسيما في نيويورك، قدّمها ضحايا نظام التمييز العنصري ذلك في العام ٢٠٠٢ عبر مجموعة دعم كوملوماني. مسّت الشكوى ٢١ مصرفاً وشركةً أجنبية. بين هذه المصارف، نجد باركلي ناشيونال بنك، كريدي سويس، دويتش بنك آي جي، فورد، جي بي مورغن تشيس (بنك) وبين الشركات، نجد بريتيش بتروليوم، شفرون تكساسو، شل، وتوتال فينا إلف لفرنسا. كما تمّ إيداع شكوى أخرى للغاية نفسها منذ ١٩٩٢، وقام بذلك ضحايا آخرون.

أتت ديون الحرب التي تعدّ لاشرعية من قروض موّلت خططاً حربيةً لأهداف إمبريالية (بسطً سيطرة بلد على بلد آخر بالقوةً)، بغاية إلحاق بلد أو غزوه، عبر العمليّات الحربية (راموس، ٢٠٠٨، ٨٦).

أدى غزو الدكتاتور الأندونيسي سوهارتو (١٩٦٥-١٩٨٨) لتيمور الشرقية إلى مقتل ٦٠ ألف شخص في العام ١٩٧٦، ثمّ ٢٠٠ ألف شخص في العام ١٩٧٩، نحو ثلث سكان تيمور الشرقية (لوموند دبلوماتيك، ٢٠٠٨). وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها (أستراليا، بريطانيا العظمى...) والبنك الدولي بدعم هذا الغزو مالياً. ضاعفت الولايات المتحدة أربع مرات مساعدتها العسكرية أثناء هذه الحقبة.

سلطة المصارف في الحوكمة الاقتصادية والسياسية

حالياً، لم نعد نستخدم تقريباً المال «الوثوقي»، أي الأوراق النقدية والعملات التي تصكها الدول، بل العملة الكتابية المتجسدة بالشيكات والعملات التي تصدرها المصارف نفسها. شرح موريس آليه، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، أنّه «في الأساس، تؤدي آلية الإقراض إلى إصدار وسائل دفع من لا شيء. في كلّ عملية إقراض، توجد على هذا النحو ازدواجيةٌ نقدية. في المجمل، تؤدي آلية الإقراض إلى إصدار عملة من لا شيء عبر ألاعيب كتابية بسيطة». هكذاً يثري المصرفيون بأموال لا تتوافر لديهم بالكامل، غير أنّه يتوجّب على المقترض الخاص أو العام (الدولة) أن يسدّد. وعلى نحوَ أكثر دقّةً، لا تستطيع المصارف الخاصة أن تصدرً إلاّ نحو ٨ إلى ٩ أضعاف المال الذي لا يتوافر لديها حقاً. هكذا، إذا تلقّى مصرفٌ خاص مليون يورو من المصرف المركزي، فمن حقّه أن يصدر ٩ مليون يورو عبر اقتراحها كقروض.

يعلن موريس آليه أنّ «إصدار العملة الحالي من لا شيء عبر النظام المصرفي مماثلٌ في جوهره لإصدار عملة على يد مزيّفين. وهذا يؤدّي على نحو مجسّد إلى النتائج نفسها. الفارق الوحيد هو أنّ المستفيدين مختلفون». لهذا، أعلن الصناعي هنري فورد، «لو أنّ أناس هذه الأمة يفهمون نظامنا المصرفي والنقدي، فأعتقد أنّ الثورة ستندلع قبل صباح الغد».

يقدّر هولبيك أنّه لو لم يلغ الرئيس بومبيدو في العام ١٩٧٣ حقّ الدولة الفرنسية في إصدار العملة، لما توجّب على دافعي الضرائب الفرنسيين تسديد أكثر من ٤٠ إلى ٥٠ مليار يورو من الضرائب كل عام، لتم تسديد الدين الحكومي الفرنسي بالكامل منذ العام ٢٠٠٦! إذاً، يأتي هذا المال ليثري المصرفيين والدائنين الخواص الآخرين، في حين أنّه لو كان من حقّ الحكومة الفرنسية أن تقترض دون فائدة عبر مصرفها المركزي الحكومي، لاختفى الدين الحكومي في العام ٢٠٠٨.

على هذا النحو، فإنّ الأسعار التي يدفعها المستهلكون قد مثّلت ما بين ٤٠ إلى ٤٥ بالمائة من عبء الفوائد. بالتالي، لا تقتصر ممارسة الماليين الخواص عبر فائض قيمة الأجور، بل كذلك وعلى نحو واسع جداً عبر فائض قيمة الاستهلاك.

هذا هو السبب في قيام السيد فيليب بنسون، رئيس اتحاد المصرفيين الأمريكيين، وإثر إعلان توماس جيفرسون، بالقول: «لا توجد وسائل أكثر فعاليةً للتحكم بأمّة من قيادة نظام إقراضها (النقدي)». واستفاضَ ويليام لايون ماكنزي كينغ، رئيس وزراء كندا الأسبق، قائلاً: «حتى يعاد التحكم بإصدار العملات والإقراض إلى الحكومة ويعترف بها بوصفها مسؤوليتها الأكثر وضوحاً والأكثر تقديساً، فكلّ خطاب حول سيادة البرلمان والديمقراطية نافلٌ وغير ذي جدوى... حين تتخلى أمةٌ عن التحكم بقروضها، لا يعود مهماً من يسنّ قوانينها... ما إن يتولّى الربا القيادة، فهو يؤدي إلى إغراق الأمة، أية أمة».

سلطة القرار العليا

في الولايات المتحدة، وعلى نحو مشابه نسبياً، كانت الدولة الأمريكية تمتلك بينَ العامينَ ١٨٦١ و١٩١٦ التحكم بإصدار وتحرّك عملة دون فوائد. لكنّ رئيس البلاد وودرو ويلسونً وقّع في ٢٣ كانون الأول ١٩١٣ على مشروع قانون الاحتياطي الفدرالي، محولاً إياه إلى قانون. هكذا، انتقلت ملكية وسلطة القرار والقدرة على إصدار النقد من الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) والكونغرس الأمريكي المكوّن من نواب الشعب المنتخبين، إلى أقوى المصارف الأمريكية الخاصة. وكان وودرو ويلسون، رئيس الولايات المتحدة من العام ١٩١٣ إلى العام ١٩٢١، قد أعلن قبل اغتياله: «أنا من أكثر الناس بؤساً. لقد دفعت بلدي إلى الإفلاس دون وعي منّي. الأمة الصناعية الكبيرة يتحكم بها نظامُ إقراضها. أمّا نظامنا الإقراضي، فهو متمركزٌ في القطاع الخاص. بالتالي، فإنّ نموّ أمتنا، وكذلك جميع نشاطاتنا، هي في أيدي بضعة رجال. لقد أصبحنا بذلك إحدى أسوأ الحكومات إدارةً في العالم المتحضر، إحدى أكثرها سيطرةً وتحكماً، ليس بالاقتناع وتصويت الأغلبية، بل برأي وقوة مجموعة صغيرة من الرجال المسيطرين»، أي المصارفيّين الخوّاص. وفق إيريك ساموليسون، يمتلك مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك منذ تشرين الثاني ١٩٩٧ غالبية الأسهم. والقسم الأكبر من أسهمه ملكٌ لبنك تشيز مانهاتن الذي يمتلكه آل روكفلر بنسبة ٣٢,٣٥ بالمائة وسيتي بنك بنسبة ٢٠,٥١ بالمائة. يتحكم إذاً: هذان المصرفان الخاصان وحدهما ببنك الاحتياطي الفدرالي، المفترض فيه أن يكون ملكاً للحكومة الأمريكية.

في مقابل هذا النمط من الانحراف، يعتقد موريس آليه أنّ «إصدار النقود ينبغي أن يعود للدولة، وللدولة وحدها. ينبغي أن يصبح أيّ إصدار نقدي غير العملة الأساسية التي يصدرها المصرَف المركزي مستحيلاً، بحيث تختفي (الحقوق الكاذبة) الناتجة حالياً عن إصدار العملة المصرفية». وفق هولبيك: «كل عملة ضرورية لتنمية الاقتصاد ينبغي أن ينتجها البنكُ المركزيً الأوروبي، وكل فوائد أية عملة أصدرتها في الماضي المصارف التجارية والمصرفُ المركزي الأوروبي ينبغي أن تعود للدول في منطقة اليورو، وبالتالي السكان.. لاشك في أنّ المبلغ تجاوز ٣٥٠ مليار يورو سنوياً» على المستوى الأوروبي.

السلطة التاريخية للمصارف

في أوروبا، يقدّر أصل البنك الحديث في القرن السابع عشر مع تأسيس أول المصارف المركزية. أسرّ نابوليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١)، والأرجح أنّ ذلك تمّ بعد تلقيه للمال من المصرفيين، قائلاً: «حين تخضع حكومةٌ للمصرفيين بصدد الأموال، فإنّ المصرفيين، لا قادة الحكومة، هم الذين يسيطرون على الوضع، بما أنّ اليد التي تعطي تعلو على اليد التي تتلقى. ليس للمال وطن؛ ويفتقر المولون للوطنية وللياقة؛ هدفهم الوحيد هو الربح». كان بونابرت يعرف عمّا يتحدّث، فمصرفي أو أكثر من مصرفي هم الذين مولوا انقلابه ضدّ قبول قوانين بنك جديد سوف يمنح تدريجياً احتكار إصدار النقد. كان جان بيير كولو (١٧٦٤-١٨٥٣) رجل مال، ويعتقد أنّه أقرض ٨٠٠ ألف فرنك ذهبي لتمويل انقلاب بروميرِ، وأصبح لاحقاً مدير صنع عملة باريس في عهد الإصلاح. تأسس بنك فرنسا في ١٣ شباط ١٨٠٠، بعد بضعة أسابيع فقط من الانقلاب، وكان شركةً مساهمةً خاصةً يديرها أعضاء في المجلس العام للبنك. نالت حينذاك احتكار إصدار النقود الورقية في العام ١٨٠٣. هكذا حصل الأعضاء المائتان لجمعيته العامة على السلطة لتعيين ١٥ عضواً في مجلس إدارة بنك فرنسا.

وقد أكّد أمشل ماير روتشيلد (١٧٤٣-١٨١٢)، الذي كانت عائلته ضمن مديري بنك فرنسا وكانت قد ازدهرت منذ عدة عقود بفضل مصارفها الخاصة، قائلاً: «امنحوني التحكم بنقد أمة ولن أقلق ممن يصنعون قوانينه». كذلك، صرّح تومّاس جيفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة، قائلاً في هذا الصدد: «أعتقد بصدق أنّ بعض المؤسسات المصرفية أكثر خطراً على مصالحنا من الجيوش الرسمية. لقد رفعوا إلى القمّة أرستقراطيةً ثريةً تحدّت الحكومة. ينبغي أن تؤخذ سلطة الإصدار من المصارف وتعاد للشعب الذي يملكها».

سلطة المصرفيين السياسية والإيديولوجية

تشكّل بيلدبرغ النسيج الأساسي للسياسات التي يتم تطبيقها. هكذا هي الحال بالنسبة للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في شباط، ولقاءات بيلدبرغ ومجموعة الثماني والمؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يظهر نوعٌ من التوافق الدولي، ويصبح هذا التوافق النسيج الأساسي لبيانات مجموعة الثماني؛ وهو يلهم صندوق النقد الدولي حين يفرض برنامج إعادة التكييف على الدول، والسياسة التي يقترحها الرئيس الأمريكي على الكونغرس..

كان المصرفي ديفيد روكفلر مؤسس بيلدبرغ، ثمّ مؤسس اللجنة الثلاثية. مجموعتا الضغط هاتان هما المهندسان الحقيقيان للعولمة النيوليبرالية. أعلن ديفيد روكفلر لصحيفة نيوزويك أنترناشيونال: «ينبغي أن يحلّ شيءٌ ما محلّ الحكومات، وتبدو لي السلطة الخاصة الهيئة المناسبة لفعل ذلك». كان هذا الشخص نفسه قد أعلن قبل ذلك بثماني سنوات أمام اللجنة الثلاثية قائلاً: إنّ سيادة نخبة من المثقفين والمصرفيين متجاوزة للقومية هيً أفضل من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. لتجنيب الشعوب ارتكاب أخطاء تضرّ بمصالحها، تقترح النخب إقامة الحوكمةً على يد الخبراء والنخب الاقتصادية والسياسية. غالباً ما يدير البنك الدولي أعضاء قدامى، أتوا من أكبر المصارف الخاصة في الولايات المتحدة، أو من شركات كبيرة عابرة للقومية. بالتالي، تتمتع المصالح الرأسمالية للمصرفيين والنخب الاقتصادية بحرّاسها المتجولين في قلب السلطات الحكومية الدولية.

الإيديولوجيا النيوليبرالية مهيمنة في البنك الدولي، وفي إطار هذه السياسة، ينوي ممارسة ما يدعوه «الإدارة الرشيدة». و«الإدارة الرشيدة» هي بالنسبة للبنك الدولي رديفٌ لحسن إدارة التنمية.

تمارس مؤسسات بريتون وودز سلطةً سياسيةً وثقافية. الدور المالي والاقتصادي ليس سوى الجزء البارز من جبل الجليد، في حين أنّ الجزء المغمور يتصل بالإيمان والتصديق والعقيدة والزعامة الفكرية. ومثلما كان بيير بورديو يقول، البنك قويٌّ لأنّه قادرٌ على المبادلة الدائمة بين رأس المال الاقتصادي وبين رأس المال الرمزي، والعكس بالعكس.

هنالك أداةٌ أخرى للهيمنة الإيديولوجية للنيوليبراليين، وهي قدرتهم على النهوض مجدداً وعلى التلاعب المفاهيمي، القريب نسبياً من اللغة المشوّهة للواقع. يستخدم البنك كلمات مهيبةً وصيغاً سحريةً لتحويل الحقيقة.. خلفً سياسة «الإدارة الرشيدة»، يسعى البنك الدولي كذلك إلى إرغام البلدان ذات الأجور المنخفضة على القيام بإدارة جيدة، أي تطبيق خطط التكييف الهيكلي (خصخصة، تقييدات في الميزانيات الاجتماعية...)، المستندة إلى سياسة اقتصادية نيوليبرالية. هكذا، وبفعل مبدأ الشرطية الذيً تخضع له الدول لتلقي قروض من البنك الدولي، تخسر سيادتها على سياستها القومية. هذا اللي لسيادة الشعب مخبأ تحت أوصاف التمكين (المشاركة) والتوافق مع المجتمع المدني.

يحدّ الفساد دمقرطة الدول. على الرغم من ذلك، لا تقوم المؤسسات المالية الدولية بالكثير ضد فساد الحكام (حين يتم اختلاس القروض التي تمنحها). نادراً ما يشكّك البنك الدولي بسياسته الاقتصادية النيوليبرالية، اللهم إلا في الخطاب. وهو لا يكتفي على سبيل المثال بإضافة بعض شبكات الأمان للأشخاص الأكثر فقراً على الهامش. هكذا، طور البنك مقاربةً تتمتع بقدرٍ أكبر من السياسة: «الإدارة الرشيدة».

أمّا مديرو البنك الدولي، فقد أوقفوا قروض مختلف البلدان حين كانت تصطدم بمصالح الولايات المتحدة حتى إذا كان ذلك لأسباب أخرى رسمياً. في نظام الأفكار نفسه، حاولَ البنك الدولي منهجياً إفشال الأنظمة التي تعدّ تهديداً للمصالح الأمريكية. كانت هذه هي الحال على سبيل المثال بالنسبة لحكومة جاكوبو أربينز في غواتيمالا في العام ١٩٥٤. على العكس من ذلك، سيدعم البنك الدولي بعد ذلك الطغمة العسكرية التي ستطيح بجاكوبو أربينز. بين أكثر الأمثلة الأخرى شهرةً في إفريقيا، لنذكر دكتاتورية موبوتو في زائير، ودكتاتورية عيدي أمين دادا في أوغندا، وهابياريمانا في رواندا بدءاً من العام ١٩٧٣، وإدريس ديبي في تشاد.

ديون البلدان النامية أداة إثراء للبلدان المصنعة

على العكس مما يعتقده الرأي العام عموماً، تأتي التدفقات المالية الأكبر من الجنوب إلى الشمال. في نهاية المطاف، الأشخاص الأكثر فقراً هم الذين يساعدون الأشخاص الأكثر ثراءً. في العام ٢٠٠٢، مثّلت التدفقات تحويل الموارد (هبات وقروض) من الجنوب إلى الشمال ٢٠٠ مليار دولار. وفي العام ٢٠٠٤، حين بلغت المساعدات العامة للتنمية من بلدان التنمية والتعاون الاقتصادي الممنوحة للبلدان النامية ٧٨ مليار دولار، مثّلت خدمة ديون البلدان النامية ٣٧٤ مليار دولار. بالتالي، بلغت التدفقات المالية من الجنوب إلى الشمال ٤,٧ ضعف التدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب (البنك الدولي، ٢٠٠٥). في العام ٢٠٠٤، بلغت مساعدات التنمية ٥٤ مليار دولار، في حين بلغ التسديد ٤٣٦ مليار دولار، أي ثمانية أضعاف.

حين استقلت الغابون في العام ١٩٦٠، حوّل البنك الدولي لهذا البلد الديون التي تعاقدت عليها فرنسا لاستعمار الغابون، في انتهاك كامل لقواعد القانون الدولي. منذ ذلك الحين، لمَ تنفكّ قبضة القادة الفرنسيين على اقتصاد الغابون: عمر بونغو هو قبل كلّ شيء الضامن لذلك. «ينبغي عدم تسديد دين تشكّلً في هذه الظروف لأنّه غير شرعي» (توسّان، ٢٠٠٦).

دولارات المخدرات في خدمة الديون

أخيراً، يبدو أنّ العديد من البلدان التي تعدّ تلاميذ مطيعين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم تنجح في موازنة اقتصادها إلاّ بفضل إنتاج المخدرات وبيعها. في ما يخص بوليفيا على سبيل المثال، لم يخدع أي اقتصادي بهذه المعجزة، فبفضل الكوكا والكوكائين، لم يتشظّ البلد. لقد قدّمت تجارة المخدرات للبلاد العملات الصعبة اللازمة لتسديد الديون. كما أنها سمحت بتجنّب انفجار اجتماعي، عبر منح وظائف لعشرات الألوف منً العاطلين عن العمل..

لقد استعلم قادة بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول هذه الحقيقة. لكنّ خدمة الدين تبقى ذات أولوية على ما يبدو بالنسبة إليهم، بالمقارنة مع تطبيًق إعلانهم الهادف إلى مكافحة تطور سوق المخدرات وتبييضها في فراديس ضريبية.

على العكس مما يعتقده الرأي العام عموماً، تأتي التدفقات المالية الأكبر من الجنوب إلى الشمال.. وفي نهاية المطاف، فإن الأشخاص الأكثر فقراً هم الذين يساعدون الأشخاص الأكثر ثراءً.

الخلاصة

السلطة والأسباب السياسية-الإيديولوجية هي التي تستطيع تفسير التفاوتات العالمية الحالية، بقدر ما تستطيعه السلطة والأسباب الاقتصادية بصورة خاصة، السلطة السياسية لدى أصحابً الخيرات الاقتصادية (التمويل ووسائل الإنتاج)، (الرأسماليون) هي التي تسيطر على السلطة السياسية لزعماء السلطات العامة الأمر يتعلق بالحوكمة الاقتصادية والمالية الإيديولوجية والحوكمة على السلطات العامة (الوطنية والدولية).

إذاً، يأتي البعد اللاشرعي ليعزز عثرات الحوكمة اللاديمقراطية، لكنه يبقى في نهاية المطاف ثانوياً على الصعيد الكمي، حتى إذا بدا تقييمه مبخوساً على نحو كبير. فضلاً عن ذلك، فإنّ جنحةً، حتى لوً كانت صغيرةً ونادرة، يرتكبها نائبٌ انتخبه الشعب ينبغي أن يدفع المواطنين ووسائل الإعلام إلى التفاعل والحال أنّ هذا الأمر يمرّ في كثيرٍ من الأحيان بصمت، لاسيما في فرنسا.

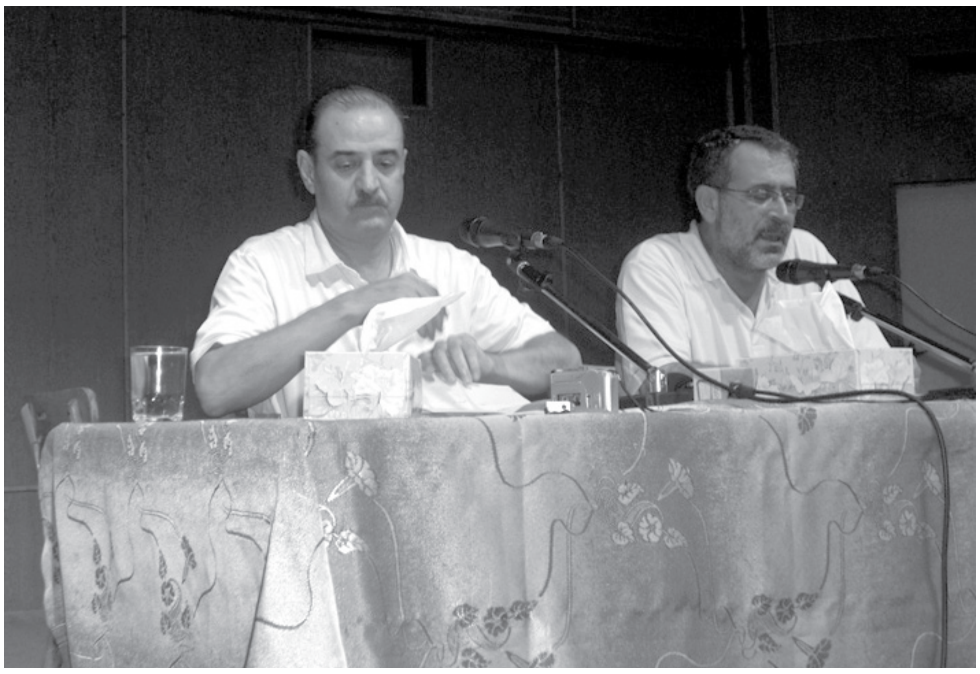
أخيراً، إذا كانت الرأسمالية الاقتصادية والسياسية تستطيع تفسير الوضع العالمي الحالي المتمثل في أقصى أشكال اللامساواة، فالليبرالية (بنزعها للقيود) لا تفعل سوى تعزيزه، عبر مفاقمة الميول نحو عدم احترام بعض النخب للقواعد (الفساد).

■■

النقد الفني والدراما السورية

◄ جهاد أبو غياضة

هل كان النقد الفني متوازياً ومواكباً لحركة المنجز الدرامي؛ خصوصاً بعد القفزات الأخيرة التي حققتها صناعة الدراما السورية ؟



يكاد يجمع العاملون في الوسط الفني (تمثيل، إخراج، كتابة، إنتاج وصحافة) على أن الدراما السورية متقدمة، وبأشواط كبيرة على عملية النقد الفني في الصحافة السورية، ومرد ذلك التاريخي أساساً لضعف، إذ لم نقل غياب المطبوعات الفنية النقدية بشكلها التخصصي.. إذ أنه وحتى أمد قريب كان الاعتماد الرسمي من جانب المؤسسات الحكومية على مطبوعة فنية واحدة هي «هنا دمشق»، وحتى مع ظهور المطبوعات الخاصة بقيت الحالة خبرية وحوارية في الجانب الأعم، ولكن مع النجاح والاتساع الذي حققته الدراما السورية كان لابد للصحافة من مواكبة هذا التطور. فصارت تظهر الصفحات الفنية التي تحتوي المقال الدرامي الذي يمكن الاصطلاح عليه بـ(انطباع) وتوصيف.. لا يرقى ليشكل دراسة وتحليلاً لمجمل عناصر العمل الفني وفق قواعد علم النقد، وإن ظهرت بعض المقالات النقدية الملمة بشروط وضوابط النقد؛ لكن ذلك بقي يندرج في إطار المواكبة الفردية التي لم تتبلور لتشكل تياراً نقدياً ذا رؤية ومشروع. وصولاً للتجربة الأخيرة لملحق «تشرين دراما» الذي يسعى القائمون عليه بجهد وقوة ملحوظة لتأسيس حالة نقدية فنية على أسس علمية وأكاديمية؛ تكاد تحيط بكل جوانب العمل الفني، لكن التجربة ما تزال في بداياتها ومحكومة بعدة عوامل..

ولكن كل ذلك لا يعفي الثقافة من مسؤولياتها (الأدبية) عن غياب النقد وعدم رعايته، فغيابه يمثل انعكاساً للهشاشة العامة، وضعفاً راسخاً في حركة المشروع الثقافي السوري عموماً؛ الذي تحكمه الفردية وضياع البوصلة، وانتفاء التنسيق والتوجيه باتجاه المشروع الثقافي العام، بأسسه وأهدافه البنيوية الواضحة، وان كان لابد من استثناء بعض التجارب في مجال الدراما كـ«مرايا» و«بقعة ضوء»، وكتابها أصحاب المشروع والرؤيا كـ«خالد خليفة، وليد سيف، فادي قوشقجي، حسن سامي اليوسف ونجيب نصير»..

وفي ظل ذلك كان لابد أن يتحول النقد الفني النامي بتنامي الدراما من عملية تحليلية تدقيقية وتصويبية إلى عملية توصيفية ذاتية يدخل فيها العامل الذاتي، ويحكمها المزاج والعلاقات الشخصية والثأرية، أو ما يدخل غالباً في إطار التقييم السريع، وغير المعمق لحركة المنجز الدرامي. ثم إن على الناقد أن يراعي في كثير من الأحيان العديد من الاعتبارات، أهمها حساسية توجيه الملاحظات، وهنا تنتقل العملية إلى إطار الحكي في العموميات، أو التلميح المبهم أكثر من كونها قراءة شاملة وفق مقاييس وأسس علم النقد الفني العالمي.

ولكن أكثر ما يعيق النقد الفني الدرامي هو وضع المجتمع وتركيبته الذهنية المتمثلة برفض ثقافة الرأي والرأي الآخر، وسيادة قاعدة من لم يكن معي فهو حكماً ضدي؛ التي أوصلت المخرج الكبير «بسام الملا» صاحب المشروع التثوري التنوري التأريخي (العالمي!!): «باب الحارة»، حين قوله: «من لا يحب باب الحارة فهو لا يحب الشام».

فهل سيعي القائمون على المشروع الثقافي السوري، والدرامي خصوصاً أهمية الثنائية الوظيفية بين البناء والتقويم، والإنتاج وتفكيك سمات المنتج، والاهم الوعي بأهمية النقد التي يطلع بتشكيل شروط الديالكتيك، والانفتاح في إطار حوار خلاق يفيد الطرفين، ويؤدي للنهوض بواقعنا الدرامي؟ ■

ربما ..!

رائحة الفلافل

«معركة دبلوماسية حامية الوطيس نشبت بين وفديي السلام الفلسطيني و(الإسرائيلي) على الأرض اليابانية.. والسبب الفلافل»..!!

حدث هذا ذات مرّة في طوكيو فقد كان مفاجئاً لرئيس الوفد الفلسطيني أن تصل الوقاحة برئيسة الوفد (الإسرائيلي)، عراقية الأصل، إلى اعتبار الفلافل من أشهر أكلاتهم الشعبية.

الفلافل، الأكلة الأكثر شعبيّة في برلمان مطابخ الشرق، جدير بإثارة هذا الخلاف، ولكنْ في مطارحات أخرى، وليس بين وفدين على طاولة المفاوضات، أو «فاوضة المطاولات» حسب جملة شاردة للشاعر والروائي اللبناني رشيد الضعيف، فهو بالنسبة لنا نحن المسحوقين حق لا يساوم عليه مثله مثل كل الحقوق الوطنية والتاريخية والثقافية والإنسانية.

أكثر ما عرفناه، نحن أبناءَ الطبقات المقلية بزيت اللعنات، محلات الفلافل، وربما ارتبطتْ سير الكثيرين منّا بهذه الأكلة، وبأماكن بيعها. من لم يسمع بـ«فلافل على كيفك» التي صارت موقفاً ونقطة علاّم في حي «المزة»؟ من لم يأكل من «فلافل بيسان» خصوصاً باسمها الذي يثير الشهية؟ أيام الدراسة، والطالب لا يملك من المال إلا فكّة الفكّة كانت سندويشات الفلافل الحلّ الأول لحشو المعدة، بل إن الطلاب الأكثر إفلاساً كانوا يشترون الخبز، البندورة، أقراص الفلافل، كلاً على حدّة، لكي يصنعوا منها وجبة بأقلّ تكليف ممكن. ومع الزمن، وانتشار هذه الأكلة إلى مستوى عالمي لتنافس البيتزا والهمبرغر والكرواسان. أجمل القصص التي عايشتها في المخيّم قصة بائع الفلافل الشهير الذي مات وانتشرت نكتة في المحيط سرعان ما تحولت إلى أسطورة: سوف يُدخل الفلافل إلى الجنة بجوار أنهار الخمر والعسل!! وقصة الرجل الذي فتح محلاً متواضعاً، بالأحرى فتح كوةً في الغرفة المطلة على الحارة من بيته، وكتب بخطّه المُجَعْلك: «للّفقراء والمحتاجين»! الجميع جعلتهم الجملة يتمنوَن الأمنية ذاتها: لو أن الأونروا توزع مع الحليب والسردين «لحم الفقراء» (كما هو أحد أبرز أسماء الفلافل الحسنى)!! لكن ما حدث أن الرجل، ولا علاقة حقيقية له بتقاليد المهنة، كانت الكثير من أقراصه تحتوي أعقاب سجائر أو نواة زيتون، يبدو أنه كان يسهو عنها، فكانت النكتة: مع كل قرص تربح هدية مجانية.

ظهرت تحسينات كثيرة على القرص حيث صار يأخذ شكل نجمة أو قلب حب، وعلى السندويشة نفسها كلفِّها بخبز السمون، وهذه التحسينات عموماً تشير إلى تلبية طلبات المتبرجزين، هؤلاء الذين ينافسوننا على كل شيء، حتى على لقمة العيش (المسخّمة)، حتى بتُّ أقول إن هناك صراعاً شاملاً على طعامنا، (إسرائيل) تنسبه إليها، والأغنياء يزيفونه ما استطاعوا كي يجعلوه لائقاً بأمعائهم الغليظة الفارهة كما بيوتهم.

أما في غزة فللفلافل حكاية أخرى، فهذه المدينة التي كثيراً ما تعطلت فيها الحياة في حروب والحصارات التي لا تنتهي، وجد أهلها طريقة رائعة لتسيير السيارات، فلكي تستمر الحياة وضعوا زيت الفلافل بدل البنزين.. هكذا أصبحت المدينة كلها غيمةً سديميةً أطاحت برئات وقلوب الكثير من الغزاويين.

شيء أخير.. لكم أتمنى إمكانية طباعة هذا المقال بحبر مأخوذ من زيت قلي به الفلافل شهوراً، فقط كي تعرفُوا أننا حًقاً وحقيًقيةً من هذه الرائحة!!

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

خالد الجرماني كما أعرفه

◄ فواز العاسمي



منذ عشرة أعوام أو يزيد ومن لقائنا الأول عرفته لا يحب الصخب، رغم سهراتنا الصاخبة في شقة ضيقة في ضاحية قدسيا. توسمت فيه حينها كل معاني النقاء، فهو واحد من كثر في هذه البلاد تمكن من نشر فنه وخلق فضاء موسيقي مبدع. يعرف العود منذ صغره ويعزف ألحانه الخالدة باقتدار وفطنة. منذ سنوات لم أعد أراه، ولكن دعوته لي لحضور حفله الموسيقي مع فرقته في دار الأسد للثقافة كانت كأنها لقيا في عام قحط أو ربما أكثر. سألته حينها مداعبا عما يريده الموسيقي من هذا العالم وما جدوى الموسيقى أيضا ...!! استفزته الأسئلة فباح كما كنا نبوح لبعضنا البعض في تلك الشقة الحالمة شعرا و موسيقى.. أذكر مما قاله أن أبسط الآلات الموسيقية هي مزمار القصب، وهي برغم ذلك أعقدها في الأثر على المتلقي. فهي تجعل من الفقر مادة للسمو ومن الغنى مادة للبكاء، وربما التندر أيضا ... أو بشكل أبسط: إننا لا نعي تماما لماذا ينفخ الرعاة في مزاميرهم، أو لماذا تنقر الدفوف في الموالد. وزاد: إن هناك سحرا موسيقيا يبدعه قرّاء المصاحف ومنشدو الأدوار الدينية في تنقلهم بين المقامات.. فمن يجعلنا ننصت للعالم بحب أكثر من الموسيقى...

خالد الجرماني فنان مبدع، وهذا ما لم أقله لأحد، لأن كل من يعرفه يعي ما أعني.. فهو ابن مدينة السويداء التي أعطت الكثير من أبنائها المبدعين الذين يحبون الحياة ويعشقونها كأنها خالدة... وهي كذلك!!

يشتغل خالد منذ مدة ليست بالقصيرة على مشروعه الخاص: (العازف المؤلف)، وهذا ما يدفعه باستمرار للبحث عن شركاء له من ضفة المتوسط الأخرى فمن فرنسا تشارك مع عازف الغيتار سيرج تيسو غاي.. وفي أمسيته الأخيرة في دمشق تشارك مع شقيقه عازف الإيقاع مهند، ومع عازف الكلارنيت الفرنسي روفائيل فويار لتقديم أمسية موسيقية بعنوان: «من الغرب إلى الشرق الصوفي.. من دمشق إلى ليون..»، فكان لكل منهم ابداعه من جهة تقانات العزف، أو من جهة التأليف الموسيقي للمعزوفات التي قدمت وكانت إحدى عشرة معزوفة: الثرى، زفير، رحيل، نافورة، قافلة، رقصة الحصان، حلاج، صداقة، أف تك، تحت الرماد، عاصفة... استغرقت منهم ساعة من الزمن، ذهب الحضور خلالها في متاهات من الوجد الصوفي، كما عادوا خلالها إلى حاضرة الموسيقى بمعناها الإنساني الراقي، وأظنهم ارتاحوا خلالها من صخب كثير من الغناء والموسيقى المعاصرين.

يؤمن خالد الجرماني بأن هناك ما يكفي من المستمعين الجيدين للموسيقى التي يؤلفها، فهو يراهن على ذائقة شفافة لن تنتهي. و يعمل بجد على الخصوصية العربية والشرقية للموسيقى في منطقتنا.. مع تطلعات جميلة لنشر ما يؤلف مع مشاركيه في أرجاء الدنيا، وذلك بخلق مزيج إنساني من الموسيقى وجعلها منجزاً عالمياً باقتدار وبحرفية عالية.. ولأنه يعرف مقدار الإهمال الذي تمارسه مؤسساتنا الوطنية بحقه، وحق كثير من المبدعين، فقد استعان بدعم «المركز الثقافي الفرنسي» في دمشق ليتمم جولة فرقته «باب السلام» في عدد من المدن السورية، فليس أقل من أن تقدم وزارة الثقافة، مثلاً، دعما يطلبه مبدع ما، بدلا من دفعه لطرق أبواب المراكز الثقافية الأجنبية في بلدنا، فهل من مجيب؟؟

falasmi@yahoo.com

«شيوخ سلاطين الطرب» والرهان على الأصالة

◄ أحمد عساف



فرقة «شيوخ سلاطين الطرب» السورية التي تأسست في العام (٢٠٠٠) بقيادة الفنان السوري بشير أحمد بيج، عازف قانون، وصانع آلات موسيقية، فرقة تسعى إلى تكريس تقاليد موسيقية وطقوس صوفية روحانية منحازة إلى الحداثة، ولكن بكثير من الحذر الإيجابي، مع الحفاظ على التراث العربي الأصيل في هذا الزمن الرديء، حيث يتم تشويه الكثير من الإبداع بدعوى التجديد والتطوير.

الجميل اللافت في هذه الفرقة هو ذاك الإخلاص والتفاني في الحفاظ على تراث بلاد الشام والبلدان العربية، وتقديمه بشكل أنيق وراق وحضاري، يستلب الفؤاد والعقل ويعلق في الذاكرة كالوشم.. كالذكريات التي تظل تلازمنا مثلما ظلنا.

مؤسس الفرقة الفنان بشير أحمد بيج يقول: «كنت في غاية السعادة والفرح حين شاهدت هذا العدد الكبير من الجمهور القطري والعربي وهو يتابعنا وبكل هذا الشغف، مما يدفعنا لأن نسعى بكل ما نملك من مواهب وإمكانات لتوظيفها لتقديم كل ما هو جميل وأصيل وممتع لجمهورنا الذي نسعى لكسب وده وثقته وللتمسك به، وشده نحو تراثه الأصيل الذي يكاد يسرقه منه هذا الزمان الغريب. لدينا الكثير من المشاريع الهامة في قادمات الأيام. سنتركها تروي للزمن حكاية عشق أسطوري للفن والأصالة والإبداع».

الفرقة تضم عدداً كبيراً جدا من الفنانين والراقصين والعازفين، وتقدم التراث العربي خصوصاً في بلاد الشام، من موشحات وقدود ومواويل وغيرها، ورقصات السماح والمولوية، وذلك من خلال التعبير عن روح النص بحس شرقي عال.

في جديدها، حسب مدير العلاقات العامة للفرقة بديع نضال بغدادي: «إن الفرقة لديها مشاريع حفلات هامة في العواصم العربية والأجنبية، وهناك تعاون هام بين الفرقة والفنان محمد خير الجراح، وهناك الكثير من الأعمال المتميزة تعد الفرقة بتقديمها لجمهورها الحبيب». ■

حامد بدرخان شمس لا تغيب



قامت السيدة نازلي خليل بطباعة الأعمال الكاملة للشاعر السوري الراحل حامد بدرخان (١٩٢٤- ١٩٩٦) على نفقتها الشخصية ووزعتها مجاناً. الديوان الذي أعده وقدم له محمد جزائر حمكوجرو يضم كل ما أنتجه صاحب «المقاومة بصدر مفتوح» في العربية، ومجموعها اثنا عشر ديواناً، علماً أنه كتب بأكثر من لغة، منها خمسة عشر ديواناً باللغة التركية، واثنان باللغة الكردية - لغته الأم، بالإضافة إلى مذكّراته المفقودة التي لا نعرف عنها شيئاً.

ولد الشاعر في قرية شيخ الحديد التابعة لعفرين. انتسب الشاعر إلى مدارس تلك المنطقة وتابع فيها دراسته إلى أن حصل على الشهادة الثانوية، ثم انتقل بعدها إلى استانبول لإكمال تعليمه العالي، فدخل الجامعة ودرس في كلية الآداب حتى نال إجازة في الأدب التركي، كما درس اللغة الفرنسية في أحد معاهد استانبول.

خلال إقامته في تركيا عمل الشاعر حامد بدرخان في جريدة «غونايدن»، بعدها سافر إلى فرنسا مع صديقه عابدين دينو إلا أنّه لم يُقم فيها فترة طويلة فعاد إلى تركيا. لكن وبعد انضمام تركيا إلى المعسكر الأوروبي قامت الحكومة التركية بمنع كل النشاطات السياسية والفكرية الموالية للاتحاد السوفييتي، وضيَّقت الخناق على قوى اليسار، وتم سجنه بأنقرة.

لكن فترة سجنه لم تدم، فبتدبير ومساعدة من بعض رفاقه في الحزب استطاع الفرار من المعتقل والهرب إلى سورية وإلى قريته شيخ الحديد وكان ذلك عام ١٩٤٧.

هذه السيرة الحافلة سنرى أصداءها في ارتباط الشاعر بالناس الذين ظل ينشد أحلامهم وآلامهم. ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/3/24) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الليث حجو: العمل الكوميدي رهان أكثر خطورة

◄ حوار: عتاب لباد

استطاع المخرج الشاب الليث حجو أن يقدم توقيعاً مختلفاً وضعه في مقدمة مخرجي الدراما السورية خصوصاً في أعمال كـ«بقعة ضوء» و«الانتظار» و«ضيعة ضايعة».. هنا حوار معه..

هل هناك خوف من إنجاز عمل كوميدي بعد «ضيعة ضايعة»؟
الأمر مرعب بالنسبة لي، ولكن يجب أن يكون هناك عمل بعده فـ«ضيعة ضايعة» ليس نهاية الكون ولا الفن.



• هل يكتفي الليث حجو بعملٍ واحد في العام، وعمل كوميدي يعتبره البعض عملاً خفيفا؟

لماذا نعتبر العمل الكوميدي عملاً أقل أهمية من باقي الأعمال؟؟ للأسف يبدو أننا ساهمنا بتكريس هذا العرف، وهو ان العمل الكوميدي أقل قيمة من باقي الأعمال، ودائما نصنف التاريخي أولا ثم الاجتماعي وبالآخر يأتي الكوميدي.. نحن نعتبره عملاً خفيفا، حتى المذيع أو المذيعة عندما يقدمونه فإنهم يقدمونه على أنه عمل كوميدي خفيف، ولماذا خفيف وما المقصود؟؟ هل هو تخفيف من قيمةٍ العمل أو الجهد؟؟ «ضيعة ضايعة» أو أي عمل آخر لا يقل جهداً عن أي عمل آخر، وفيها حجم من المغامرة غير موجود في الأعمال الأخرى فنحن نستطيع أن نتوقع ردود الأفعال على عمل اجتماعي يومي معاصر، ونستطيع أن نتوقع ردود فعل عن شخصية تاريخية لها تأثيرها على المشاهد، ولكننا لا نستطيع أن نتوقع أي ردة فعل لعمل متخيل، فيه تجاوز كبير لحدود الواقع والمنطق، مساحة المغامرة هذه غير موجودة في الأعمال الأخرى. العمل الكوميدي رهان أكثر خطورة وأكثر صعوبة، وبحاجة لحرص أكبر من أي عمل آخر، وحجم المغامرة لدي كان في «الانتظار» أقل بكثير من «ضيعة ضايعة»، «الانتظار» واضح المعالم، وقد دخلت العمل بنص مضمون النتائج، بينما «ضيعة ضايعة» رهان من الجميع ابتداء من الكاتب..

أما بالنسبة لأن يكفيني عمل واحد في العام فأعتقد أن «ضيعة ضايعة» يكفيني أنه موجود بتاريخي الفني، وأن يذكر لي من المحطات المهمة «بقعة ضوء» و«أهل الغرام» و«الانتظار».. وهذه الأعمال نقاط تكوّن مسيرتي الفنية القصيرة والمتواضعة، ويكفي أن لا تكون على الهامش بغض النظر عن المسافة بين هذه الأعمال.

• أنت من مؤسسي بقعة ضوء ألا يحزنك أن غيرك قد اشتغلوه؟

أتمنى أن يستمر هذا المشروع، وأعتقد أن هذا هو الحل الوحيد حتى يسمع المشاهد وجهات النظر كلها. أنا انسحبت من «بقعة ضوء» بعد أن قدمته في السنوات الأولى وقلت ما لدي فيه. كل أعمالي استمرار له أو مراحل متقدمة عليه سواء «أهل الغرام» أو «ضيعة ضايعة»، وبالنسبة لي إذا بقيت ضمن هذه البقعة أي «بقعة ضوء» فهذا لن يأتي بالفائدة علي، وبالتالي على العمل، كان من الضروري أن يأتي شخص آخر ليقدم شيئاً آخر فيه، وللآن لم أر أن أحدا آخر أخذ العمل إلى مكان أبعد مما قُدم.

وأتمنى أن يظهرٍ هذا العمل لتظهر كل وجهات النظر التي اختلفنا عليها سابقا أنا والفنان أيمن رضا من حيث الشكل، وأن يظهر ما طالب به أيمن من خلال مشروع المخرجين المتعددين، لأني لم أوافق عليه أبدا، والدليل أنه لم ينجح والخيار في النهاية وقع على المخرج ناجي طعمي الذي اشتغل الجزء الثالث.

• هل تعتبر نفسك شخصاً حراً؟

جداً.. وأدفع ثمن هذه الحرية بأعمالٍ تأخذ وقتاً طويلاً لتنفذ، ومشاريع تأخذ مسافات طويلة ماديا ومعنويا، وأدفع ثمن هذه الحرية بشكل واضح، وكل عمل قدمته يعبر عن حريتي، وأنا أتحمل مسؤوليته كاملة، وقد سبق وأن اعتذرت عن الأعمال التي كان فيها شرط ما يحدّ من حريتي.

• هل الدراما السورية أمام أزمة حقيقة مستقبلية؟ برأيك ما السبيل للخروج من هذه الأزمة؟

اليوم بدأنا نستهين أو نثق ثقة مفرطة بإمكانياتنا وإنتاجنا في الدراما، ولدينا اعتقاد انه يكفي أن العمل إنتاج سوري حتى يتوزع بشكل جيد جداً على المحطات.. يجب أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون، وما هي إمكانياتنا.. ثم إنني لا أظن أننا قادرون على إنتاج ٤٠ عملاً بمستوى جيد، بالحد الأقصى نستطيع صناعة عشرة أعمال، هذه إشارات خطر، والحل برأيي تقليص الإنتاج. طبعا هذا سيىء لنا، علينا تأهيل كوادر جاهزة لصناعة ٤٠ عملاً، وهذا ليس صعب أبداً، فالمعهد يخرج ممثلين جيدين كل عام، ولكن لا يخرّج أي مخرج، والمخرجون الذين نحترمهم صنعوا أنفسهم باجتهاد شخصي، وكذلك الفنون والتقنيون الذين لهم مكانة مهمة أصبحوا على ما هم عليه بمجهود فردية دون أي دعم أو أي عناية بخبراتهم، وهم مظلومون للآن بأجورهم، وبتصنيفهم أيضا. ■

«كلام حريم»: انحراف في الرؤيا

يسعى الفيلم التسجيلي «كلام حريم» الذي عُرض في مهرجان «أيام سينما الواقع» إلى تقديم صورة مقرّبة لواقع المرأة الريفيّة في سورية من خلال قرية «زور شمّر» في مدينة الرقة السورية.



الفيلم (أنتج عام ٢٠٠٦ بتمويل من «صندوق الأمم المتحدة للتنمية والسكان» وبالتعاون مع «وزارة الإعلام» في سورية، ثم منع من العرض) مرافعة عن حقوق المرأة الريفية المنكوبة في بيتها وحياتها، والمحرومة من الأمان والاستقرار، بسبب الهيمنة الذكورية التي لا تُبقي ولا تَذر، فالذكور الأوغاد الذين لا يفعلون شيئا سوى الجلوس إلى قهوتهم في المضافات نظيفين ومرتاحين، ليتحدّثوا عن أوضاع النساء الممتازة، مع أن كثيرا منهم متزوّج من أكثر من امرأة، بينما يأكل التعب والغبار من أجساد النساءٍ وأرواحهن، فهن العاكفات على كل تسيير كل شؤون الحياة، بدءا من الزرع والرعي وانتهاء بأعمال المنزل..

سيبدو مثل هذا الكلام سقيما وأجوفَ وبلا معنى حين تنحصر المشكلة في ثنائية، في مستويين، الرجل والمرأة، لأن الأجدى، خصوصا في المجالات الفنية، هو الكشف عن البعد الثالث، وعلى العموم لا تنجو الأعمال الفنية السورية من هذا اللُبس في مختلف المواضيع التي تتناولها.

يمتاز الفيلم بلغته الفنية الخاصة التي تجعل تبرز أكثر ما تبرز في طريقة المونتاج التي تؤكّد مقولة العمل، لكن الذي يُشكل حقّاً هو الرؤيا الفكرية، فالخطأ الكبير الذي يرتكبه شريطَ عدنان عودة وسامر برقاوي هو إدانة للرجل بوصفه صاحب الظلم الأكبر، وحامل العبء الأخلاقي الأعظم في انتهاك المرأة، بتحويلها إلى أداة عمل وتفريخ فقط، فيما يأتي الظلم مضاعفا حين تصبح منطقة الجزيرة، محور العمل، نموذجاً لهذا الظلم، لأن هناك من سيقرأ وفق السياقات الاجتماعية البليدة التي ترى إلى المشكلة أنها مشكلة تتعلّق بـ«الشوايا» (كما هي التسمية العنصرية الدراجة لأهالي الجزيرة السورية).

لا شكّ أنٍ الذكورية بما تحمله من معان سلطوية وتسلطية مرفوضة كليّاً، لكن المنطق يقول إن مكمن الخَلل الجوهري ليس في الذكورية، بل في بقائها حاضرة بهذا الجبروت، والسبب غياب المشروع التنموي الحقيقيّ الذي لا يستثني مكانا لمصلحة آخر، وربما لو كان هذا المشروع موجوداً بشكل اقتصادي لانعكست آثاره، بالضرورة، إنسانيا واجتماعيا. لذا بغيابه، كما هو حاصل الآن، ستكون الإدانة موجهةً لمن غيّبوه، لا لمن غابٍ عنهم، لمؤسسات الدولة التي تجاهلت إقليما كاملاً وتركته مأسورا لما قرّ ورسخ فيه من عادات وقيم لتحلّ محل القانون وفكرة الحقّ، ذلك أن وضع القيم العصرية في حيز الفعل لا يمكن أن يتم دون مشروع شامل، يتكفّل بإحلالها واستمرارها، وهذه مهمة مؤسسات الدولة، أما والحال على ما هو عليه فإنه من غير المقبول أن يتحوّل الريفيّ إلى مدان، وأن يصبح مثارا للسخرية، وأن يتم تناوله بدون الحد الأدنى من الحب. المتهم الحقيقي الغائب عن ذهن صانعي الفيلم هو من يجعل من الجميع، نساءً ورجالا، ضحايا.

■ ر.و

بين قوسين

التطبيع.. والكسل.. والاحتماء بالشعارات



◄ جهاد أسعد محمد

يبدو أن القائمين على اتحاد الكتاب العرب في سورية ما زالوا يعتقدون أن البقاء في حالة تمترس خلف المنطلقات والشعارات الكبرى المتعلقة بالصراع العربي- الصهيوني، والتي تعد مسلمات أساسية غير قابلة للجدل بالنسبة للغالبية الساحقة من المثقفين والمبدعين السوريين، دون ترجمة ذلك إلى جهد استراتيجي حقيقي، فاعل ومجد وخلاّق، يكفي لمواجهة العدو ومناهضة التطبيع معه من جهة، ولاحتفاظهم بمناصبهم وامتيازاتهم وبرضى القيادة السياسية عنهم من جهة أخرى.. فقد جاءت مذكرة الاتحاد «حول جائزة البوكر للرواية العربية، وجائزة نجيب محفوظ للجامعة الأمريكية في القاهرة»، التي تصر على تذكيرٍ الأدباء والمثقفين بأسلوب مدرسي، بما لم ينسوه أبدا، لتثبت من جديد أن قيادته استساغت الكسل والاحتماء بالشعارات الوطنية لكي لا تفعل شيئاً ذا قيمة لمواجهة التحديات الكبرى التي تفرضها طبيعة صراع الـ«وجود» مع العدو الصهيوني، انطلاقا من أن «الثقافة والأدب والفكر والفن سلاح أصيل وجوهري في هذا الصراع».

المذكرة التي جاءت متأخرة كثيرا، وأطلقت الآن لأسباب لا يعلمها سوى خاصة الاتحاديين، تسهب في تعداد المنابر المشبوهة، التي لم تولد قبيل إصدار المذكرة طبعا بل إنها موجودة منذ سنين، وتفرط في شرح الأساليب التي يعتمدها العدو وعملاؤه لجذب الأدباء نحو التطبيع، ومنها إغراؤهم بالجوائز والمكافآت والهدايا والسفر إلى الغرب، والتلويح لهم بفتح الآفاق أمامهم نحو الشهرة والعالمية، بشرط أن يخوضوا في موضوعات «لا علاقة لها بالوطنية»، كالكتابة عن «الجنس، الأقليات، الطوائف، المرأة، الاستبداد السلطوي العربي، قمع الحريات».. إلخ.. لتصل في النتيجة إلى أن كل ذلك يتم بسبب غياب الجوائز العربية «المهمة».. دون أن تأتي، أي المذكرة، بأي جديد على مستوى الآليات، أو الآفاق البديلة التي يمكن اعتمادها في مواجهة هذا الخطر القائم، وهو التطبيع الثقافي.

اللافت، أن صائغي المذكرة التي يجب مناقشة مدى دقة معلوماتها وخلاصاتها حول المنابر والجوائز التي تراها مشبوهة، على نطاق واسع، بقدر ما يجب مناقشة ما قدموه هم في «إبداعاتهم» على مستوى التصدي للعدو ثقافياً، يتحدثون باستعلاء وبلهجة تقريرية تتضمن أحكاما نهائية، ويطغى على كلماتهم قصور واضح في فهم طبيعة وعمق الصراع الثقافي مع العدو الصهيوني، ولعل أبرز ما يؤكد ذلك اعتبارهم أن الحديث عن المرأة، والاستبداد السلطوي العربي، وقمع الحريات.. إلخ، لا يدخل في إطار التهيؤ لهذا الصراع، كما غاب عن مذكرتهم أن المثقف العربي عموما، والسوري تحديدا الرافض للتطبيع فطريا، لا يجد أية رعاية يمكن أن تقدم له الحد الأدنى من الضمانات لكي لا يضعف أمام إغراء الجوائز التي يمكن أن تكون مشبوهة، وما يزال حصنه الحصين في هذا الإطار هو وطنيته ووعيه وصبره على الفاقة والتهميش، خاصة في ظل قلة المنابر الصحفية والإعلامية المحترمة التي تعينه على العيش كريما مكتفيا، ومع الغياب شبه التام للجوائز الأدبية الوطنية المحفزة والداعمة، بما في ذلك الجوائز والمسابقات التي كان يمكن لاتحاد الكتاب أن يرعاها لو كان يملك مشروعا وطنيا واضحا، وتركها للقطاع الخاص -النيوليبرالي في نهاية المطاف بكل المعاني البعيدة لذلك- ليمارس أريحيته المزيفة فيها.

أيها السادة في اتحاد الكتاب.. مناهضة التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني لا تتم بـ«الإيعاز» بمقاطعة هذه الجائزة أو تلك، وتجنّب النشر في هذا المنبر أو ذاك، رغم أهمية الدعوة والشرح لخلقٍ التزام طوعي واسع لدى المنتجين ذهنيا بذلك، بعيدا عن الإملاء، بل هو عمل استراتيجي خلاّق ومتعدد الجوانب ومنفتح على كل الأدباء والمفكرين، وعلى كل الموضوعات الاجتماعية والفكرية والسياسية التي ما يزال التعامل معها كمحرمات ومحظورات يتيح للعدو النفاذ منها وطرقها من الزوايا التي تناسب مشاريعه في البقاء والتفتيت والهيمنة وتمييع الصراع وتضليل بوصلته..

mjihad@kassiou.org